

# الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وأعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة

دكتور

صدام حمو حمزة

كلية التربية - جامعة كركوك - العراق





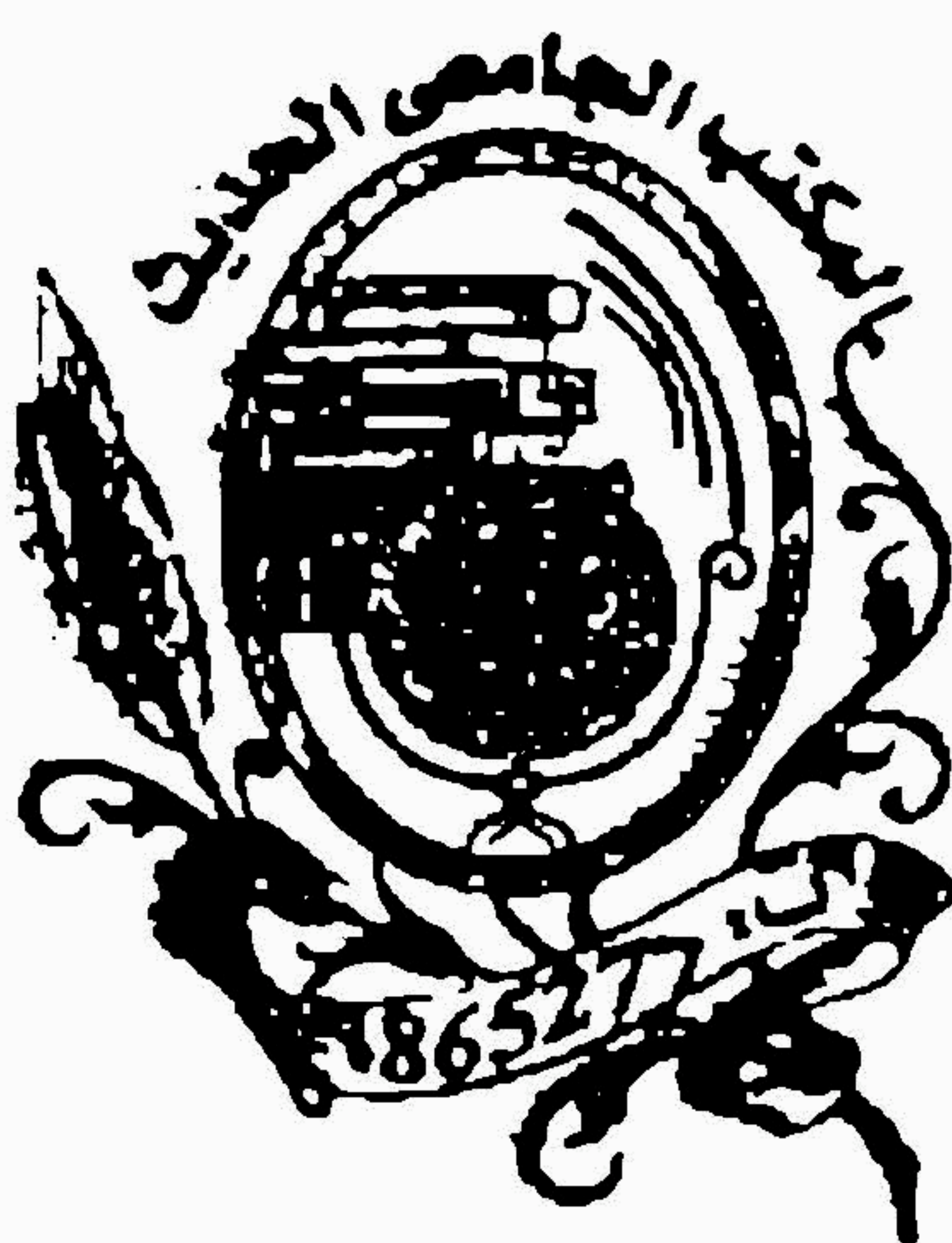
# الحمل على التوفهم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة

دكتور

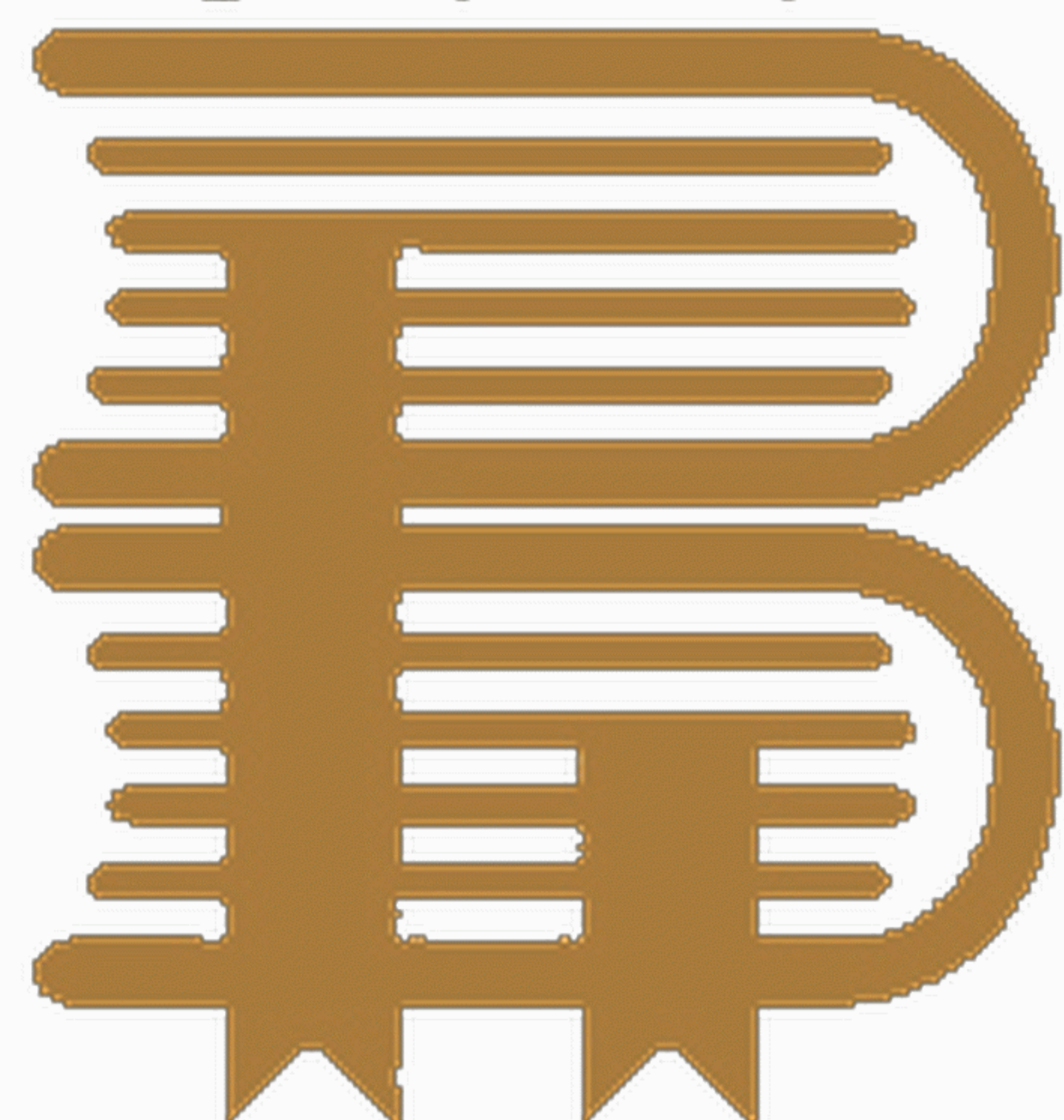
صدام حمو حمزة

كلية التربية – جامعة كركوك – العراق

2011



شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net



رقم الإيداع : 2010/20806

الترقيم الدولي 978-977-438-193-6

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ  
أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

[الأَنْعَام/151]



**المبحث الأول:**

**توجيه الأسماء على التوهم**



## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ، حمداً دائماً ما دامت  
للسماوات والأرض ، وللصلاة والسلام على عبده ورسوله المبعوث رحمة  
للعالمين سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، ومن اهتدى  
بهديهم إلى يوم الدين وبعد

فإن القرآن الكريم هو المنهل الصافي الذي تنهل منه اللغة العربية ثراءها  
وتستمد منه قوتها حتى غدت لغة خالدة بخلود القرآن الكريم ، و، فعكفوا على  
دراسة النص القرآني من جوانبه كافة لإبراز معانيه وتجليه ما أشكل منه ، وقد  
أولوا اهتمامهم بوظيفة الإعراب لأنهم استعملوا بها على فهم القرآن الكريم  
وإدراك معانيه وبيان مقاصده .

وكان من ثمار جهدهم ما ألفوه من كتب معاني القرآن وإعرابه التي  
أخذت للنص القرآني مادة لها فاهتمت بإعراب الآيات القرآنية وبيان الحكم  
الإعرابي في رحابه الفسيح نشأت علوم العربية وتوسعت قواعدها وتضحت  
معالمها حتى أصبحت علوماً متكاملة ذات فروع متشعبة .

وقد بذل علماء الأمة جهدهم في خدمة القرآن الكريم لمفرداتها وجملها ،  
وبوضوح ما أشكل منها مع مراعاة المسائل الصرفية والصوتية واللغوية ، ولم  
تترك عناية هذه المؤلفات بالمعاني إلا بالقدر الذي تقتضيه قواعد الصناعة  
النحوية ، وهي بذلك قد جعلت القواعد حكماً على المعاني وليس العكس ، دون



لأن تراعي كون القرآن الكريم فوق قواعد النحو، لذلك أُوغلت في التأويل والتقدير في تخريج النصوص الخارجية عن تلك القواعد ، فتجد في توجيه أي نص من النصوص عذّة لوجه من الإعراب تغلب على أكثرها الصنعة النحوية دون مراعاة لجانب المعنى إلا في القليل النادر، وهذا الكلام إن لم ينطبق على جميع كتب معاني القرآن وإعرابه فعلى أغلبها .

وهذه مسألة استوقفتني كثيراً ، لأنني كنت مدركاً بأن وراء كل تعبير قرآني سرّاً لطيفاً لا سبيل إليه مع أسلوب آخر، والقرآن يفعل ذلك دون أن يتقيد بقواعد النحاة ، لأنه كما قلنا فوق تلك القواعد ، فيصل إلى المعنى المراد بأسلوب معجز بعيد عن أي تكلف أو إلباس أو إهدار للقرائن التي تعين السامع على فهم المعنى المراد .

كلّ هذه الأسباب مجتمعة دفعتني إلى أن أفكر في موضوع يمكنني من الوقوف على سرّ إيتار القرآن الكريم صيغاً تعدّ في عرف للمعربين مثكلاً لخروجها عن قواعد النحو ، ولماذا لم تأت على وفق تلك القواعد فاهتديت إلى موضوع ( الحمل على المعنى في كتب إعراب القرآن ومعانيه ) وبعد طول دراسة وجدت أن أغلب الموضوعات التي تتضوي تحت مصطلح ( الحمل على المعنى ) قد أشبعت دراسة كالنظمين والإنشادات وتأنيث المذكر وتنكير المؤنث وخطاب للواحد بالجمع أو للجمع بالواحد .. الخ .

ووجدت موضوعاً واحداً من موضوعات ( الحمل على المعنى ) لم تطله أيدي للدارسين ولم يلق نصيبه من الدراسة وإنما يشار إليه بإشارات ليست بذي بال وهذا الموضوع هو : ( الحمل على التوهم ) ، ولا بدّ من الإشارة إلى

أن صاحب كتاب ( التأويل للنحوي في القرآن الكريم ) قد أشار إلى هذه المسألة بشيء من الاستفاضة .

ولما كان الأمر كذلك وجدت لزوماً عليّ أن أزيل عن هذا الموضوع ما شابه من إيهام وغموض، إذ يتبادر إلى الذهن عند سماع ( التوهم ) بأن المراد منه ( الخطأ ) ، وإذا كان الأمر كذلك فكيف حمل أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه نصوصاً قرآنية على ذلك ؟ وكيف يصح ذلك مع كتاب الله الذي ( لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ..... ) فصلت / 43 .

وتأتي دراستنا هذه لتعالج هذه المسألة ، وعند ما عقدنا للعزم على دراسة هذا الموضوع أثرنا أن يكون تحت عنوان ( الحمل على التوهم في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة ) ، ولكن عندما رأينا أغلب علمائنا القدامى يحصرونه في باب العطف ، لذلك ارتأينا أن يكون العنوان ( الحمل على التوهم والعطف عليه في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة ) .

لما أهم المصادر التي اعتمدناها في استقاء المادة العلمية فكان في مقدمتها كتب إعراب القرآن ومعانيه ولاسيما إعراب القرآن للنحاس والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، ولتبيان في إعراب القرآن للعكبري ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ولذر المصون للسمين الحلبي فضلاً عن كتب معاني القرآن وفي مقدمتها معاني القرآن للقرّاء والأخفش والنحاس .

ولمّا للكتب للنحوية فكان في مقدمتها كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرّد وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح التصريح للأزهري ، وشرح للكافية لابن الحلاب ، فضلاً عن كتب أخرى يضيق للمقام لنكرها ، وفيما يتعلّق بكتب التفسير فكان تفسير البحر المحيط لأبي حنّان في مقمّة للتفسير التي اعتمداها في الدراسة وقد أوليناه عناية خاصة لكونه أقرب إلى كتب إعراب القرآن منه إلى كتب التفسير .

ولأنّ أغلب الآراء التي ذكرت فيه نقلها للسفاقي صاحب كتاب المجيد في إعراب القرآن للمجيد ، وكذلك فعل السمين الحلبي في الثّر المصون ، ومن التفسير التي اعتمداها تفسير للكشاف للزمخشري والمحرّر للوجيز لابن عطية ، والجامع لإحكام القرآن للقرطبي والتفسير الكبير للرازي فضلاً عن غيرها من التفسير .

ويضاف إلى ما تقدّم كتب ودراسات وبحوث ذات علاقة بموضوعة البحث يضيق للمقام لنكرها .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على فصلين يسبقهما تمهيد يعالج المشكلة التي أثّرت حول وقوع ( التوهم ) في اللغة من عدمه ، وكيف حمل العربون نصوصاً قرآنية على ذلك فيأتي التمهيد ليعالج هذا الإشكال بالرجوع إلى المعجمات للوقوف على الدلالة الدقيقة لمفهوم ( التوهم ) ، وليبيان كون ( الحمل على التوهم ) أوسع من أن يحصر فــــي باب ( للعطف ) .

ثم يأتي الفصل الأول فيتناول بالشرح والتعليق للنصوص التي خرجها أصحاب كتب إعراب القرآن ومعانيه على التوهم ، ويضم أربعة مباحث رئيسة:

يتناول المبحث الأول توجيه الأسماء على التوهم ، ويتناول المبحث الثاني توجيه الأفعال على التوهم ، ويتناول المبحث الثالث توجيه الأدوات والحروف على التوهم ، ثم يأتي المبحث الرابع فيتناول توجيه الأساليب على التوهم .

وأما الفصل الثاني فيتناول للنصوص التي خُرِجَتْ بالعطف على التوهم ، ويضم مبحثين رئيسين : يتناول المبحث الأول التوهم في عطف الأسماء في حالة الرفع والنصب والجر وكذلك عطف الاسم على اسم مغاير له في المعنى .

ويأتي للمبحث الثاني من هذا الفصل فيعالج موضوع التوهم في عطف الأفعال ويضم : عطف الفعل على معنى ما تقدم ؛ وعطف للفعل على فعل مغاير في الأعراب ؛ وعطف للفعل على مغاير في الدلالة الزمنية .

ثم ينتهي الفصلان بخاتمة تتناول أهمّ للنتائج التي توصل إليها البحث .

وإن كان لكل عمل من صعوبات ، فإنّ للصعوبات التي واجهتها في أثناء إنجاز هذه الأطروحة - والحمد لله - كانت أكبر من ندرة المصادر أو قلة الدراسة حول موضوعة البحث أو إشكالية المصطلح كما نعوذنا أن نسمعها من الباحثين .



فالصعوبات التي واجهتها كانت عبارة عن قصة فما إن قُتِمت لورقي  
لدراسة الدكتوراه حتى فجعت باستشهاد أخي وعلى أثر ذلك تدهورت حالتي  
لصحية شيئاً فشيئاً حتى بلغت مني للجهد وأنا لكتب هذه الأطروحة فلم أستطع  
تحمل آلام مرضي فاضطرت لإجراء عملية جراحية خارج للقطر وما إن  
تمثلت للشفاء حتى فجعت باستشهاد أخي الثاني فانهارت حالتي للنفسية وصيبت  
بللٌ نهائيتي قد آنت فلم تعد عندي رغبة في شيء وألقيت للقلم من يدي واعتكفت  
في البيت وبقيت على ما أنا عليه لمدة حتى ألهمني الله الصبر فكابرت على  
جرحي وواصلت الكتابة وأنا أُنَجِّع عند كل صفحة أكتبها مرارة للصبر حتى  
وصلت إلى نهاية الأطروحة .

وختاماً فإنني قد بذلت جهدي وأخلصت النية للوصول إلى الحقيقة العلمية  
، فإن كنت قد أصبت فذلك بفضل الله عليّ ، وإن كنت جانبت للصواب فصبي  
لتي لجهتت وبذلت ما في وسعي ، ولا أدعي للكمال في العمل ، فإن للكمال لله  
وحده ، وإياه أسأل للتوفيق والسداد والحمد لله رب العالمين .

**البحث**

# **التمهيد**

**في مصطلح التوهم تعريف وتأسيس**



من الحقائق الثابتة أن اللغويين من أمثال الخليل والكسائي عندما خرجوا إلى بولادي نجد والحجاز لجمع للمادة اللغوية من معينها الصافي كان استقرارهم للغة ناقصاً، لأنّ "لسان العرب" أوسع الأسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً ولا نعلم أنّه يحيط بجميع علمه لإنسان غير نبي<sup>(1)</sup>. وقال أبو عمر بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلّا أقلّه ولو جاءكم وافرا الجامع علم وشعر كثير"<sup>(2)</sup>.

وإنهم في سماعهم للمادة اللغوية لم يقتصروا على اللغة المشتركة التي عرفت بالفصحى التي كانت لغة الأبناء، بل ألقموا معها اللهجات بصفتها المتباينة<sup>(3)</sup>، ولم يفصلوا بين لغة الشعر ولغة النثر مع خصوصية كل منهما.

وعندما جاء النحاة واستتبطوا قواعدهم مما جمعه اللغويون مختلطاً لو ناقصاً كان من الطبيعي أن يكون لذلك أثر واضح في القواعد التي استتبطوها، فقد وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة تخالف مذهبهم وتهدم قواعدهم فلجأوا إلى التأويل والتعليل ليرتوا للنصوص الخارجة إلى قواعدهم، والذي دفعهم إلى ذلك مشكلة العامل فقد قام للنحو العربي على فكرة للعمل والعامل والمعمول التي يعبر عنها الإعراب أفضل تعبير، لذلك كان اهتمام البحث النحوي على مرّ العصور واختلاف الباحثين بالجانب الإعرابي أكثر من الاهتمام بمكونات المعنى النحوي الأخرى التي تشارك الإعراب في بيان المعنى وإزالة الغموض، ولم يكن اهتمام النحاة بالإعراب أكثر من غيره من اللقائن الأخرى للمشاركة في إيضاح المعنى إلّا نتيجة لطريقة البحث اللغوي التي نظرت إلى المعنى النحوي من جهة فكرة العامل..<sup>(4)</sup>

(1) اللغة والنحو بين القديم والحديث، صلب حسن، 39.

(2) الخصائص، ابن جني، 1/386.

(3) ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، 38 وما بعدها.

(4) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى، 70.



وقد لُذِيَ هذا الاهتمام البالغ بالإعراب إلى أن يكون للنحو علماً يبحث فيه عن أحوال لواخر للكلم إعراباً وبناءً، لما تأليف الكلام وتركيبه فقد وُكِّلَ به علم للمعاني<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من أن النحويين قد وضعوا لآماننا هذا المصطلح (الإعراب فرع للمعنى) ومضمونه أن الإعراب متوقف على للمعنى والمعنى المقصود هو الذي يحدد المسار اللغوي للإعراب إلّا أن عبارة (ظاهرة الإعراب) قد قلبت للوضع رأساً على عقب وأصبح للمعنى فرع الإعراب<sup>(2)</sup>.

ولعل من أهم أساليب التأويل التي لجأ النحاة إليها في تأويل النصوص المخالفة لقواعدهم هو (الحمل على التوهم) "الذي يتوهم أبعاداً في النص" للموجود لا وجود لها فيه، ويسبغ عليه من للخيال صورة تُلَبِّي كل ما تحتاج إليه للقواعد وتفي بكل ما تفرضه الأحكام، وبهذا الأسلوب تجاوز التأويل كل مدى موضوعي وانفلت من كل قياس علمي وانطلق للنحاة من خلاله وصحّحون كل ما يؤخذ عليهم من قواعد ونصوص معاً...<sup>(3)</sup>.

وقبل أن نعرض لتعريف مصطلح (الحمل على التوهم) لابد لنا أن نقف على دلالة التوهم في اللغة.

فتأتي كلمة (التوهم) في اللغة بمعنى: تخيل الشيء وتمثله سواء كان في الوجود أم لم يكن، قال زهير في معنى التوهم:

وقفتُ بها من بعدِ عشرين حجةً      فلياً عرفتُ الدار بعد توهم<sup>(4)</sup>

يقال: توهمت الشيء وتوهمته وتبينته بمعنى واحد<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: نحو للتيسير، عبد الستار الجولري، 32.

(2) النحو الوصفي، 71.

(3) أصول التفكير النحوي، علي أبو الكارم، 86.

(4) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، 643/12 (وهم)، وبيت زهير في ديوانه، 75.

ووهمت إلى الشيء أهم وهماً: إذا ذهب قلبك إليه وأنت تريد غيره<sup>(2)</sup>.  
وتوهم بمعنى: ظن، وقال أبو لبقاء: هو سبق للذهن إلى الشيء<sup>(3)</sup>؛ وقيل:  
إنَّ التَّوَهُّمَ يجري مجرى للظنون يتناول المدرك وغير المدرك ولا يجوز أن يتوهم  
الإنسان ما يمتنع كونه كتوهم الشيء متحرّكاً وساكناً في حال واحدة<sup>(4)</sup>.  
وهو "إدراك للمعنى الجزئي المتعلق بالمعنى المحسوس"<sup>(5)</sup>.

لما تعريف (التوهم) في الاصطلاح فقد عُرِفَ بعدة تعريفات قليل:  
"هو تمثّل أو تخيّل عنصر صوتي أو صرفي بنية الكلمة أو الجملة يقتضي  
نطقاً معيناً ويجري للكلام عليه، وقد يكون الأمر على خلوّ المركب الصرفي أو  
للنحوي من هذا العنصر أو ذاك"<sup>(6)</sup>. وقيل: إنَّ التَّوَهُّمَ يعني: "مجيء كلمة توهم كلمة  
أخرى بسبب الإغفال"<sup>(7)</sup>. وقيل: "هو أن يأتي اللفظ على نحو مبين لوجهه الظاهر  
الذي يوافق سياق الكلام لما يتوهمه المتكلم من وجود عامل أو عدم وجوده فيما  
مضى من كلامه، ولا ريب أن ذلك إنّما يكون في كلام الناس لما يعترضهم من  
إنشغال البال وعدم التنبُّت وعدم التركيز"<sup>(8)</sup>.

وحصره بعضهم في باب العطف فنكر: "إنَّ التَّوَهُّمَ هو أن يُعطف الاسم على  
اسم آخر فلا يجريه على لفظه وإنّما يجريه على شيء يقع في مثله كثيراً"<sup>(9)</sup>.

(1) م. ن.

(2) ينظر: الكليات، الكفوي، 314.

(3) ينظر: تاج العروس، الزبيدي، 62/34 (وهم).

(4) ينظر: الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، 91.

(5) التعريفات، السيد الشريف الجرجاني، 203؛ وينظر: معجم المصطلحات الفلسفية، جميل صليبا، 582.

(6) مصطلح التَّوَهُّمَ في كتاب سيبويه، د. محمد عبد الوهاب شحاتة، 231 (مقال منشور في مجلة مركز الوثائق  
والدراسات الإنسانية) العدد الرابع، ص 202.

(7) التعمّل في التركيب وعلاقته بالإحزاب في القراءات السبع، عبد القيس عبد الجبار أحمد، 65 وما بعدها.

(8) النحويون والقرآن، بديان الحسون، 191.

(9) التوابع في كتاب سيبويه، الدكتور: عدنان محمد سلمان، 158.

إنَّ للملاحظ على هذه التعاريف جميعها أنها لم تكن دقيقة بل غالب عليها الصنعة النحوية ولم تغفل من عقدة للعامل التي أحكمت سيطرتها على مسائل النحو فكانت جميعاً تفسيراً لعامل غاب وبقي أثره دونما الالتفات إلى جانب المعنى الذي يكمن وراءه مرُ هذا اللون من التعبير في ضوء ما تقدّم يمكننا القول إنَّ الحمل على التوهم هو: ضرب من الإيجاز الذي يعتمد إليه المتكلم للتعبير عن معان غزيرة بعبارة قصيرة مع مراعاة أَمْن اللبس.

إنَّ ظاهرة (الحمل على التوهم) أسلوب يعتمد إليه المتكلم عمداً ليعبّر به عن معان لا سبيل إليها مع أسلوب آخر، وليس ناتجاً عن الإغفال أو انشغال البال أو عدم التركيز كما ذكر بعضهم، لأنَّ العربي الفصيح كان على وعي كامل بما يريد فهو صاحب البلاغة والبيان.

ولسنا نتفق مع من ذهب إلى "أنَّ ما يُحمل على التوهم هو دون الكلام المستقيم السويّ الجاري على القويم من أحكام اللغة"<sup>(1)</sup>، بل إنَّنا نذهب إلى القول بأنَّ الحمل على التوهم أسلوب فصيح يتمثّل بإهدار بعض القرائن عند تضافر القرائن الدالة على المعنى كـ (الإعراب والبنية والتضام والترتبة والربط والسيق) فيكشف للمعنى المراد دون أن يختلط به أي معنى آخر<sup>(2)</sup>.

ولعلَّ هذا ما دفع ابن جني إلى أن يسميه (شجاعة العربية)<sup>(3)</sup>، وقد كان محقاً لأنه خروج على الكلام المعتاد يقصد إليه لجلب انتباه المتكلم وتنشيط فكره. وقد جعله ابن فارس منّة في كلام للعرب إذ قال: "من سنن العرب للتوهم والإيهام وهو أن يتوهم أحدهم شيئاً ثم يجعل ذلك كالحق ... وذلك كثير في أشعارهم"<sup>(4)</sup>.

(1) النحويون والقرآن، 191.

(2) ينظر في هذه المسألة: خولطر من تأمل لغة القرآن الكريم، الدكتور: تمام حسان، 57.

(3) ينظر: للخصائص، 360/2.

وعده ابن هشام من الأساليب البليغة فقال: "وقع في كلامهم أبلغ من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم للفظ المعلوم للصالح للوجود بمنزلة الموجود"<sup>(2)</sup>.

إن التوهم باب واسع يكاد يشيع في مسائل اللغة والنحو والصرف<sup>(3)</sup>، والذي يعزّز شيوعه ما ذكره ابن جني في الخصائص فقال: "والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً"<sup>(4)</sup>.

وقال في موضع آخر: "وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش ولا يفتح ولا يؤبى ولا يغرض ولا يعضض"<sup>(5)</sup>.

ولا يقتصر باب التوهم على مسائل العطف كما ذهب إليه أغلب النحويين كالسيوطي<sup>(6)</sup> وابن هشام<sup>(7)</sup> وأبي حيان الذي أنكر وقوعه في غير باب للعطف فنكر بأن التوهم من خصائص العطف ولا ينقاس فيه<sup>(8)</sup>.

ونرى من المناسب ونحن نتحدث عن ظاهرة التوهم أن نعرض لمسألة (الغلط) التي تناقشتا بعض الكتب عند حديثها عن التوهم، فقد استعمل سيبويه مصطلح (الغلط) في موضع (التوهم) وذلك في موضعين من كتابه، الأول: في قوله: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك

(1) للصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، 225.

(2) مغني اللبيب، 889.

(3) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحمز، 2/ 1168.

(4) الخصائص، 2/ 423.

(5) م. ن. 2/ 435 ينكش أي لا ينتهي ويفتح أي لا يبلغ هوره ويؤبى أي لا ينقطع ويغرض أي لا ينزح ويعضض أي لا ينقص.

(6) ينظر: الاتقان في علوم القرآن، 4/ 11.

(7) ينظر: مغني اللبيب، 619.

(8) البحر المحیط، 1/ 132.



وزيداً ذاهبان وذلك أن معناه معنى الإبتداء فيرى أنه قال: هم كما قال: - ولا سابق شيئاً إذا كان جائئياً- على ما ذكرت لك<sup>(1)</sup>.

للموضع الثاني: في قوله: 'وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: بدعه من دعوت؛ فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت لئلا ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: ردّ يا فتى، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط كما قال زهير:

بدا لي نبي لست منك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائئياً<sup>(2)</sup>

وتوهم ابن مالك أن سيبويه أراد بالغلط للخط<sup>(3)</sup>، فردّ نسبته الغلط إلى العرب بقوله: 'بأنما متى جوزنا ذلك زالت الثقة بكلامهم، ولمنتع أن تثبت شيئاً لإمكان أن يقال في كل نادر إن قائله غلط'<sup>(4)</sup>.

وقد وقع بعض المحدثين في الخطأ نفسه الذي وقع فيه ابن مالك، فقد ذهب صاحب كتاب (إحياء النحو) إلى تخطئة سيبويه في ذلك إذ قال: 'ومع ما نعرفه لمسيبويه - رحمه الله - من إجلال يملأ للقلب قايماً هنا نراه قد أخطأ وخطأ صولباً، قد يستطيع أن يرد بعض ما يسمع عن العرب ويسهل عليه أن يخطئ محتثاً فيما روى فماذا يصنع بالآية للكرامة لا سبيل إلى للتخطئة'<sup>(5)</sup>

---

(1) للكتب، 2/ 155.

(2) م ن ، 160/4 ، والبيت في ديوان زهير، 107.

(3) ينظر: مغني اللبيب، 622.

(4) م . ن .

(5) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، 70.

ونعت بعضهم ما ذهب إليه سيبويه بـ (العجب المنكر) <sup>(1)</sup>؛ وعدُّ إبراهيم  
 أنيس للتوهم من القياس الخاطئ فقال: "ونحن مطمئنون أن نعدَّ معظم تلك الأمثلة  
 التي وردت في كتب اللغة وقيل في تفسيرها (على توهم كذا) مما نسميه بالقياس  
 للخطأ" <sup>(2)</sup>.

إن مراد سيبويه بالغلط هو التوهم قال ابن هشام: "ومراده بالغلط ما عبّر  
 عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده للبيت" <sup>(3)</sup>.

وقال أبو حيان: "ولم يفهم أحد عن سيبويه ما فهمه ابن مالك من أنه أراد  
 حقيقة للغلط بل أراد أنه لم يشترك في الناصب فكأنه لم يتقدم ناصب للبتة بل ابتداء  
 الاسم مرفوعاً فأُتبعه مرفوعاً" <sup>(4)</sup>.

ونكر صاحب الخزنة كلاماً مثل ذلك فقال: "ومراد سيبويه بالغلط للتوهم لا  
 حقيقة للغلط، كيف وهو للقاتل إن العرب لا تطاوعهم ألسنتهم في اللحن والخطأ" <sup>(5)</sup>.  
 وعلّق السيوطي على مراد سيبويه من الغلط بقوله: "هو مقصد صواب  
 والمراد أنه عطف على المعنى أي جواز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك للمعنى في  
 المعطوف عليه فعطف ملاحظاً له لا أنه غلط" <sup>(6)</sup>.

إنَّ الذين اعترضوا على سيبويه في نسبته للغلط إلى العرب كانت تنقصهم  
 الدقة، لأنَّ سيبويه نسب إلى العرب (الغلط) وليس (الخطأ) وثمة فرق شاسع بين

(1) ينظر: لنحويون ولقرآن، 193.

(2) من أسرار العربية، 44 وما بعدها.

(3) مغني اللبيب، 622.

(4) تعليق الفرائد، للمامني، ورقة 206 محمد بن أبي بكر المامني (ت 873 هـ) مخطوطة  
 مكتبة الأوقاف ببغداد برقم 1216.

(5) خزنة الأديب، عبد القادر البغدادي 338/10.

(6) الإتقان في علوم القرآن 1/ 581.

للكلمتين، فالغلط كما يقول صاحب التاج: "أن تعيا بالشئ فلا تعرف وجه الصواب فيه .... من غير تعمّد"<sup>(1)</sup>.

لَمَّا لُغِطَ فكما يقول ابن منظور: هو ضد للصواب، يقال لمن أُرَادَ شيئاً ففعل غيرَه لُطْأً، كما يقال لمن قصد ذلك<sup>(2)</sup>.

وقد فرّق أبو هلال العسكري بين الكلمتين تفريقاً دقيقاً إذ قال: "الفرق بين اللُطْأَ والغلط أن الغلط هو وضع الشئ في غير موضعه ويجوز أن يكون صواباً في نفسه، والخطأ لا يكون صواباً على وجهه... ليس الغلط ما يكون الصواب خلافه بل هو وضع شيء في غير موضعه"<sup>(3)</sup>.

إذن فالغلط هو وضع الشئ في غير موضعه ولا يمكن أن يكون ضد للصواب ولأن الغلط يمكن أن يكون صواباً في نفسه، وقد كان مسيبويه مدركاً لذلك حين نسب الغلط إلى العرب وكان يريد به اللتوهم.

إن اللتوهم كما ذكر في صفحات سابقة هو اللظن والتخيل وليس معناه الخطأ كما ظن بعضهم<sup>(4)</sup> ولإيضاح ذلك نسوق بعض الأمثلة من كتب اللّغة التي لا تدع مجالاً للشك في أن المراد بالغلط اللتوهم وليس الخطأ وذلك فيما يأتي:

قال الخليل: "الخريير صوت الماء، وخريير العقاب حفيفها وقد يضاعف إذا توهم مرعة الخريير في القصب فيحمل على الخرخرة"<sup>(5)</sup>.

فمعنى (توهم) تخيل وليس خطأ كما هو مفهوم من كلام الخليل .

وقال في موضع آخر "السين حرف هجاء ينكر ويؤنث فمن أنث فعلى توهم الكلمة ومن نكر فعلى توهم الحرف"<sup>(1)</sup>.

---

(1) تاج العروس، 517/19 (غلط).

(2) ينظر: لسان العرب 65/1 وما بعدها (خطأ) .

(3) الفروق في اللّغة، 45 وما بعدها.

(4) ينظر: إحياء النحوي، 17؛ ومن أَسرار العربية، 44؛ والفتاوى والقرآن، 193.

(5) العين، 139/4.

فالتوهم في الموضوعين معناه: (التخيل والتقدير).

وقال ابن منظور: قالوا صرّ يصرّ صريراً وإذا خفف الراء و أظهر الحرفين جميعاً تحول للصوت من المدّ إلى للترجيع فضعف لأنّ للترجيع بضاعف كلّ في تصريف للفعل إذا رجّع الصائت قالوا صرصر وصلصل على توهم المدّ<sup>(2)</sup> ومراده بالتوهم للتخيل. وقال صاحب المصباح: "وقالوا أرض قفار على توهم جمع المواضع لسعتها" <sup>(3)</sup> أي على تخيله. فالتوهم إذن معناه اللظن والتخيل وليس الخطأ وإلاّ لجاز أن يحلّ أحدهما مكان الآخر، ولو بحث للذين فسروه بالخطأ بشيء من اللقّة والتأني لأتضح لهم الأمر ولما وقعوا في الخطأ لذي وقعوا فيه.

قال السيوطي: "وإذا وقع ذلك في القرآن عبّر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم تأديباً"<sup>(4)</sup>، وبكلام قريب من ذلك قال ابن هشام من قبل<sup>(5)</sup>.

قال صاحب البرهان: "واعلم أنّ بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين وقال: كيف يجوز التوهم في القرآن؟ وهذا جهل منه بمرادهم فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط بل تنزيل الموجود منزلة المعلوم"<sup>(6)</sup>.

ومن الذين أنكروا وقوعه في القرآن الكريم من المحدثين صاحب كتاب (النحويون والقرآن) إذ قال: "ويبدو أنّ النحويين قد تنبّهوا إلى سوء ما بدا لهم حين حملوا بعض ما ورد في القرآن على التوهم بيد أنّهم لم يرجعوا عمّا وقعوا فيه فينزهون القرآن عن مثل ذلك وإنما وضعوا للحمل على التوهم إذا رأوا شيئاً منه في القرآن اسماً آخر ... ولا شك أنّ تغيير التسمية لا يغير من حقيقة أنّه حمل على

(1) م. ن 303/7.

(2) لسان العرب 91/5 (صرّ).

(3) المصباح المنير الفيومي 511/2.

(4) مع الهولع، السيوطي 197/3.

(5) بنظر: مغني اللبيب، 553.

(6) للبرهان في علوم القرآن، الزركشي 4/ 112.

للتوهم فهو كنسمة كالأعمى بالبصير والعليل بالسليم ولا يغير ذلك من حقيقة أنه أعمى وأنه عليل فهو في حقيقته حمل على التوهم وإن اختلف اللفظ<sup>(1)</sup>.

وانطلاقاً من عبارة: (لا مشاحة في الاصطلاح)<sup>(2)</sup> يمكننا القول: إن الحمل على التوهم كظاهرة أسلوبية قد وقعت في القرآن الكريم وهو أسلوب فصيح عذب يليق للقرآن الكريم في بعض المواضع ليعبر عن عدة معان بعبارة مختصرة من دون إخلال بالأسلوب أو تضحية بالمعنى وهو ضرب من الإيجاز الذي هو سمة من سمات القرآن الكريم، ونضم صوتاً إلى صوت من قال: بأنه يسمى إذا وقع شيء منه في القرآن الكريم بالحمل على المعنى لأن عبارة (التوهم) لا تليق وجلالة القرآن الكريم<sup>(3)</sup>.

وللتوهم شرط لجوازه وآخر لحسنه وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل للتوهم بشرط حسنه كثرة دخوله هناك<sup>(4)</sup> ولهذا حسن قول زهير:

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا ساقى شيئاً إذا كان جائياً<sup>(5)</sup>

ولم يحسن قول الآخر:

وما كنت ذا ثيرب فيهم ولا منمش فيهم مئمش<sup>(6)</sup>

لقلة دخول اللباء على خبر كان بخلاف خبري (ليس وما)<sup>(7)</sup>.

(1) الفحويون والقرآن، 192.

(2) ينظر: الفرة المخفية، ابن الخباز، 93.

(3) ينظر: مع الهوامع، 197/3.

(4) ينظر: مغني اللبيب، 619.

(5) ينظر: ديوانه، 107.

(6) لمجهول، ينظر: لسان العرب 244/6 (نمش).

(7) ينظر: مغني اللبيب، 619.

# **الفصل الأول:**

## **الحمل على التوهم**

**المبحث الأول: توجيه الأسماء على التوهم**

**المبحث الثاني: توجيه الأفعال على التوهم**

**المبحث الثالث: توجيه الأدوات والحروف على التوهم**

**المبحث الرابع: توجيه الأساليب على التوهم**





الإهداء

يا فرحة لم يكتب لها اكتمال

ويا حسرة بقيت في القلب تحرقني

إلى روحي الشهيدين الطاهرتين شقيقي

عبّاس

وعامر

باشواقني

واحزاني

وبكاني المرّ



لولا: في الاسم المرفوع

1- حمل المبتدأ على وجه غير الوجه للظاهر

ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾  
[إبراهيم / 18]

قيل: إن الكلام في هذه الآية محمول على المعنى، لأن (الَّذِينَ) هم المخبر عنهم فالقصد إلى (الَّذِينَ) و(مَثَل) مقحم والتقدير: الذين كفروا أعمالهم كرماد، فـ(الَّذِينَ) مبتدأ و(أَعْمَالُهُمْ) ليتداء ثان و(كَرَمَادٍ) خبره والجملة خبر عن (الَّذِينَ)<sup>(1)</sup>.

واعترض السمين الحلبي على هذا الرأي بحجة أن (مَثَل) اسم وزيادة الأسماء ممنوعة، وقد نسب هذا الرأي إلى الكسائي والفرّاء<sup>(2)</sup>، غير أننا لم نجد هذا الكلام لا في معاني الكسائي، ولا في معاني الفرّاء، بل ذكر الفرّاء بأنه: "أضاف للمثل إليهم ... والمثل للأعمال، والعرب تفعل ذلك قال الله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَانُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ...﴾ [الزمر/60]

والمعنى: ترى وجوههم مسودة وذلك عربي لأنهم يجدون المعنى في آخر الكلمة فلا يبالون ما وقع على الاسم المبتدأ...<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، 402/1.

(2) ينظر: الثر المصون، 258/4.

(3) معاني القرآن، 72/2 وما بعدها .

وزهب للكسائي إلى تقدير مضاف قبل الخبر فقال: «(كَرَّمَا) الخبر على حذف مضاف تقديره: مثل أعمال الذين كفروا مثل رماد هذه صفته»<sup>(1)</sup>. ومذهب سيبويه أن (مَكَّل) مبتدأ خبره محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم مثل الذين كفروا<sup>(2)</sup>، وجملة (أَعْمَالُهُمْ كَرَّمَا) مستأنفة جواب لسؤال مقتر كأنه قيل: كيف مثلهم؟ فقيل: أعمالهم كرماد<sup>(3)</sup>. وقيل: إن (مَكَّل) مبتدأ، و (أَعْمَالُهُمْ) مبتدأ ثان، و (كَرَّمَا) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول<sup>(4)</sup>.

قال ابن عطية: «وهذا عندي أرجح الأقوال وكأنك قلت: للمتحصل مثلاً في النفس للذين كفروا هذه الجملة المذكورة، وهي أعمالهم كرماد»<sup>(5)</sup> ورد أبو حيان هذا للرأي بقوله: «وهذا للقول الذي رجحه ابن عطية قاله الحوفي، وهو لا يجوز لأن الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ الأول الذي هو (مَكَّل) عارية عن رابط يعود على (المثل) وليست نفس المبتدأ في المعنى فيستغنى عن الرابط»<sup>(6)</sup>.

ورد السمين الحلبي كلام شيخه بقوله: «بل الجملة نفس للمبتدأ، فإن نفس مثلهم هو نفس أعمالهم كرماد في أن كلا منهما لا يفيد شيئاً ولا يبقى له أثر فهو نظير قولك: (هَجِيرَ أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)»<sup>(7)</sup>.

(1) معاني القرآن، الكسائي، 172 وينظر: إعراب القرآن، النحل، 465.

(2) ينظر: للكتاب، 143/1.

(3) ينظر: للكشاف، الزمخشري، 548؛ والثر المصون 258/4.

(4) ينظر: الثر المصون، 258/4.

(5) لمحزر الوجيز، 231/3.

(6) البحر المحيط، 404/5.

(7) الثر المصون، 858/4.

وقيل: إن (مثل) مبتدأ و (أعمالهم) بدل منه بدل لشمال، و (أكرملا) للخبر<sup>(1)</sup>، كقول الزبّاء:

ما للجمال مشيها وليدا  
لجندلا يحمن لم حديدا<sup>(2)</sup>  
ولم يرتض للشهاب هذا الرأي<sup>(3)</sup>.

وقال العكبري: ولو كان في غير القرآن لجاز ليدال (أعمالهم) من (الذين) وهو بدل لشمال<sup>(4)</sup>، يعني أنه كان يقرأ (أعمالهم) مجروراً لكنه لم يقرأ به<sup>(5)</sup>.

والذي نطمئن إليه من هذه الأقوال هو ما ذهب إليه الفراء فكلامه أقرب إلى وقع اللغة منه إلى الصناعة النحوية، لما عاده من الأقوال فكانت محض توجيه للقاعدة النحوية ومحض التلزم بالصناعة الكلامية إلا أنه على كل حال عبث بالنص وخروج على للمعنى الذي أريد به، وهو بعد ذلك كله تضيق لفظة المملوب لا يغتفر فيه التذرع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل أسباب قيامها بالإستقراء للشامل<sup>(6)</sup>.

## 2- افتتران خبر المبتدأ بالفاء وهو أمر

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة ﴾ [النور / 2]

(1) م.ن.

(2) ينظر: لمقاصد النحوية، المعني، 448/2.

(3) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، 453/5.

(4) القتيبان في إعراب القرآن، 766/2.

(5) ينظر: لذر المصون، 258/4.

(6) نحو القرآن، عبد الستار الجولاري، 26.

اتَّفَقَ الْقَرَاءُ السَّبْعَةُ عَلَى قِرَاءَةِ (الزَّائِيَةِ وَالزَّائِي) بِالرَّفْعِ (1).

وقراءة الرفع مشكلة عند النحاة من وجهين:

الوجه الأول: إفتقران خبر المبتدأ بالفاء، وإنما كان هذا مشكلاً عندهم لأنَّ الخبر " لَمَّا كَانَ مَرْتَبِطاً بِالْمَبْتَدَأِ اِرْتِبَاطُ الْمَحْكُومِ بِهِ بِالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى حَرْفٍ يَرِيبُ بَيْنَهُمَا، كَمَا لَمْ يَحْتَجِ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْأَصْلُ أَنْ لَا تَدْخُلَ الْفَاءُ أَوْ غَيْرُهَا مِنْ أَلْوَاتِ الرِّبْطِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، لَكِنْ لَوْحِظْ أَنَّ بَعْضَ الْمَبْتَدَأَاتِ تُشَبِّهُ أَلْوَاتِ الشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهَا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْعُمُومِ وَانْتِسَافِهَا إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ عَادَةً الْأَمْرِ الَّذِي أُجِيزَ مَعَهُ اقْتِرَانُ أَخْبَارِهَا بِالْفَاءِ ... (2).

كما في هذه القراءة، قال للفراء: "ولا ينصب مثل هذا لأنَّ تأويله الجزاء ومعناه - والله أعلم -: من زنى فافعلوا به ذلك ... (3).

وقال أبو جعفر النحاس: "والحجة للرفع أنه ليس يقصد به اثتان بأعيانهما زنيا فينصب، فلما كان مبهما وجب الرفع فيه (4).

وقال الزمخشري: "ويجوز أن يكون الخبر (فَاجْلِدُوا) وإنما دخلت الفاء لكون الألف واللام بمعنى (الذي) وتضمنيه معنى الشرط تقديره: التي زنت والذي زنى فاجلدوها (5).

وكان الأخفش يجيز دخول الفاء في كل خبر للمبتدأ ويعدّ الفاء سببية، ففي قولنا: زيد أبوك فقم إليه، فإنَّ كونه أباك سبب وعلة للقيام إليه (6).

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 393/6.

(2) مع الهوامع، 56/2.

(3) معاني القرآن، 244/2.

(4) إعراب القرآن، 583.

(5) الكشف، 717.

(6) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 194/1، ورسف المباني، الماقي، 386.

لَمَّا الوجه الآخر من وجوه الإشكال للنحوي في قراءة للرفع فهو الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وإِنَّمَا كان ذلك مشكلاً عندهم لأنَّ التركيب الإنشائي لا يقع خبراً عن المبتدأ باعتبار نفس معناه، وإِنَّمَا باعتبار تعلق معناه بالمبتدأ، لقيام للطلب بالمنشئ لا بالمبتدأ، "فإذا قلت مثلاً: زيد أضربه، فإنَّ طلب للضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالاً من أحوال زيد إلاَّ باعتبار تعلقه به، وبهذا الاعتبار كانت للجملة خبراً عنه فكأنَّه قيل: زيد مطلوب ضربه أو مستحقُّ لأن يطلب ضربه" (7).

ولذلك حمل أبو البركات الأنباري الجملة الطلبية في الآية (فَاجْلِدُوا) على معنى جملة خبرية بدعوى أنَّ الإنشائية لا تحتمل الصدق والكذب فقال: "وصلح أن يكون - فاجلدوا - خبراً للمبتدأ وإن كان أمراً والخبر ما احتمل الصدق والكذب، لوجهين: أحدهما: أن يكون للتقدير: أقول فاجلدوا، وحذف للقول كثير في كلامهم. والثاني: أن يكون محمولاً على المعنى كأنه يقول: الزانية والزاني كل واحد منهما مستحق للجلد، وكذلك قولك: زيد فاضربه تقديره: أقول أضربه أو مستحق للضرب" (1).

ومذهب ابن السَّيِّد وابن بابشاذ هو لاختيار للرفع فيما كان الطلب فيه دالاً على العموم كما في هذه الآية، أمَّا إذا دلَّ للطلب على الخصوص فليس فيه إلاَّ للنصب (2) كما في قولنا: (زيداً أضربه).

قال صاحب (إحياء النحو): "وهذا الرأي هو الحقُّ عندنا، وذلك لأنَّ فعل الأمر إذا أريد به معنى عام وقع في معنى التشريع وكان حكماً قياسي الخبر وكان الاسم المتقدم متحدثاً عنه حكمه الرفع" (3).

(7) الجملة الاسمية، علي أبو المكارم (هامش المؤلف)، 45.

(1) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، 191/2.

(2) ينظر: أوضح المسالك إلى لفظة ابن مالك، ابن هشام، 6/2.

(3) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، 154.



وقتر ميبويه محذوفاً في الآية <sup>(4)</sup> والتقدير: 'مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني؛ فحذف المضاف الذي هو (حكم) ولقيم المضاف إليه مقامه وهو (الزانية والزاني) وحذف الخبر وهو الجار والمجرور، ثم بعد تمام الجملة استؤنف للحكم وهو (فأجل ذلك) فصارت جملة للطلب مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة للطلبية وهي (فاجلدوا) عن المبتدأ وهو (الزانية والزاني) <sup>(5)</sup>.  
ولستشهد له بقول الشاعر:

وقائلة خولان فأنكح فتاتهم      ولكرومة للحيين خلوا كما هي <sup>(6)</sup>

لشاهد في قوله: (خولان فأنكح فتاتهم) فرفع (خولان) على معنى: هؤلاء خولان، لامتناعه من أن يكون مبتدأ والفاء دلالة على خبره، لأنه لا يجوز زيد فمنطلق على الإبتداء والخبر <sup>(7)</sup>.  
قال الشنتمري: 'والقول عندي إن رفعه على الإبتداء والخبر في الفاء وما بعدها، لأنه في معنى للمنصوب، إذا قلت: خولان فأنكح فتاتهم، والفاء دلالة على فعل الأمر دلالة على تعلقه بأول الكلام، لأن حكم الأمر أن يصدر به، فمن حيث جازت الفاء مع النصب، جازت مع الرفع <sup>(8)</sup>'.

(4) ينظر: الكتاب، 1/143. و: مشكل إعراب القرآن، 508/2.

(5) شرح التصريح، الأزهرى، 2/364.

(6) ينظر: الكتاب، 1/139، والبيت لمجهول ينظر: المقاصد النحوية، (بهامش خزنة الألب طبعة بولاق)، 2/529.

(7) ينظر: شرح أبيات ميبويه، المرزباني، 1/273 وما بعدها.

(1) تحصيل عين الذهب، 119، وينظر: النثر للولمع، الشنقبطي، 1/201.

(2) التحرير والتتوير، 18/145.

وقد أجاد ابن عاشور عند تعليقه على هذه الآية بقوله: بأنّ الفاء في (فَاجْلِدُوا) مؤنّنة بأنّ ما بعدها في قوّة الجواب وأنّ ما قبلها في قوّة الشرط فالْتَقدير: "الزّانية والزّاني مما أنزلت له هذه السّورة وفرضت ؛ ولما كان هذا يستدعي استشراف السّامع كان الكلام في قوّة: إن أردتم حكمها فاجلدوا كلّ واحد منهما مئة جلدة، وهكذا شأن هذه الفاء كلما جاءت بعدما هو في صورة المبتدأ فإنّما يكون ذلك المبتدأ في معنى ما للسّامع رغبة في استعلام حاله" (2).

إنّ الفاء الواقعة في خبر المبتدأ لا تكون زائدة كما زعم بعضهم وإنّما تأتي لتأدية وظيفة دلالية وهي الإيذان بأنّ للمبتدأ في قوّة الشرط وبأنّ للخبر في قوّة الجواب لهذا الشرط للضماني.

ويمكننا القول: إنّ المبتدأ إذا كان خبره جملة طلبية مقترنة بالفاء فإنّه يحمل معنى الشرط وأنّ الجملة الطلبية الواقعة خبراً في قوّة الجواب لهذا الشرط، وإنّما كان هذا الشرط ضمناً ليبدل على معنى آخر فضلاً عن الشرط وهو الثّبات والاستقرار، فكما هو معروف في اللّغة أنّ الجملة الاسمية تدل على الثّبات بخلاف الجملة الفعلية التي تدل على التّجدد، وإنّما لاحتيج إلى معنى الاستقرار والثّبات للدلالة على أنّ حدّ الجلد لا يترتب إلّا إذا وقع للرجل المرأة فعلاً حتّى ثبت فيهما الزّنى ووصفا به لا بمجرد الشّبهة كالتيبيل واللامسة والنظر ... إلخ من الأفعال التي يعبر عنهما بالزّنى مجازاً لأنّها داعية إليها.

وإنّما صيغ الخبر بصيغة الأمر لنوع من التّشديد والحثّ على التّنفيد وهو أسلوب عربي صحيح سائغ" (3).

### 3- رفع الاسم بعلّة متوهمّة

ومن ذلك:

1- قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري: (وَكُنْكَ زَيْنٌ)

لِكَيْمِنْ الْمَشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ [الأنعام / 137]

بيناء للفعل (زَيْنٌ) للمجهول ورفع (قَتَلَ) وجر (أَوْلَادَهُمْ) ورفع

(شُرَكَاءَهُمْ) <sup>(1)</sup>. يكاد يقع الإجماع من أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه على أنّ

رفع (شُرَكَاءَهُمْ) محمول على معنى جواب لسؤال مقتر، فنكر مكي بن أبي طالب

بأن: مَنْ قَرَأَ (زَيْنٌ) بالضم على البناء للمجهول رفع (قَتَلَ) على أنّه مالم يسمُ

فاعله، وأضافه إلى (الأولاد) ورفع (الشركاء) حملاً على للمعنى كأنه قيل: من زينه لهم ؟ فقال: شركاؤهم، وأضيف للشركاء إليهم لأنهم هم استخرقوها وجعلوها

شركاء لله - تعالى الله عن ذلك - فاستخرقهم لها أضيف إليهم <sup>(2)</sup>.

ونكر للنحاس كلاماً مثل ذلك فقال: «(شُرَكَاءَهُمْ) رفع بإضمار فعل لأنّ

(زَيْنٌ) يدلّ على ذلك، أي زينه شركاؤهم <sup>(3)</sup>.

وخرجه سيبويه مثل ذلك فقد ذهب إلى أنّ (شُرَكَاءَهُمْ) مرفوع بفعل مقتر،

تقديره: زينه شركاؤهم؛ فهو جواب لسؤال مقتر، كأنه قيل: من زينه لهم ؟ فقيل:

شركاؤهم، واستشهد له بقول الحارث بن ضرار النهشلي:

(1) ينظر: للمحتسب في القراءات للشاذة، ابن جني، 229/1.

(2) مشكل إعراب القرآن، 272/1.

(3) إعراب القرآن، 328.

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطْوِيحُ الطَّوَانِخُ (1)

الشَّاهِدُ فِيهِ هُوَ: رَفَعَ (ضَارِعٌ) بِفَعْلٍ مَقْتَرٍ، كَأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: (لَيْبِكَ يَزِيدُ) لِيَبْكِيهِ ضَارِعٌ (2).

وَوَافَقَ الْمَبْرَدُ كَلَامَ سَيُوبَةَ فَقَالَ: «لَمَّا قَالَ: (قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ) تَمَّ الْكَلَامُ، فَقَالَ: شُرَكَاءُهُمْ عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا التَّرْتِيبِ مَزِيدًا، فَالْمَعْنَى: زَيْتُهُ شُرَكَاءُهُمْ» (3).  
وَقَدْ ارْتَضَى ابْنُ جَنِّي هَذَا الْوَجْهَ وَرَجَّحَهُ فَقَالَ: "... فَارْتَفَعَ (الشُّرَكَاءُ) بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ (زَيْتٌ) فَهُوَ أَذًا كَقَوْلِكَ: أَكَلَ اللَّحْمُ زَيْدًا، وَرُكِبَ الْفَرَسُ جَعْفَرًا، وَتَرَفَعَ زَيْدًا وَجَعْفَرًا بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الظَّاهِرُ، وَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ ارْتَفَعَ بِهَذَا الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ هُوَ لِلْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِنَّ الْفِعْلَ لَا يَرْفَعُ إِلَّا الْوَاحِدَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا لَقِيمٍ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَقَدْ رَفَعَ هَذَا الْفِعْلَ مَا لَقِيمٍ مَقَامَ فَاعِلِهِ وَهُوَ (قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ) فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى رَفْعِ اسْمِ آخِرٍ عَلَى أَنَّهُ هُوَ لِلْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى ... وَالْآخِرُ لَنَ الْفَاعِلِ عِنْدَنَا لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَكُونُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى دُونَ تَرْتِيبِ الْفِعْلِ وَأَنَّهُ يَكُونُ اسْمًا ذَكَرْتَهُ بَعْدَ (فَعَلَ) وَأَسْنَنَتْهُ إِلَى الْفَاعِلِ ... لَكِنْ طَرِيقُ الرَّفْعِ فِي (شُرَكَاءُهُمْ) هُوَ مَا أَرَيْتُكَ مِنْ إِضْمَارِ الْفِعْلِ لَتَرْفَعَهُ بِهِ .... وَلِلْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرٌ جَدًّا ...» (4).

(1) ينظر: الكتاب، 288/1، والبيت من شواهد سيبويه.

(2) شرح أبيات سيبويه، 77/1.

(3) للمقتضب، 281/3.

(4) للمحتضب، 229/1.

كما رجّحه النسوقي حين قال: «ولمّا رفع (الشركاء) فمحتمل لكونه خبراً لمحذوف تقديره (هم) أي: للمزيّتون، ومحتمل لكونه فاعلاً لمحذوف أي: زيّته شركاؤهم، وهذا الثاني أولى لأنّه تعضد بقراءة البناء للفاعل» (1).

وذهب قطرب إلى أنّ (شركاؤهم) مرفوع على الفاعلية بالمصدر والتقدير: زيّن للمشركين أن قتل أولادهم شركاؤهم، كما تقول: حُبّب لي ركوب الفرس زيّد، تقديره: حُبّب لي أن ركب الفرس زيّد» (2).

والفرق بين تخريج الجمهور وتخريج قطرب هو: أنّ تخريج الجمهور يدلّ على أنّ الشركاء مزيّنين للقتل وليسوا قاتلين، أمّا تخريج قطرب فيدلّ على أنّ الشركاء قاتلين ولكنّ ذلك على سبيل المجاز (3).

والذي نطمئن إليه هو الوجه الأول لموقع الإجماع عليه من أغلب النحاة ولكونه لا يتعارض مع قراءة العامة «وَكذلكَ زَيْنَ لَكِيمٍ مِنَ الْمُسْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ» من حيث المعنى، فكلتا القراءتين تدلان على أنّ الشركاء مزيّنون وليسوا قاتلين.

2 - قوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ» [الأنعام/73]

لجاز لبو جعفر للنحاس أن يكون قوله: (عَالِمُ الْغَيْبِ) صفة لـ (الذي) في قوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ» فيما تقدم أي: وهو

(1) حاشية للنسوقي على مغني اللبيب، 1274/2.

(2) ينظر: لذر المصون، 193/3، والمحتسب، 229/1.

(3) ينظر: لذر المصون، 193/3.

الذي خلق السموات والأرض عالم الغيب<sup>(1)</sup>؛ وإلى ذلك ذهب مكي بن أبي طالب<sup>(2)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(3)</sup>.

واستبعد السمين الحلبي هذا الوجه بقوله: "وفيه بعد لطول الفصل بأجنبي"<sup>(4)</sup>.

ويجوز أن يكون مرفوعاً حملاً على المعنى، على تقدير: ينفخ فيه عالم

للغيب<sup>(5)</sup>، كأنه لما قال: "(يَنْفَخُ فِي الصُّورِ) وقيل له: من ينفخ فيه ؟ قيل: ينفخ فيه

عالم الغيب"<sup>(6)</sup>، ولما كان النَفْخُ في الصُّورِ بأمره سبحانه لذلك نسب إليه تعالى<sup>(7)</sup>.

ومن ذلك قول الشاعر:

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعَ لَخْصُومَةٍ      وَمَخْتَبِطُ مَمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَانِخُ<sup>(8)</sup>

فكأنه قيل: من يبكيه ؟ فقيل: يبكيه ضارع<sup>(9)</sup> ويجوز أن يكون (عالم)

مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو عالم الغيب<sup>(10)</sup> وفيما يبدو لنا أن حمل الآية على معنى سؤال مقدر هو الأنسب لمسياق الآية، لأنه لما كان الاهتمام

---

(1) ينظر: إعراب القرآن، 315.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 257/1.

(3) ينظر: البيان، 327/1.

(4) لذر المصون، 99/3.

(5) ينظر: إعراب القرآن، 315، ومشكل إعراب القرآن، 257/1، والبيان، 327/1.

(6) مشكل إعراب القرآن، 257/1.

(7) ينظر: إعراب القرآن، 315.

(8) البيت لمجهول، ينظر: الكتاب، 288/1.

(9) ينظر: لذر المصون، 99/3.

(10) ينظر: البيان، 327/1.

منصبا بالحدث بغض للنظر عن محدثه لذلك بناء للمجهول للإشارة إلى هذا المعنى  
وفضلا عن ذلك فإن في صيغة البناء للمجهول دلالة على حصول ذلك الحدث  
طواعية، ولكن لما كانت للسامع رغبة في معرفة للمحدث فلذلك ذكر قوله: (عَالِمٌ  
الْعَيْبِ) لأن الحدث يكون بأمره سبحانه.

3 - قوله تعالى: ﴿سُبِّحْ لَهَا بِالْغُلُغُلِ وَالْأَصَالِ \* رِجَالٌ﴾ [النور/36]-

[37]. في قراءة ابن عامر وأبي بكر ببناء للفعل (سُبِّحَ) للمجهول<sup>(1)</sup>.

و (رِجَالٌ) على هذه القراءة مرفوع لما بفعل مقتر لتعذر للفعل إليه وكأنه  
جواب سؤال مقتر كأنه قيل: من يسبحه ؟ قيل: يسبحه رجال.

ولما أن يرتفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: المسبحة رجال<sup>(2)</sup>.

"إن قوله: (سُبِّحَ لَهَا) بمنزلة قولك: يذهب يزيد في أن الفعل قد أسند إلى  
الجار مع المجرور وهما له، وإذا أسند الفعل إليهما لم يجز أن يرتفع (رِجَالٌ) به،  
ألا ترى أنك إذا قلت: ذهب يزيد لم يكن هنا فاعل، فارتفاع (رِجَالٌ) بفعل آخر  
وذلك أنه لما قيل: (سُبِّحَ لَهَا) علم أن هناك مسبحة، فكانه قيل: من يسبحه ؟ فجاء  
للجواب يسبحه رجال"<sup>(3)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن حمل القراءة على معنى سؤال مقتر هو الأنسب لمسياق  
الآية، لأنه لما كان الاهتمام منصبا بالحدث بغض للنظر عن محدثه لذلك بناء

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 249/2.

(2) ينظر: التر للمصون، 221/5.

(3) المقصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، 354/1 وما بعدها، وينظر: شرح التصريح،

للمجهول للإشارة إلى هذا المعنى، ولكن لما كان للسامع رغبة في معرفة من هم  
لذلك نكر قوله: (رجالاً) لمراعاة حال المتلقي.

#### 4- رفع نعت اسم (إن) بعد الخبر

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ

• الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا بَنَاتُونَ﴾ [يونس/62-63]

قال للفراء: " (الَّذِينَ) في موضع رفع لأنه نعت جاء بعد خبر (إن) ... وإنما  
رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل [أي بعد خبر إن] في (إن) لأنهم  
رأوا للفعل [أي خبر إن] مرفوعاً فتوهموا أن صاحبه مرفوع في المعنى، لأنهم لم  
يجدوا في تصريح المنصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع، فرفعوا للنعت<sup>(1)</sup>.  
ومراده أن اسم (إن) لما كان أصله للرفع على الابتداء ولذلك عندما نعته  
بالرفع توهموا هذا الأصل أي عدم نكر (إن) ولذلك رفعوه.

وذهب الكسائي إلى أن (الَّذِينَ) نعت للاسم المضممر في خبر (إن) إلا أن  
الفراء لم يرض هذا للكلام ونعته بالخطأ فقال: وهو خطأ وليس بجائز لأن  
المضمّر لا ينعت بالمظهر<sup>(2)</sup>.

(1) معاني القرآن، 471/1 وما بعدها.

(2) ينظر: م. ن، وإعراب القرآن للنحاس، 411.

(3) إعراب القرآن، 411.

(4) ينظر: م. ن .

(5) الدر المنصور، 49/4.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 348/1.

(7) ينظر: معاني القرآن، 480/1.



وقد استحسن أبو جعفر للنحاس كلام الفراء فقال: "لَمَّا قَوْلُهُ الْمَضْمَر لَا يَنْعَتُ بِالْمَظْهَرِ فَصَوَابٌ" <sup>(3)</sup> إِلَّا أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْكَسَائِيَّ يَرِيدُ اللَّبْلِيَّةَ، أَيْ إِنَّ (الَّذِينَ) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلَ مِنَ الْمَضْمَرِ، عَلَى اعْتِبَارِ الْمَحَلِّ وَلِحْتَاجِ لِفَتْكٍ بِأَنَّ الْكُوفِيِّينَ لَا يَأْتُونَ بِلَفْظَةِ الْبَدَلِ فِي كَلَامِهِمْ <sup>(4)</sup>.

وهذان الوجهان على مذهب الكوفيين لأنهم يجرون للتوابع كلها مجرى عطف للنسق في اعتبار المحل <sup>(5)</sup>.

ونكر مكي بن أبي طالب أن (الَّذِينَ) في موضع نصب على البدل من اسم (إن) وهو (أُولَئِكَ). لو على (أعني) ويجوز الرفع على البدل من الموضع <sup>(6)</sup>؛ وإجاز للفراء للنصب في (الَّذِينَ) على أنه نعت لاسم (إن) باعتبار اللفظ <sup>(7)</sup>، وقيل: إن محله الجر بدلاً من الهاء والميم في (عليهم) <sup>(8)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن ما ذكره الفراء في الوجه الأول من أن (الَّذِينَ) نعت لاسم (إن) هو أقل هذه الوجوه تكلفاً وأكثها على المعنى، فبعدما بين الله سبحانه بأن أوليائه لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، أعقبه بما للسامع رغبة في معرفة من هم هؤلاء لو ما صفتهم، فوصفهم تبارك وتعالى بقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾.

## ثانياً: في البديل

### 1- وقوع الاسم المنصوب بدلاً من المجرور

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دَبَّتَا

قِيمًا﴾ [الأنعام/161]

قال الزجاج: "وأما نصب (دَبَّتَا) فمحمول على المعنى لأنه قال: هداني إلى صراط مستقيم، دلّ على عرّفني ديناً قِيماً"<sup>(1)</sup>، ونكر أبو حيان كلاماً مثل ذلك<sup>(2)</sup>.

وقيل: إنه بدل من محل (إِلَى صِرَاطٍ) لأنّ هداني إلى صراط وهداني

صراطاً بمعنى واحد، فحملة على هذا المعنى فأبدل (دَبَّتَا) من (صِرَاطٍ)<sup>(3)</sup>.

وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بـ (هداني) مضمر دلّ عليه (هداني)

للمنكر وقيل: إنه منصوب بتقدير: أعني ديناً<sup>(4)</sup>.

وأجاز بعضهم أن يكون مصدرأ على المعنى والتقدير: هداني هداية دين قيم<sup>(5)</sup>.

وذهب العكبري إلى أنه مفعول ثانٍ لـ (هداني)<sup>(6)</sup>، وردّ عليه السمين

الحلبي وقال: "هو غلط لأنّ المفعول الثاني هنا هو المجرور بـ (إلى) فاكتفى

به"<sup>(1)</sup> وقيل: إن (دَبَّتَا) منصوب على الحال من (صِرَاطٍ) لأنه نكرة موصوفة<sup>(2)</sup>.

(1) معاني القرآن وإعرابه، 251/2، وينظر: إعراب القرآن، 334.

(2) ينظر: البحر المحيط، 262/4.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 279/1، والنز المصون، 227/3.

(4) ينظر: م . ن ، والبيان، 351/1.

(5) ينظر: النز المصون، 227/3.

(6) ينظر: التبيان، 355/1.

والرأي الأول هو الذي نطمئن إليه، لأننا فيما يبدو لنا أن الآية أرادت معنى للفاعلين (هدى، وعرف) فغبر عنهما بهذا الإيجاز الذي تضيق به قواعد النحاة، وراقتنا في فهم هذا المعنى هو القرينة السياقية.

## 2- وقوع الاسم بدلاً من غير جنسه

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمِنْتَ فَنَعَمَهَا بِإِيمَانِهَا إِلَّا قَوْمُ يُوْنُسَ﴾ (يونس/98)، في قراءة من قرأ برفع (قَوْمٍ)<sup>(3)</sup>.

ذكر ابن الأنباري: "قراءة للرفع محمولة على البدل"<sup>(4)</sup>، وعلى كلامه يكون الاستثناء منقطعاً لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، كقول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس  
إلا لليعافير وإلا للعيس<sup>(5)</sup>

لشاهد فيه هو قوله: (إلا لليعافير) فإنه استثناء من قوله: (أنيس) على الإبدال، مع أنه منقطع على لغة بني تميم، وأهل الحجاز يوجبون للنصب في ذلك<sup>(6)</sup>.  
وقيل: إن للكلام في الآية محمول على المعنى لأن المراد من القرية أهلها وإن تقييد للكلام: هنا كان قوم قرية أو قوم نبي آمنوا إلا قوم يونس<sup>(7)</sup>.

(1) لئلا للمصنوع، 227/3.

(2) ينظر: الجامع لإحكام القرآن، للقرطبي، 152/7.

(3) ينظر: لكشاف، 472.

(4) البيان، 421/1؛ وينظر: البحر المحيط، 192/5.

(5) هذا البيت من شواهد ميبويه التي لم ينسبها إلى قتال: ينظر: الكتاب، 319/2، ونسبه العيني

إلى العامر بن الحارث المعروف بجران العود؛ ينظر: المقاصد النحوية، 107/3.

(6) ينظر: المقاصد النحوية، 3/107.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 29/3 وما بعدها.

\* للمهدي هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدي، المقرئ النحوي للمفسر، كان مقتماً في القراءات والعربية، توفي سنة 440 هـ، ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، 351/1.

وعلى هذا الوجه يكون الاستثناء متصلاً لأنَّ المستثنى من جنس المستثنى منه لأنَّ المراد بالقرية أهلها، وهذا ما لُشار إليه أبو حيان حين قال: "وقالت فرقة: يجوز فيه الرفع وهذا مع اتصال الاستثناء، وقال للمهدي: \* وللرفع على البذل من القرية" (1).

وحمل مكِّي بن أبي طالب قراءة للرفع على جعل (إلا) بمعنى (غير) صفة للأهل المحنوفين في المعنى، ثم تعرب ما بعد (إلا) بمثل إعراب (غير) لو ظهرت في موضع (إلا) (2)، وقد استحسَّن أبو جعفر للنحاس هذا الوجه وذكر بأنَّه ما حسن ما قيل في تخريج قراءة للرفع (3) واستشهد له بقول عمرو بن معيكر (4):

وكلُّ أخٍ مفارقة أخوه      لعمرُ أبيك إلاَّ للفرقدان

وذهب سيبويه إلى أنَّ (إلا) في الآية ونظيراتها بمعنى (ولكن) وأنَّ معنى قوله (إلاَّ قومٌ يؤسُّ) هو: ولكن قوم يؤنس، وقال: بأنَّ هذا للضرب كثير في القرآن (5).

والذي يبدو لنا أنَّ للوجه الأول الذي ذهب إليه أبو البركات الأنباري هو الرَّاجح من هذه الأقوال، لأنَّه أقرب إلى وقوع اللّغة، فمن المعروف أنَّ بني تميم يجيزون إبتاع الاسم الواقع بعد (إلا) على البدلية للمستثنى منه في الاستثناء المنقطع وهو ما كان فيه للمستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه (6).

(1) البحر المحيط، 92/5.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 354/1.

(3) ينظر: إعراب القرآن، 416.

(4) ينظر: المقاصد النحوية، 232/2، ولم نجده في ديوانه.

(5) ينظر: الكتاب، 319، 325/2.

(6) ينظر: معاني النحوء، للدكتور: فاضل السامرائي، 213/2.

فجاءت هذه القراءة على لغتهم، دونما حاجة إلى تلك التناويلات، فعدم التناويل لولى من التناويل ولا سيما في النقص القرآني.

لقد دلت قراعتي للرقع والنصب (وهي قراءة للجمهور) على معنى للتخليط والتتدبم والتوبيخ لأهل القرى الذين أعرضوا عن دعوة الرسل، فإن (الولا) إذا دخلت على فعل ماض كانت مستعملة في التخليط والتتدبم والتوبيخ<sup>(1)</sup>.

إلا أن في قراءة الرفع سرّاً لطيفاً وهو أن الله سبحانه قد ميز قوم يونس عليه السلام حين استجابوا لدعوة رسولهم ولم يصروا على الضلال؛ ويأتي ذلك من دلالة الاستثناء المنقطع الذي يحصل حين لا يكون الممشتى جزءاً من الممشتى منه، وقد دل في الآية على أن قوم يونس عليه السلام لم يكونوا جزءاً من أهل تلك القرى الظالمين لأنفسهم، لأنهم وعوا دعوة رسولهم فأمنوا ولم يصروا على الجهل والضلال، بخلاف أهل القرى الذين أصرّوا على ضلالهم فكان حالهم كحال الجماد الذي لا يفقه شيئاً، ومن هنا كان استعمال لفظة (قَرَبَتْ) دون (أهل القرى لو أهل قرية) هي المناسبة لهذا المقام، للإشارة إلى أن أهل تلك القرى لفرط جهلهم كانوا وكأنهم للقرية نفسها.

3- وقوع الاسم بدلاً من فاعل فعل يتوهم لتحلل المصدر إليه

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾

[النساء/148]

أجاز الزجاج أن يكون (مَنْ) في موضع رفع على التبدل من المعنى لأن معنى الكلام: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء إلا من ظلم، فجعل (مَنْ) بدلاً من (أحد) للمقتر<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر مخني للبيب، 361 .

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 112/2، ومشكل إعراب القرآن، 211/1.

ونسب أبو حيان هذا الوجه إلى الفراء وقال: "وهذا مذهب للفراء فإنه أجاز في: ما قام إلا زيد، أن يكون (زيد) بدلاً من أحد"<sup>(1)</sup>. وعلى هذا الوجه يكون الاستثناء منقطعاً.

ونذكر السفاقي بأن الاستثناء في الآية متصل وموضع (مَنْ) نصب والمستثنى منه محذوف والتقدير: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء إلا للمظلوم فيجهر<sup>(2)</sup>.

وقيل: إن الاستثناء متصل والمستثنى منه (الجهري) وقد حذف المضاف إلى (مَنْ) والتقدير: لا يحب الله الجهر بالسوء إلا جهر من ظلم<sup>(3)</sup>.

ونكر أبو حيان: أن الاستثناء في الآية على مذهب الجمهور استثناء مفرغ وأن (مَنْ) في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر (الجهري) وقال: "وحسن ذلك كون الجهر في حيِّز النفي وكأنه قيل: لا يجهر بالسوء من القول إلا للمظلوم"<sup>(4)</sup>. وذهب الكوفيون إلى أن (إِلَّا) في الآية بمعنى الواو<sup>(5)</sup>، قال أبو البركات الأنباري: "وقول من قال إن (إِلَّا) بمعنى اللواو ضعيف وذلك لأن الواو للجمع، و(إِلَّا) لإخراج الثاني من معنى الأول والأصل أنا يقام أحدهما مقام الآخر"<sup>(6)</sup>.

(1) البحر المحيط، 398/3، وينظر: الفر المصون، 451/2 (ولم نجد مثل هذا الكلام في معاني الفراء).

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد، 472، لطروحة دكتوراه: عطية لعمد محمد، بإشراف د. محمد عبد اللطيف عبد الكريم.

(3) ينظر: البحر المحيط، 398/3.

(4) م . ن .

(6) الانصاف في مسائل الخلاف، 266/1.

(7) التبيان، 272/1.

والظاهر أنَّ الآية محمولة على للمعنى فإنَّ (مَنْ) قد وقع بدلاً من الفاعل الذي دلَّ عليه معنى المصدر (الْجَهَنُّ) فإنَّه في قوَّة (إن يجهر أحد) ولكن أُوثر المصدر للدلالة على كراهة حدث للجهر بالسوء وليس فقط فعله، إذ لو استعمل موضع المصدر الفعل لدلَّ للمعنى على أنَّ المكروه الفعل وليس بالضرورة الحدث مع الفعل.

#### 4- إيقاع الظرف الماضي بدلاً من الظرف الحاضر

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ

مُسْرِكُونَ﴾ [الزخرف/39]

قال السمين الحلبي: قد استشكل المعربون هذه الآية ووجهه: أنَّ قوله (الْيَوْمَ) ظرف حالي و(إِذْ) ظرف ماضٍ و (تَنْفَعَكُمْ) مستقبل لاقتراحه بـ (لَنْ) التي لنفي المستقبل، والظاهر أنَّه عامل في الظرفين وكيف يعمل للحدث المستقبل الذي لم يقع بعد في ظرف حاضر أو ماضٍ؟<sup>(1)</sup>.

فذكر العكبري بأنَّ: "الكلام محمول على للمعنى، والمعنى: إنَّ ثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيامة، فكأنَّه قال: ولن ينفعكم اليوم إذ صَحَّ ظلمكم عندهم، فهو بدل<sup>(2)</sup>. وإلى ذلك ذهب الزمخشري من قبل فنكر أنَّ (إِذْ) بدل من (الْيَوْمَ) وحمله على معنى: إذ تبين وصَحَّ ظلمكم، ولم يبق لأحد ولا لكم شبهة في لُكم كنتم ظالمين<sup>(3)</sup>، ونظير ذلك:

إِذَا مَا اتَّسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَنِيْمَةً      ولم تُجدي مِن أَنْ تُقَرِّي بِهِ يَدًا<sup>(4)</sup>

(1) انظر المصون، 99/6.

(2) التبيان، 1140/2.

(3) ينظر: الكشف، 991.

(4) البيت لزائد بن صعصعة الفقيمي، ينظر: مغني اللبيب، 26/1.

وقال ابن جني في الخصائص: طُولت لبا علي - رحمه الله - في هذا ورجعته فيه عوداً على بدء، فكان أكثر ما يرد منه في اليد لَمَّا كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما إنما هي هذه فهذه، صار ما يقع في الآخرة كأنه وقع في الدنيا، فلذلك أجري اليوم وهو الآخرة مجرى وقت للظلم وهو قوله: (إِذَا ظَلَمْتُمْ) ووقت للظلم إنما كان في الدنيا فإن لم تفعل هذا وترتكبه بقي (إِذَا ظَلَمْتُمْ) غير متعلق بشيء، فيصبر ما قاله أبو علي إلى أنه لَبْد (إِذَا ظَلَمْتُمْ) من اليوم لو كرره عليه...<sup>(1)</sup>.

وقال في موضع آخر: "أن تجعل (إِذَا) بدلاً من قوله: (الْيَوْم) وإلا بقيت بلا ناصب وجاز ليدال (إِذَا) وهو ماض في الدنيا من قوله: (اليوم) وهو حينئذ حاضر في الآخرة لَمَّا كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنما هو مسبب عن الظلم وكانت أيضاً الآخرة تلي الدنيا بلا وقفه ولا فصل صار الوقتان على تباينهما وتناوبهما كالوقتَيْنِ المقترنين الدائنين المتلاصقين"<sup>(2)</sup>.

ونكر أبو حيان أن (إِذَا) لا يجوز أن يكون بدلاً من (الْيَوْم) على بقاء (إِذَا) على موضعها من كونها ظرفاً من الزمان، فإن جعلت لمطلق للوقت جاز<sup>(3)</sup>.

وقد ردّ السمين الحلبي عليه بقوله: لم يعد في (إِذَا) أنها تكون لمطلق للزمان، بل هي موضوعة لزمان خاص بالماضي كأمس<sup>(4)</sup>.

(1) الخصائص، 172/2.

(2) م ن ، 159/3 وما بعدها .

(3) ينظر: البحر المحیط، 18/8.

(4) لذر المصون، 99/6.



وقال الحوفي: \* (الْيَوْمَ) ظرف متعلق بـ(تَنْفَعَكُمْ) ولا يجوز تعلق (إِذْ) به لأنهما ظرفا زمان يعني متغايرين في المعنى، تغايراً لا يمكن أن يجتمعا، فلا يصح أن يكون (إِذْ) بدلاً من (الْيَوْمَ) لذلك التغاير من كون هذا ظرف حال، وهذا ظرف مضي، ولكن تكون (إِذْ) متعلّقة بما دلّ عليه المعنى، كأنه قال: ولن ينفعكم لاجتماعكم<sup>(1)</sup>.

ونكر ابن هشام أن (إِذْ) للتعليل وأن تقدير الآية: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا<sup>(2)</sup>.

و(إِذْ) أصله ظرف مبهم للزمن الماضي تفسره الجملة التي يضاف هو إليها ويخرج عن الظرفية إلى ما يقاربها بتوسيع أوالى ما يشابهها بالمجاز وهو التعليل، وهي [ في الآية ] مجاز في معنى للتعليل، شَبَّهت عِلَّةَ لشيء وسببه بالظرف في اللزوم له<sup>(3)</sup>.

ونكر السيوطي أن للكلام في الآية محمول على حذف مضاف تقديره: ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم<sup>(4)</sup>.

وللقول بأن (إِذْ) لفادت معنى للتعليل في الآية هو الذي نراه مناسباً لما دلّ عليه من معنى دقيق وهو الإشارة إلى ملازمة ظلمهم لأنفسهم لهم كمالزمة للظرف الذي لا يمكن مفارقتها.

(1) تبحر المحيط، 18/8.

(2) ينظر: مغني اللبيب، 113.

(3) لتحرير والتوير، 215/25.

(4) ينظر: الأشباه والنظائر، 239/3.

### ثالثاً: في المصدر المنسبك

2- نصب المصدر المنسبك بفعل مقتر ليمصح عطف الأمر على النهي

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيُكَلِّمُوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كُفْرُكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا

بِشَيْءٍ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام/151]

إن نظم للكلام في الآية لا يخلو من خفاء، لأن (أن) في قول تعالى: (أَلَّا

تُشْرِكُوا) إن جعلت مصدرية كانت بياناً للمحرم بدلاً من (ما) وللظاهر من الآية أن

المحرم هو الإشراك، لا نفيه، ولأن الأمر بعده معطوفة على (أَلَّا تُشْرِكُوا) وفيه عطف للطلب على الخبري<sup>(1)</sup>.

ولجاز لزجاج في تخريجه أن يكون (أَلَّا تُشْرِكُوا بِشَيْءٍ) محمولاً على

المعنى، لأن المصدر المنسبك من (أن) وما في حيزها منصوب بفعل مقدر والتقدير: أتل عليكم تحريم الشرك، لو على معنى: أوصيكم بعدم الشرك، لأن قوله

تعالى: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) محمول على معنى: أوصيكم بالوالدين إحساناً<sup>(2)</sup>.

ولجاز ليو اللبركات الأنباري أن تكون (أن) وما في حيزها منصوبة على

الإغراء بـ(عليكم) ويكون للكلام الأول قد تم عند قوله تعالى: (ربكم) ثم قال:

(عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا) أي: عليكم ترك الإشراك؛ فيكون (أَلَّا تُشْرِكُوا) في موضع

نصب على الإغراء بـ(عليكم)<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: حاشية للشهاب، 151/3.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 246/2.

(3) ينظر: للبيان، 349/1.

وقد ضعف السمين للحلي هذا الوجه لأنه يفكك الكلام عن ظاهره ولأنه لا يتبادر إلى الذهن<sup>(1)</sup>.

وجوز بعضهم أن تكون (أن) تفسيرية بمعنى (أي) و(لا) نهياً وتقدير للكلام: أي لا تشركوا به شيئاً<sup>(2)</sup>.

وقيل: (أن) وما في حيزها منصوبة على معنى طرح اللام والتقدير: "أبين لكم الحرام لئلا تشركوا به شيئاً"<sup>(3)</sup>.

وقال أبو البركات الأنباري: "ويجوز أن تكون (أَلَا تُشْرِكُوا) في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره: هو ألا تشركوا، ولا زيادة في هذا الوجه"<sup>(4)</sup>.  
وقد رد ابن الشجري هذا الوجه وقال: "أجاز هذا المعرب أن يكون في موضع رفع على تقدير مبتدأ محذوف، أي: هو ألا تشركوا به شيئاً، ولا يصح عندي هذان للتقديران [يريد القول بالبلبية والخبرية] إلا أن يحكم بزيادة (لا) لأن الذي حرّمه الله عليهم هو أن يشركوا به، فإن حكمت بأن (لا) للنفي صار للمحرّم ترك الإشرäk"<sup>(5)</sup>.

والظاهر عندنا هو القول بأنّ الكلام في الآية محمول على المعنى فالمصدر المنسبك من (أن) وما في حيزها منصوب بمعنى فعل دلّ عليه السياق.

---

(1) ينظر: لئلا المصون، 215/3.

(2) ينظر: البيان، 349/1، وأملّي الشجري، 48/1.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 245/2، ولئلا المصون، 215/3.

(4) ليلين، 349/1، وينظر: مشكل إعراب القرآن، 277/1.

(5) أملّي الشجري، 48/1.

## 2- توهم سبك مصدر من غير حرف مصدري

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة/21].

ذهب العكبري إلى أن المصدر المؤول من (العلّ) وما في حيزها متعلق من جهة للمعنى بـ(اعْبُدُوا)، أي: اعبدوه على رجائكم للتقوى<sup>(1)</sup>؛ وإليه مال المهدي<sup>(2)</sup>، ورجحه السفاقي<sup>(3)</sup>، فقد توهموا مصدرًا من (العلّ) وما في حيزها، وجعلوا هذا المصدر متعلقًا بفعل عامل، وهو عندهم معلّل لذلك الفعل لأنّ (العلّ) بمعنى (كي) ولام للتعليل<sup>(4)</sup>.

وقيل: إنّ (العلّ) في الآية للترجي بالنسبة إلى المخاطبين أي: أفعّلوا ذلك على الرجاء والطمع أن تتقوا، وليست بمعنى (كي) وهي متعلقة بـ(اعْبُدُوا) وكأنّه قال: إذا عبّدتكم ربكم رجوتكم للتقوى<sup>(5)</sup>.

وقيل: إنّها متعلقة بـ(خَلَقَكُمْ)<sup>(6)</sup>.

قال السفاقي: والرّاجح تعلّقها بـ(اعْبُدُوا) لأنّه المقصود بالنداء له،

بخلاف (خَلَقَكُمْ) لأنّه لئى به لتمام الموصول لا لإسناد يقتضي الإهتمام به<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: التبيان، 38/1.

(2) ينظر: لئى المصون، 147/1.

(3) ينظر: المجيد، 149.

(4) للتأويل النحوي في القرآن الكريم، 1181/2.

(5) ينظر: لئى المصون، 147/1.

(6) ينظر: المحرر الوجيز، 105/1.

(7) المجيد، 149.

وقيل: إن جملة (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) حال من الضمير في (اعبدُوا) كأنه

قيل: اعبدوا ربكم راجعين أن تتخطوا في ملك للمتيقن للفائزين بالهدى<sup>(1)</sup>.

وقد ردَّ الشَّهابُ هذا الوجه لأن جملة (لَعَلَّكُمْ) جملة إنشائية، والإنشاء لا

يقع حالاً.<sup>(2)</sup>

\* ويبدو أن هذا الوجه هو لكثرة دلالة على المعنى<sup>(3)</sup>.

3- حمل الجملة الفعلية المصدرية بالاستفهام معنى المصدر

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذَّتْ لَهُمْ أَمَلَتْ

تُنذِرُهُمْ أَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة/6]

نكر أبو البركات الأنباري في توجيه قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذَّتْ لَهُمْ

أَمَلَتْ تُنذِرُهُمْ) أن (سواء) مبتدأ وجملة (أَلَذَّتْ لَهُمْ أَمَلَتْ تُنذِرُهُمْ) الخبر، وهو

كقولهم: سواء عليَّ ألفت أم قعدت، وقال: فإن قيل: الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ،

وجب أن يعود منها ضمير إلى المبتدأ، وليس في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ هاهنا

ضمير يعود إلى المبتدأ، قلنا: هذا كلام محمول على المعنى، وللتقدير: سواء عليهم

الإنذار وتركه... ونظير تنزيل الفعل هنا منزلة المصدر قولهم: (تسمع

بالمعدي خيرٌ من أن تراه) فإنه منزلٌ منزلة (سماعك) وإذا تنزل للفعل في هذا

(1) ينظر: تفسير البيضاوي، البيضاوي، 220/1.

(2) ينظر: حاشية الشَّهاب، 17/2.

(3) التلويل النحوي، 1182/2.

للكلام منزلة للمصدر كان (سَوَاءً) خيراً مقمناً في المعنى وإن كان مبتدأ في اللفظ<sup>(1)</sup>.

وذهب المعبري إلى أن (سَوَاءً) مبتدأ، وجملة (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) في موضع الفاعل، وستت هذه الجملة مسد الخبر والتقدير: إن الذين كفروا يستوي عندهم الإنذار وتركه، وهو كلام محمول على المعنى<sup>(2)</sup>.

وقيل: إن جملة (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) مبتدأ خبره (سَوَاءً) وإنما صح الابتداء بالجملة لأنها مؤولة مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة، وجيء بهمزة الاستفهام المعادلة لـ (لم) لإفادة معنى للتسوية<sup>(3)</sup>.

قال أبو حيان: إن هذه الجملة وقعت مبتدأة وإن لم تكن مصدرة بحرف مصدري حملاً على المعنى، وكلام العرب منه ما طابق فيه اللفظ للمعنى نحو: قام زيدٌ وزيدٌ قائمٌ، وهو أكثر كلام العرب، ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى ... ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ<sup>(4)</sup>.

ونذكر ابن يعيش كلاماً مثل ذلك فقال: "لفعل هاهنا في تأويل المصدر والمعنى: سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار، فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى و(سَوَاءً) الخبر"<sup>(5)</sup>.

---

(1) البيان، 49/1، وقولهم: (تسمع بالمعدي ...) مثل من أمثال العرب، ينظر: جمهرة الأمثال، 227/1.

(2) ينظر: التبيان، 21/1.

(3) ينظر: لمالي ابن الحاجب، 267 وما بعدها.

(4) البحر المحيط، 174/1.

(5) شرح المفصل، 93/1.

والى ذلك ذهب الأزهرى إذ قال: فـ (أَنْذَرْتَهُمْ) مبتدأ وهو في تأويل مصدر، و (أَمَرْتَهُمْ أَنْذَرْتَهُمْ) معطوف عليه، و(سَوَاءٌ) خبر مقم، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء عليهم؛ وصح الإخبار به عن الاثنين لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء عليهم والمصدر يقع على القليل والكثير<sup>(1)</sup>.

ومنع بعض النحاة وقوع جملة (أَنْذَرْتَهُمْ أَمَرْتَهُمْ أَنْذَرْتَهُمْ) مبتدأ، و(سَوَاءٌ) خبراً لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه، ولجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقة وإنما جرت للتسوية<sup>(2)</sup>.

قال اللزمخشري: وللهمة و(لم) مجرّتان لمعنى الاستواء، وقد نسلخ عنهما معنى الاستفهام<sup>(3)</sup>.

ولجاز العكبري أن يكون (سواء) خبر (إن) والمصدر للمتمم من جملة (أَنْذَرْتَهُمْ أَمَرْتَهُمْ أَنْذَرْتَهُمْ) معمول له<sup>(4)</sup>.

وقيل: إن جملة (لَا يُؤْمِنُونَ) خبر لـ(إن) وجملة (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمَرْتَهُمْ أَنْذَرْتَهُمْ) جملة اعتراضية وقعت بين إن وخبرها، ويكون قد دخلت جملة الاعتراض تأكيداً لمضمون الجملة<sup>(5)</sup>.

والذي نطمئن إليه هو ما ذكره أبو البركات الأنباري في الوجه الأول أي: إن (سَوَاءٌ) مبتدأ وجملة (أَنْذَرْتَهُمْ...) الخبر وهو في تأويل مصدر وإن كنا لا

(1) شرح النصريح، 528/1.

(2) من .

(3) الكشاف، 41 .

(4) بنظر: التبيان، 21/1.

(5) بنظر: البحر المحيط، 173/1.

نستبعد قول من قال: بَأَنَّ (سَوَاءً) خبر مقدم وجملة (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) مبتدأ لتأوله بالمصدر، لأنَّ هذين الوجهين هما لكثير دلالة على المعنى المراد، فإنَّ المراد من الآية - والله أعلم - الإخبار عن حال الكافرين وما كانوا عليه من الإصرار على الكفر، وإنَّما عبَّرَ عن ذلك بالجملة الفعلية المؤولة بالمصدر للإشارة إلى معنى التجدد والاستمرارية أي: أنهم مصرّون على ضلالهم وإن كرّرت إنذارهم في كل وقت وساعة، ولهذا لوثرت للجملة الفعلية (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) دون (إنذارك وعدمه) لما في الجملة الفعلية من الدلالة على التجدد والتكرار بخلاف الاسمية التي تدل على الثبوت.

4- تَوْهَمُ بِقَلَمَةٍ شَبِهَ جُمْلَةً مَقَامَ مَصْدَرٍ مُنْسَبِكٍ مِنْ (نَ) وَمَا فِي حَيْزِهَا

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ نَبَأْنَا إِبْرَاهِيمَ مِنْ خُبْرِكُمْ﴾ [التوبة/94]

لفعل (نَبَأَ) يتعدى إلى مفعولين، ويتعدى إلى ثلاثة (كأعلم) في المعنى والعمل<sup>(1)</sup>، ونكر السمين الحلبي أنَّ لفعل (نَبَأَ) في الآية قد تعدى إلى مفعولين: الأول للضمير (نا) في (نَبَأْنَا) والثاني محذوف، وشبه الجملة (مِنْ خُبْرِكُمْ) صفة لهذا المفعول المحذوف، والتقدير: قد نبأنا الله جملة من إخباركم<sup>(2)</sup>.

ونُقِلَ عن الأخفش أنَّ (من) زائدة، و (أَخْبَارِكُمْ) هو المفعول الثاني<sup>(3)</sup>، ونكر العكبري أنَّ (نَبَأَ) في الآية متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل، أولها (نا) والاثنتان

(1) ينظر: حاشية الشهاب، 622/4.

(2) ينظر: لُزْمَةُ الْمُصَوَّنِ، 494/3.

(3) م. ن.



الآخران محذوفان تقديرهما: لخباراً من أخباركم مثبتة ؛ (مِنْ أَخْبَارِكُمْ) تنبيه على المحذوف، وليست (مِنْ) زائدة إذ لو كانت زائدة لكانت مفعولاً ثانياً، والمفعول للثالث محذوف، وهو خطأ، لأنَّ للمفعول الثاني إذا ذكر في هذا الباب لزم ذكر الثالث<sup>(1)</sup>.  
وقيل: لِنَ الفعل (نبأ) متعد إلى ثلاثة مفاعيل الأول للضمير (نا)، لَمَّا الثاني والثالث فقد مدَّ شبه جملة (مِنْ أَخْبَارِكُمْ) مسدِّ هذين المفعولين لأنَّه محمول على معنى المصدرية، وأنَّ تقديره: أنكم كذا وكذا<sup>(2)</sup>.

وقد استبعد صاحب كتاب التلويل للنحوي هذا الوجه بقوله: 'وهو بعيد متكلف لا ضرورة إليه' ثم قال: 'ولعلَّ للقول الأول يغنينا عن مثل هذه التكلفات والتمخلات التي لا محوج إليها'<sup>(3)</sup>

ومراده من القول الأول هو الوجه الذي ذكره السمين الحلبي من لِنَ الفعل (بَنَّا) في الآية متعد إلى مفعولين الأول للضمير (نا) في (بَنَّا) والثاني محذوف .  
وهذا الوجه هو الذي نظمنا إليه لأنه أقل هذه الوجوه تكلفاً.

5- تَوْهَم سَبِكُ مَصْدَرٍ مُضَلَّفاً إِلَى اسْمٍ آخَرَ بَلَقِيَ عَلَى خَفْضِهِ

ومن ذلك قراءة بعض السلف: «وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى» [الليل/3]

بجزء (الذَّكَرِ)<sup>(4)</sup>، وحكاها للزمخشري عن الكسائي وقال: 'لِنَ جز'

(الذَّكَرِ) على أنه بدل من محل (مَا خَلَقَ) بمعنى: وما خلقه الله، أي: ومخلوق الله الذكر والأنثى، وجاز إضمار اسم الله لأنه معلوم لاتفراده بالخلق، إذ لا خالق سواه<sup>(1)</sup>.

(1) للتيبان، 655/2.

(2) ينظر: حاشية الشَّهاب، 622/4.

(3) للتلويل للنحوي، 1182/2.

(4) مختصر في شواذ القراءات من كتب البديع، ابن خالويه، 174.

وذهب للفراء إلى أن (الدَّكْرَ) مجرور بحرف جر حنف وبقي عمله إذ قال:  
 قَلَوْ خَفَضَ خَافِضَ فِي قَرَامَتَا (الدَّكْرَ وَالْأُنْثَى) يَجْعَلُ (مَا خَلَقَ) كَأَنَّهُ قَالَ: وَلِلَّذِي  
 خَلَقَ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى<sup>(2)</sup>.  
 وذكر مكِّي بن لبي طالب بأن: ° (ما) بمعنى (من) أقسم الله جلّ ذكره بنفسه<sup>(3)</sup>.  
 ولجاز أبو حيان أن يكون (الدَّكْرَ) مجروراً على توهم مصدر منسبك من  
 (ما) وما في حيزها مضافاً إليه، فقال: "وقد يخرج على توهم للمصدر، أي: وخلق  
 للذكر والأنثى، كما قال الشاعر:

تَطُوفُ الْعَفَاةُ بِأَبْوَابِهِ      كَمَا طَافَ بِالْبَيْعَةِ الرَّاهِبُ

يجرّ (الراهب) على توهم للنطق بالمصدر، أي: كطواف الراهب بالبيعة<sup>(4)</sup>.  
 وقد ردّ صاحب كتاب (التأويل للنحوي) كلام أبي حيان بقوله: "وهو تكلف  
 لا ضرورة إليه"<sup>(5)</sup>.

ويبدو أن تخريج أبي حيان كان من قُلِّ للوجوه تكلفاً، لأنه مسموع عن  
 العرب كما في الشاهد المتقدم، وإن كنا لا نتفق مع أبي حيان في مصطلح (التوهم)  
 فقد ذكرنا في التمهيد أن هذه الظاهرة إذا وقعت في القرآن للكریم استعمل لها  
 مصطلح (الحمل على للمعنى) لأن التوهم كمصطلح لا يتناسب مع جلالة القرآن  
 للكریم.

(1) للكشاف، 1206.

(2) معاني القرآن، 270/3.

(3) مشكل إعراب القرآن، 822/2.

(4) البحر المحيط 477/8؛ وينظر: لذر المصنوع، 1534/6 والبيت للأعشى في ديوانه، 239 والرواية فيه:

(يطوف العفاة بأبوابه كطواف التنصاري ببيت الوثن) وعلى رواية الديوان لا شاهد في البيت.

(5) للتأويل للنحوي، 1184.

رابعاً: التوهّم في الاسم الموصول

توهّم اسم موصول مكان آخر

ومن ذلك قراءة ابن السميّع: «مَتْلُهُمْ كَمَتْلِ الَّذِينَ اسْوَقَدْنَا رَأً» [البقرة/17] <sup>(1)</sup>

لِنَ هذه القراءة مشكلة، لَأَنَّ (الَّذِينَ) جمع والضمير العائد عليه في الصلّة مفرد (اسْوَقَدَ)، وذكر السفاقي في تخريجها بأن القراءة محمولة على التوهّم للمعهود مثله في لسان العرب، توهّم النطق بـ(من) بدل (الَّذِينَ) كتوهّم من جزم (بالذي) أَنه نطق بـ(من) للشرطية، كقول الشاعر:

كَذَلِكَ الَّذِي يَبِغِ عَلَى النَّاسِ ظُلْمًا      تُصِيبُهُ عَلَى رَغَمِ عَوَاقِبِ مَا صَنَعَ <sup>(2)</sup>

وتوهّم اسم موصول مكان اسم آخر، أظهر عند أبي حيان من توهّم الجزم بـ(الذي) على أَنه (مَنْ) للشرطية، لَأَنَّ الثاني وقع بين مختلفي الحدّ، وهو إجراء الموصول مجرى اسم للشرط، والأول بين اسمي موصول <sup>(3)</sup>.

وذهب أبو حيان إلى أَن إفراد للضمير، وإن كان عائداً على جمع لكتفاء بالإفراة عن الجمع كما يكتفى بالمفرد للظاهر عن الجمع، كقول الشاعر:

وَيَلْبَسُو مِنَّا أَسْرَةً يَحْفَظُونَنَا      سِرَاعَ إِلَى الدَّاعِي عِظَمِ كَرَكِرَةِ

أي: كركرهم <sup>(4)</sup>.

---

. ابن السميّع: هو محمد بن عبد الرحمن اليماني، من أعلام القراءات، ينظر: غايّة النّهاية، 161/2.

(1) ينظر: النذر المصون، 131/1.

(2) المجيد (نح عطية)، 126، والبيت في النذر المصون، 131/1، ولم نقف على قتله.

(3) التلويل النحوي، 1171.

(4) ينظر: البحر المحيط، 211/1، والبيت فيه ولم نقف على قتله.

وقيل: إن فاعل (استوقد) ضمير عائد على اسم الفاعل للمفهوم من الفعل نفسه والتقدير: استوقد هو، أي: المستوقد فيكون كقوله تعالى: ﴿كُنْ بِدَا لِهْمِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ﴾ [يوسف/35]، ففاعل (بدأ) ضمير يعود على المصدر للمفهوم من الفعل والتقدير: هو، أي: البداء للمفهوم من الفعل<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الوجه يكون العائد على الاسم الموصول محذوفاً وتقديره: كمثل الذين استوقد لهم المستوقد ناراً<sup>(2)</sup> وإن لم تستكمل للشروط التي وضعها للنحاة في حذف للعائد.

لو أن تكون جملة (استوقد) الواقعة صلة لا عائد فيها لكن عطف عليها جملة (فلنا أضأت...) وفيها عائد على الاسم الموصول، فحصل للربط بذلك العائد للمتأخر<sup>(3)</sup>، واستحسن صاحب (التأويل للنحوي) هذا التوجيه وقال: «وهو لقل هذه الأوجه تكلفاً وأكثرها احتراماً لظاهر النص القرآني على ما فيه من توهم ما يعود عليه للضمير»<sup>(4)</sup>.

وقد ضعف الممين الحلبي هذه القراءة وضعف معها جميع الأوجه التي قيلت في تخريجها<sup>(5)</sup>، وهو موقف لا يصح في قراءات منسوبة إلى رسول الله ﷺ<sup>(6)</sup>، فقد استشهد النحاة بأبيات مجهولة تأييداً لقواعدهم، ولاشك أن الاستشهاد بقراءة وإن لم تكن مشهورة أولى وأثبت من بيت مجهول.

(1) م.ن.

(2) م.ن.

(3) البحر المحيط، 211/1.

(4) ينظر: التأويل للنحوي، 1172.

(5) ينظر: الدر المنون، 131/1.

(6) ينظر: التأويل للنحوي، 1172.

## خامساً: توهم الاسمية من سياق الكلام

### 1- توهم اسم من سياق الكلام ليعود عليه ضمير

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بِعُضْمَرٍ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة/76]

أجاز العكبري أن تكون (ما) في قوله (بِمَا فَتَحَ اللَّهُ) مصدرية<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الوجه فإنَّ للهاء في (به) يكون عائداً على مصدر متوهم من قوله (أَتُحَدِّثُونَهُمْ) لو من قوله (فَتَحَ) أي: ليحاجوكم بالتحديث الذي حدثتموهم، لو بالفتح الذي فتحه الله عليكم<sup>(2)</sup>.

واستبعد أبو حيان هذا الوجه، وذهب إلى أنَّ (ما) في الآية موصولة، والضمير في (بِهِ) عائد إليها<sup>(3)</sup>.

كما استبعد السمين الحلبي للوجه الذي ذكره العكبري وقال: بأنَّ (ما) المصدرية حرف لا يعود عليها ضمير على المشهور إلا بتكلف<sup>(4)</sup>.

وأجاز الأخفش وابن السراج أن تكون (ما) في الآية مصدرية اسمية فيصح عود للضمير عليها، شأنها في ذلك شأن (ما) المصدرية<sup>(5)</sup>.

والقول بأنَّ (ما) في الآية موصولة هو الذي نطمئن إليه، لأنه بعيد عن التكلف.

(1) ينظر: التبيان، 80/1.

(2) ينظر: الدرر المصون، 266/1.

(3) ينظر: البحر المحيط، 440/1.

(4) ينظر: الدرر المصون، 266/1.

(5) ينظر: التلويح للنحوي، 1179/2، ومعاني النحوي، 121/1.

## 2- توهم اسم من سياق الكلام ليصح وقوع الحال عنه

ومن ذلك ما قيل في الآية: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ﴾ [غافر/18].

لتقق المعربون على أن (كَاطِمِينَ) منصوب على الحال، لكنهم اختلفوا في صاحب الحال لأن (الْقُلُوبَ) لا يقال لها: (كَاطِمِينَ) فنكروا فيه وجوها:  
فذهب للزجاج إلى أن (كَاطِمِينَ) منصوب على الحال، والحال محمولة على المعنى، لأن (الْقُلُوبَ) لا يقال لها كاظمة، وإنما (الكاظمين) لأصحاب القلوب، والمعنى: إذ قلوب الناس لدى الحناجر في حال كظمهم<sup>(1)</sup>.

ورجح للفراء هذا الوجه وقال: وقوله (كَاطِمِينَ) نصبت على القطع\* من المعنى الذي يرجع من ذكرهم في القلوب والحناجر والمعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين ؛ وإن شئت جعلت قطعه من الهاء في قوله (وَأَنذِرْهُمْ) والأول لجود في العربية<sup>(2)</sup>.

والى ذلك ذهب للزمخشري فنكر بأن (كَاطِمِينَ) منصوب على الحال من أصحاب القلوب على المعنى، لأن المعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين عليها<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 279/4.

\* للقطع: مصطلح كوفي كان للفراء يطلقه على الحال؛ ينظر: المصطلح النحوي، عوض اللقوي، 170.

(2) معاني القرآن، 6/3 وما بعدها.

(3) ينظر: للكشاف، 953.

وقيل: إنَّ (كَاطِمِينَ) حال من الضمير (هم) في قوله (وَأَنْذِرْهُمْ) وهي حال مقترنة لأنهم وقت الإنذار غير كاظمين<sup>(1)</sup>، واستبعد الفراء هذا الوجه ورجح عليه الوجه الأول<sup>(2)</sup>.

وذهب ابن عطية إلى أنَّ (كَاطِمِينَ) حال، مما أبدل منه قوله: ﴿إِذَا الْقُلُوبُ لِلْذِّى الْحَاجِزِ﴾ أو مما تضاف إليه للقلوب لأنَّ المراد: إذ قلوب الناس لدى حناجرهم، كقوله تعالى: ﴿تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم/42]. أراد تشخص فيه أبصارهم<sup>(3)</sup>.

قال السمين الحلبي: ظاهر قوله أنه حال مما أبدل منه قوله ﴿إِذَا الْقُلُوبُ﴾ مشكل لأنه أبدل من قوله (يَوْمَ الْأَزْفَةِ) وهذا لا يصح البتة، وإنما يريد بذلك ... أن يكون بدلاً من (هم) في (أَنْذِرْهُمْ) بدل لشمال وحينئذ يصح<sup>(4)</sup>.

وقيل: إنَّ (كَاطِمِينَ) منصوب على الحال من القلوب لأنَّ المراد لصحبها<sup>(5)</sup>، وإنما جمع (كَاطِمِينَ) جمع منكر مبالغ، لأنَّ القلوب وصفت بالمكظم وهو من أفعال العقلاء<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: النثر المصون، 35/6.

(2) ينظر: معاني القرآن، 7/3.

(3) ينظر: المحرر الوجيز، 552/4.

(4) النثر المصون، 35/6.

(5) ينظر: لفتيان، 1117/2.

(6) ينظر: البحر المحيط، 438/7.

وقيل: إنه نصب على الحال من المضمير في (الدى)<sup>(1)</sup>.

وزهب الحوفي إلى أن (القلوب) مبتدأ، و(الذى الحناجر) خبره، و  
(كأظمين) حال من المضمير المستكن فيه<sup>(2)</sup>.

والذي نظمنا إليه هو القول بأن (كأظمين) حال من أصحاب القلوب على  
المعنى، فإن ذكر القلوب كما يقول الألويسي يدل على ذكر أصحابها فكأنه قيل: إذ  
قلوبهم لدى الحناجر كأظمين عليها، وهو مأخوذ من كظم للقربة إذا مآها، وسدّ  
فاها، فالمعنى: ممسكين أنفسهم على قلوبهم لئلا يخرج مع النفس، فإن كظم القربة  
على الماء ممسكاً عليه لئلا يخرج امتلاءً، وفيه مبالغة عظيمة<sup>(3)</sup>  
3- توهم اسمين على أنهما اسم واحد

ومن ذلك ما قيل في الآية:

1- «فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لِمَنِ نَسَبْنَا» [البقرة/259]

إن المضمير في قوله (نَسَبْنَا) عائد على مفرد، وقد تقدّمه شينان (طَعَامِكَ  
وَشَرَابِكَ) وفي تخرجه وجوه:

ذكر العكبري أنه سكت عن تغيير الطعام لكتفاء بنكر تغيير الشراب لأنه إذا  
لم يتغير الشراب مع سرعة التغيير إليه فأن لا يتغير الطعام أولى<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: للتبيان، 230/2.

(2) ينظر: البحر المحيط، 438/7.

(3) ينظر: روح المعاني، 58/ 24.

(4) ينظر: للتبيان، 210/2.



وزهب السمين الحلبي إلى أن للضمير في (تَسَنَّى) عائد إلى الشراب فقط،  
لأنه أقرب مذكور، وأن هنالك جملة أخرى حذفت لدلالة الثاني عليها، والتقدير:  
وانظر إلى طعامك لم يَتَسَنَّه والى شرابك لم يستنه<sup>(1)</sup>.  
ولجاز للعكبري أن يكون الضمير لـ(ذلك) و(ذلك) يكتنى به عن الواحد  
والاثني والجمع بلفظ واحد<sup>(2)</sup>.

وزهب أبو حيان إلى أن الكلام محمول على المعنى، وأن للضمير في  
(تَسَنَّى) عائد على (الطعام والشراب) وإنما عاد للضمير إليهما مفرداً لكونهما  
متلازمين فعملاً معاملة المفرد، ولكونهما في معنى الغذاء، فكأنه قيل: وانظر إلى  
غذاك لم يَتَسَنَّه<sup>(3)</sup>؛ ومن ذلك قول الشاعر:

وكان في العينين حباً قرأفل  
لو سنبلاً كحلت به فانهت<sup>(4)</sup>

وفيما يبدو أن للضمير في (تَسَنَّى) عائد إلى (الشراب) وقد دلت هذه الجملة  
على المحذوف من الطعام، فالظاهر يدل على المحذوف ويجعله كالمنكور.

2 - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ يَنْزِلُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ أَلِيمٌ﴾ [التوبة/34]

هذه الآية كالأية السابقة قد تقم شيئان (الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ) وعاد للضمير في

(يَنْفِقُونَهَا) على مفرد، وفي تخريجه وجوه:

(1) ينظر: لذر المصون، 1/625.

(2) ينظر: التبيان، 2/210.

(3) ينظر: البحر المحيط، 2/314.

(4) البيت لمبباء بن الأرقم، ينظر: الأصمعيات، 1/182.

نكر الزجّاج أنّ الكلام محمول على المعنى، الضمير في (نُفِتِرُهَا) عائد على المعنى المفهوم من (الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ) وتقدير الكلام: والذين يكتزون للذهب والفضة ولا ينفقون المكنوز في سبيل الله، ويجوز أن يكون محمولاً على معنى الأموال، أي: لا ينفقون الأموال. (1)

وقيل: إن الضمير في (نُفِتِرُهَا) عائد على (الْفِضَّةَ) واكتفى بضمير الواحد عن ضمير الآخر (2) لأنها أكثر، والناس إليها لحوج، لأنّ الذهب يعلم منها بالطريق الأولى مع قربها لفظاً. (3)

قال أبو عبيدة: "والعرب تفعل ذلك، إذا شركوا بين اثنين قصرّوا فخبّروا عن أحدهما استغناء بذلك، وتخفيفاً لمعرفة السامع بأنّ الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر" (4) ومن ذلك قول للشاعر:

فَمَنْ بَكَ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ      فَبَتِي وَقِيَارُ بِهَا لَغْرِيْبُ (5)

وقال حسان بن ثابت:

إِنْ شَرَحَ الشَّبَابُ وَالشُّعْرُ الْأَسَدَ      وَذَا لَمْ يَعْلَمْ كَيْفَ جَنُونَا (6)

ولم يقل: يعصباً (7).

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 359/2، وإعراب القرآن، 386، والذّر المصون، 460/3.

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 28/3.

(3) ينظر: حاشية الشهاب، 563/4.

(4) مجاز القرآن، 102.

(5) البيت لضبان بن الحرث البرجمي، ينظر: المقاصد النحوية، 318/2.

(6) ينظر: ديوانه، 413.

(7) مجاز القرآن، 102.

قال ابن عطية: وسيبويه يكره هذا في الكلام، وقد شبه كثير من المصيرين هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرَأُوا تُجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة/11] وهي لا تشبهها، لأنَّ (لو) قد فصلت (للتجارة) عن (للهو) وحسنت عود الضمير على أحدهما دون الآخر<sup>(1)</sup>.

وذهب أبو حيان إلى أن الضمير في (تُنْفِقُونَهَا) عائد إلى الذهب لأنَّ تأنيثه لشهر<sup>(2)</sup>. والذي نطمئن إليه هو القول بأنَّ الضمير في (تُنْفِقُونَهَا) عائد على (الفضَّة) ولكتفى بضميرها عن ضمير الآخر، وإنَّ ذلك من سنن العرب في كلامها كما قال أبو عبيدة<sup>(3)</sup>، وهو أسلوب يعتمدون إليه لإزالة التَّخْفِيف، ومع هذا الحذف يبقى السامع مدركاً بأنَّ المعطوف عليه مشارك للمذكور لدخل معه في ذلك للخبر المراد بوجود قرينة تدلُّ على ذلك، وهي قرينة السياق فإنَّ المراد من الآية نَمُّ الذين يكتزون للذهب والفضَّة ولا يخرجون نصاب الزكاة منهما، وليس من للفضَّة فقط وإن عانت (اللهاء) إليها وحدها .

(1) المحرر الوجيز، 28/3.

(2) ينظر: البحر المحيط، 39/5.

(3) ينظر: مجاز القرآن، 102.

**المبحث الثاني:**

**توجيه الأفعال على التوهم**



أولاً: جزم الفعل المضارع في جواب طلب مؤنك

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُجِيبُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۖ تَأْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۖ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الصف/10-12]

ذكر الزجاج بأن الفعلين (تَغْفِرُ) و(يُدْخِلُكُمْ) جَزَمَا لأنهما واقعان في جواب الأمر، فإن قوله تعالى: ﴿تَأْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ وقال: "والدليل على ذلك قراءة عبدالله بن مسعود: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(1)</sup>.

قال أبو البركات الأنباري: "ولولا أنه في معنى الأمر، وإلا لما كان للجزم وجه"<sup>(2)</sup>.

ونكر للفراء بأن للفعل (تَغْفِرُ) جَزَمَ لأنه جواب الاستفهام في قوله (هَلْ أَدُلُّكُمْ)<sup>(3)</sup>.

---

(1) معاني القرآن وإعرابه، 131/5، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 731/2، ولمالي ابن الشجري، 1/259.

(2) البيان، 436/2.

(3) ينظر: معاني القرآن، 154/3.

وقد نكر الزجّاج هذا للرأي وقال: "وقد غلط بعض النحويين فقال: هذا جواب (هل) وهذا غلط بين، ليس إذا دلّهم النبي على ما ينفعهم غفر لهم، فَمَا يغفر الله إذا آمنوا وجاهدوا<sup>(1)</sup>، ونكر أبو البركات الأنباري كلاماً مثل ذلك<sup>(2)</sup>.

ونكر مكي بن أبي طالب بأن: "تُؤْمِنُونَ وَجَاهِدُونَ" عطف بيان على مَا قبله، كأنه لما قال تعالى: ﴿مَلَأْنَا الْأَكْصَىٰ عَلَىٰ جَارِةٍ﴾ لم يعرف المقصود من التجارة، فبيّنها بالإيمان والجهاد، فعلم بذلك أنّ المقصود من التجارة هو الإيمان والجهاد، فيكون على هذا (تَغْنِي) جواب الاستفهام، وهو محمول على المعنى، لأنّ المعنى: هل تؤمنون بالله وتجاهدون يغفر لكم؛ لأنّه قد بيّن للتجارة بالإيمان، والجهاد فهي هما، فكانهما قد لفظ بهما في موضع بعد (هل) فحمل الجواب على ذلك للمعنى<sup>(3)</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه للمبرد من قبل، فقد ذكر بأنّ (تؤمنون بالله) هو بيان للتجارة قلّما لنقضي نكرها قال: (تَغْنِي لَكُمْ) لأنّه جواب بـ (هل)<sup>(4)</sup>.

وقد نسب إليه للقول الأول خطأ، أي للقول بأنّ قوله: (تَغْنِي) مجزوم بـ (تؤمنون) لأنّه يحمل معنى (آمنوا) والغريب في الأمر أنّ الذين نسبوا إليه ذلك علماء مشهورون من أمثال أبي حيان<sup>(5)</sup>، وأبي جعفر النحاس<sup>(1)</sup>، ومكي بن أبي طالب<sup>(2)</sup>، وابن الشجري<sup>(3)</sup>، ولا ندري سبب هذه النسبة.

(1) من، 131/5.

(2) ينظر: البيان، 436/2.

(3) مشكل إعراب القرآن، 731/2، وينظر: لمالي في الشجري، 259/1.

(4) المتعصب، 82/2.

(5) ينظر: البحر المحیط، 260/8.

وبعد كل ما تقدم يمكننا القول بأن للوجه الأول الذي يذهب إلى أن (يغنى) مجزوم بـ (تؤمنون) لأنه بمعنى (آمنوا) من أكثر الوجوه دلالة على المعنى وأقلها تلكفاً ونسبها لمسياق الآية لأنَّ "المقام يقضي بذلك ويوحى به أسلوب الخطاب، فهو من أوله رفيق رقيق، ألا ترى الاستفهام في جملة الملينة بالرفق، والمحبة، إنه لا يناسبها صريح الأمر بحال ولذلك جيء بالفعل للمضارع لمعنى الأمر" (4).

ودلالة النظم على الأمر مع أن البناء للمستعمل هو صيغة المضارع لبلغ من صريح الأمر، وأقوى في تثبيت الأمر في النفس، لما فيه من تأكيد للأمر ولشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله (5).

---

(1) ينظر: إعراب القرآن، 967.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 731/2.

(3) ينظر: أمالي ابن الشجري، 259/1.

(4) نحو القرآن، 101 وما بعدها.

(5) ينظر: قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، سناء الجبوري، 314.



ثانياً: جزم للفعل المضارع بـ(لا) للناهية بعد (أن) على توهم عدم نكره

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أُمَّلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ﴾ [آل عمران/64]

لجاء للفراء الجزم في الفعل (عَبَدَ وَشُرِكَ) على توهم عدم نكر (أن) فجزم الفعل (عَبَدَ) بلا للناهية وعطف (شُرِكَ) عليه فجزم، وذلك في قوله: 'ولو جازمت الموطوف لصالح على التوهم، لأن الكلام مجزوم لو لم تكن فيه (أن) كما تقول: تعالوا لا نكل إلا خيراً<sup>(1)</sup>، ولم يرتض أبو جعفر للنحاس ما ذهب إليه للفراء، بل إنه نكر بأن: 'التوهم لا يحصل منه شيء، ولكن مذهب سيبويه أنه يجوز في (عَبَدَ) وما بعده الجزم، على أن تكون (أن) مفسرة بمعنى (أي) كما قال **ثعلب**: «أَنِ اسْمُهَا» [ص/6]، وتكون (لا) جازمة<sup>(2)</sup>، وإلى ذلك ذهب **مكي بن أبي طالب** فقال: 'ويجوز أن تكون (أن) بمعنى (أي) مفسرة، على أن تجزم (عَبَدَ) و(شُرِكَ) بـ(لا)<sup>(3)</sup>.

وقال **الزجاج**: 'ولو كان (أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ) بالجزم لجاز على أن يكون (أن) كما فسرنا في تأويل (أي) ويكون (أَلَّا نَعْبُدَ) على جهة النهي، والنهي هو الناهي في الحقيقة، كأنهم نهوا أنفسهم<sup>(4)</sup>.

والذي يتولد لنا أن ما ذهب إليه الفراء مرجوح بما ذهب إليه جمهور العلماء، لأن (أن) جاءت في سياق الآية للإيذان بأن ما بعدها هو تفسير لـ(كَلِمَةٍ).

(1) معنى القرآن، 220/1.

(2) إعراب القرآن، 206.

(3) مشكل إعراب القرآن، 162/1.

(4) معنى القرآن وإعرابه، 359/1.

ثالثاً: توهم صرف الفعل المضارع الذي يلفظ الخبر عن الأمر  
ومن ذلك ما قيل في الآية: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا  
مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [إبراهيم/31].

لتفق النحاة على أن الفعل إذا جاء بصيغة الأمر فإنه يجزم جواباً لذلك  
الفعل<sup>(1)</sup>، إلا أن بعض النصوص لم تتسق مع هذه القاعدة كما في هذه الآية للكرامة،  
فالفعل (يُقِيمُوا) لا يستقيم أن يكون جواباً لفعل الأمر (قُلْ) لأن أمر الله لنبيه بالقول  
ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة، حتى يقول لهم النبي ﷺ اقيموا الصلاة<sup>(2)</sup>.

وذهب للفراء في تخريجه إلى أن الفعل (يُقِيمُوا) مجزوم بفعل أمر مقدر وذلك في  
قوله: جُزِمَتْ (يُقِيمُوا) بتأويل الجزاء، ومعناه - والله أعلم - معنى أمر، كقولك: قل لعبد  
الله يذهب عنا، تريد: اذهب عنا، فجزم بنية الجواب للجزم وتأويله الأمر<sup>(3)</sup>.

وهذا مذهب المبرد في تخريج الآية إذ ذكر بأن الفعل (يُقِيمُوا) هو جواب  
لأمر محذوف تقديره: قل لهم اقيموا يقيموا<sup>(4)</sup>. واستحسن أبو البركات الأنباري هذا  
الوجه وقال بأنه لوجه الأوجه<sup>(5)</sup>. ولم يرتض للعكبري هذا الذي ذهب إليه للفراء  
ووافق عليه للمبرد، وقال بأنه فاسد، لأن جواب للشرط على حد قوله يجب أن  
يخالف للشرط إما في الفعل أو، في الفاعل، أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل  
والفاعل فلا، لأنه لا يصح أن يقال: قم قم<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: معاني النحو، 11/4.

(2) أنالي ابن الشجري، 192/2.

(3) معاني القرآن، 77/2.

(4) ينظر: المقضب، 84/2.

(5) ينظر: البيان، 59/2.

(6) ينظر: التبيان، 770/2.

وذهب الأخفش<sup>(1)</sup>، ولما زني إلى أن (تَسْمُوا) مجزوم على أنه جواب (قل)<sup>(8)</sup>.  
 واستحسن أبو جعفر للنحاس هذا الوجه وقال: "وهذا قول حسن لأن  
 للمؤمنين إذا أَمروا بشيء قبلوا فهو جواب الأمر"<sup>(9)</sup>.  
 وهو وجه مستبعد مكي بن أبي طالب وقال: "وفيه بعد لأنه ليس بجواب له  
 في الحقيقة لأن أَمَرَ الله لنبيه ليس فيه أَمَرَ لهم بإقامة الصلاة"<sup>(2)</sup>.  
 وذهب الكسائي وتبعه الزجاج إلى أن (تَسْمُوا) مجزوم بلام أَمَرَ محذوف  
 والتقدير: ليقيموا<sup>(3)</sup>، وقد دلّ على حذفها فعل الأمر (قل)<sup>(4)</sup>.  
 ونسب إلى أبي علي الفارسي للقول: بأنّ للفعل (تَسْمُوا) هو مضارع بلفظ  
 الخبر صرف من لفظ الأمر، ومعناه: (أقيموا)، ولم يلق هذا الوجه قبولاً عند  
 بعضهم وقيل في ردّه: "بأنّه لو كان مضارعاً بلفظ الخبر ومعناه الأمر لبقى على  
 إعرابه بالنون كقوله (مَلَأْتُكُمْ عَلَى جَارَةٍ) ثم قال: (تؤمنون) والمعنى: آمنوا"<sup>(5)</sup>.  
 إلّا أنّ لبا علي قد علّل ما ذهب إليه بقوله: "لما كان بمعنى الأمر بني الفعل يعني  
 على حذف النون، لأنّ المراد (أقيموا) وهذا كما بني الاسم المتمكن في النداء في  
 قولك: يا زيد، يعني على الضمة لما شبّه به (أقبل وبعد)"<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 405/1.

(8) ينظر: إعراب القرآن، 467.

(9) م ن .

(2) مشكل إعراب القرآن، 405/1.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 133/3.

(4) ينظر: الكشف، 552.

(5) القدر المصون، 270/4، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عضيمة، 325/11.

(6) القدر المصون، 270/4.

وذهب ابن عطية إلى أن (تَبَيَّنُوا) جواب لفعل القول لأنه في الآية بمعنى: بلغ وأد الشريعة يقيموا للصلاة<sup>(1)</sup>، وقيل: إن يقيموا منصوب بـ(أن) مضمره أي: أن يقيموا، وهي مسألة لا تصح عند البصريين إلا بعد لفاء أو للو لو غيرهما<sup>(2)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن ما ذهب إليه الكسائي والزرجاني من أن للفعل (تَبَيَّنُوا) مجزوم بلام أمر محذوف، هو أقل هذه الوجوه تكلفاً ونسبها لسياق الآية "لأن المضارع دال على التجدد، فهو مع لام الأمر يلاقي حال المتلبس بالفعل الذي يؤمر به، بخلاف صيغة (افعل) فإن أصلها طلب إيجاد الفعل للأمور به من لم يكن متلبساً به، فأصل (تَبَيَّنُوا الصَّلَاةَ) ليقيموا، فحذفت لام الأمر تخفيفاً"<sup>(3)</sup>، وفضلاً عن ذلك فإن في الاستغناء عن صيغة الأمر المباشر بصيغة المضارع مع حذف لام الأمر دلالة على التلطف بالمؤمنين<sup>(4)</sup>.

وما تقدم ذكره من كلام يمكن أن يقال في الآيتين:

1- قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لِمَنْ إِنْ أَلَمَ خَيْرٌ بِمَا يَصْعَوْنَ﴾ ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور/30-31].

2- قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَعْسُونَ﴾ [الجاثية/14].

(1) ينظر: المحرر الوجيز، 1/437.

(2) ينظر: المقتضب، 2/84، وشرح المفصل، 7/246.

(3) التحرير والتنوير، 3/232.

(4) ينظر: معاني النحو، 4/19.

رابعاً: توهم فعل أمر موضع الفعل المضارع ليُصْحَ عطف الإنشاء على الخبر

ومن ذلك ما قيل في الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ  
وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة/83]  
ظاهر الآية يوحي بأنه قد عطف الإنشاء (وَقُولُوا) على الخبر (لَا تَعْبُدُونَ)

وقد وقع الخلاف بين النحويين في جواز مثل هذا العطف، فمنعه قوم ومنهم ابن  
مالك وابن عصفور، ولجازه آخرون ومنهم الصقار تلميذ ابن عصفور وجماعة<sup>(1)</sup>.

ونكر السمين الحلبي بأنه إنما جاز هذا العطف في الآية، لأن الكلام محمول  
على المعنى، لأن قوله: (لَا تَعْبُدُونَ) محمول على معنى النهي، والتقدير: لا تعبدا  
إلا الله ولحسنوا بالوالدين وقولوا للناس حسناً<sup>(2)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري فنكر بأن المراد من قوله (لَا  
تَعْبُدُونَ) للنهي، ولن قبله قول مضمّر، وقد رفع الفعل (تَعْبُدُونَ) بعده على  
الإستئناف والحكاية، فكانه قال: قلنا لهم لا تعبدا<sup>(3)</sup>.

ونهب العكبري إلى أن الفعل (تَعْبُدُونَ) ارتفع لأن التقدير فيه: بأن لا تعبدا ؛ فلما  
حذفت الباء و(أن) لطول الكلام ارتفع الفعل<sup>(4)</sup>، وهذا كقول طرفة بن العبد:<sup>(5)</sup>

ألا ليَهَذَا الزَّاجِرِي لِحَضْرَ اللُّوْغَى      وَلَنْ أَشْهَدَ لِلذَّاتِ هَلْ قُتِ مُخَلْدِي

(1) ينظر: شرح الائمةوني على ألفية ابن مالك، 3/180؛ والمقاصد الفحوية، 1/237.

(2) ينظر: التر المصون، 1/279.

(3) ينظر: البيان، 1/101.

(4) ينظر: التبيان، 1/83.

(5) ديوانه، 32.

وذهب للفراء إلى أن الكلام محمول على حذف (إن)<sup>(1)</sup>، وبقية الزجاج<sup>(2)</sup>، إلا أنهما لم ينكرا بأن هناك باء محذوفة. ولجاز للفراء أن تكون جملة (لَا تَعْبُدُونَ) جواباً لقسم دل عليه قوله: (وَإِنْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ) لأن معناه: لحلفناهم لو قلنا لهم: بالله لا تعبدون<sup>(3)</sup>.

ونصب ابن عطية هذا القول إلى سيبويه<sup>(4)</sup>.

ونقل العكبري عن غيره بأن جملة (لَا تَعْبُدُونَ) في موضع نصب على الحال والتقدير: أخذنا ميثاقهم موحدتين؛ وهي حال مصاحبة لأنهم كانوا وقت أخذ العهد موحدتين والتزموا الدوام على التوحيد، ويجوز أن تكون حالاً مصاحبة على أن يكون التقدير: أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد<sup>(5)</sup>. وقيل: إن الحال محذوفة والتقدير: أخذنا ميثاقهم قائلين لا تعبدون إلا الله... وحذف القول كثير<sup>(6)</sup>. والذي نطمئن إليه هو القول الأول الذي ذكره السمين الحلبي لأنه من أكثر الوجوه دلالة على المعنى المراد من الآية وهو الأمر وإنما عبر عنه بصيغة الخبر لأن: مجيء الخبر للأمر لبلغ من صيغة الأمر لأن الخبر مستعمل في غير معناه، لعلاقة مشابهة الأمر للموثوق بامتثاله بالشئ. الحاصل حتى أنه يخبر عنه<sup>(7)</sup>.

وما تقدم ذكره من كلام يمكن أن يقال في الآية: (وَأُمرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ

الْمُؤْمِنِينَ) وَأَنْ أَقِرَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا... ﴿لوقس/104-105﴾.

(1) ينظر: معاني القرآن، 53/1.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 145/1.

(3) ينظر: معاني القرآن، 54/1.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، 172/1.

(5) ينظر: التبيان، 83/1 وما بعدها.

(6) م. ن.

(7) للتحرير والتنوير، 582/2.

خامساً: توهم فعل ماضٍ موضع الفعل المضارع لتصحيح أصل نحوي

ومن ذلك ما قيل في قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْتَمَا تَكُونُوا يَذَرِكُمْ﴾

الْمَوْتَ [النساء/78].

برفع (يَذَرِكُمْ) <sup>(1)</sup> وهي قراءة مشككة في عرف اللّحاة، لأنّ لداة

الشرط قد عملت في فعل الشرط ولم تعمل في الجواب قال العكبري: وهو شاذ،  
ووجهه أنّه حنف للفاء <sup>(2)</sup>.

ونقل السّمين الحلبي هذا الوجه عن المبرّد وقال: تخرّجه المبرّد على حنف

لفاء أي: فيدرككم الموت، ومثله قول الآخر:

يَا لَقَرُغُ بْنُ حَابِسٍ يَا لَقَرُغُ      بِكَ إِنْ يُصْرَخَ لَخَوْكَ تُصْرَعُ.

وهذا تخريج المبرّد <sup>(3)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه ابن جنّي فنكر بأنّ قوله: (يَذَرِكُمْ) هو جواب للشرط

على إرادة لفاء والتقدير: فيدرككم الموت، واستشهد على ذلك بقول للشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا      وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ.

أي: فإله يشكرها <sup>(4)</sup>.

ونكر بعض النّحويين أنّ حنف لفاء مختص بالضرورة <sup>(5)</sup>.

---

(1) ينظر: المحتسب، 1/193.

(2) التّبيان، 1/374.

(3) لذر المصون، 2/397؛ وينظر: للمقتضب، 2/72؛ والبيت قاتله جرير بن عبدالله البجلي،

وقيل: عمرو بن خثّارم البجلي، ينظر: المقاصد النّحوية، 4/430.

(4) ينظر: المحتسب، 1/193؛ والبيت لكعب بن مالك في ديوانه، 288.

(5) ينظر: شرح المفصل، 4/89.

وقال المتقاضي: "وفي توجيه الرفع خلاف، الأصح أنه على التقدير،  
والجواب محذوف، وإذا حذف الجواب فلا بد أن يكون فعل الشرط ماضي للفظ،  
وتخريج هذه القراءة على هذا يأباه كون فعل الشرط مضارعاً؛ قلت: للتقدير أنه  
وقع موقع للماضي، فلا نعلم أنه يأباه على هذا التقدير"<sup>(1)</sup>.

ونكر ميبويه وجهاً قريباً من ذلك فذهب إلى أن قوله: (لَدَسِرَكُكُم) ليس  
جواباً بالشرط، وإنما هو دال على الجواب والنية به للتقديم<sup>(2)</sup>.

وذهب للزمخشري إلى أن قراءة الرفع هذه محمولة على التوهم، أي: على  
توهم الفعل المضارع (تَكُونُوا) ماضياً، والتقدير عنده: لوئنا كنتم<sup>(3)</sup>.

وإنما لجأ للزمخشري إلى هذا التأويل لأن الشرط إذا كان فعله ماضياً  
وجوبه مضارعاً جاز في المضارع للجزم والرفع<sup>(4)</sup>.

وردّ عليه أبو حيان: "بأن العطف على التوهم لا ينقل، لأن قوله يؤدي إلى  
حذف جواب الشرط، ولا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً"<sup>(5)</sup>.

وقال الشهاب: "وترك توجيه الكشف بأنه على توهم الشرط ماضياً، فيكون  
كعطف التوهم لما فيه من التصف، إذ شرط التوهم أن يكون ما يتوهم هو الأصل،  
أو مما كثر في الاستعمال حتى صار كالأصل"<sup>(6)</sup>.

(1) المجيد (تح عطية)، 401.

(2) ينظر: للكتاب، 68/3، ولذر المصون، 397/2.

(3) ينظر: للكشاف، 248.

(4) ينظر تفصيل ذلك: شرح التصريح، 188/4 وما بعدها.

(5) البحر المحيط، 311/3.

(6) حاشية الشهاب، 310/3.



وفيما يبدو لنا أنَّ القياس على هذه القراءة أولى من التمثل والتخيّل من غير اللغات إلى تلك للقيود، فينبغي إجازة رفع جواب الشرط للمضارع إذا كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً، وهذا وارد في فصيح كلام العرب، كما في قول الشاعر:

يا قَرعُ بنِ حابسٍ يا قَرعُ      إنَّكَ إنْ تُصرِغْ لُخوكَ تُصرِغُ<sup>(5)</sup>.

---

(5) سبق تخريجه.

**المبحث الثالث:**  
**توجيه الأدوات والحروف على**  
**التوهم**



## لولا: فتحة همزة (إن) لعلة متوهمه

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾

[البقرة/282]

بفتح همزة (أَنْ) وهي قراءة للجمهور ما عدا حمزة فإنه قرأها بكسر الهمزة<sup>(1)</sup>.

نكر للفراء: لَنْ جملة (أَنْ تَضِلَّ) شرطية في الأصل و (أَنْ) فيها هي (لَنْ) للشرطية للمكسورة للهمزة، إِلَّا لَنْ هذا الشرط عندما تقم لتصل بما قبله ففتحت همزة (أَنْ) فصار جوابه مرئوداً عليه وأصل للكلام عنده: لستشهدوا امرأتين مكان الرجل كي ما تنكرُ للذاكرة للناسية إذا نسيت<sup>(2)</sup>.

وقد خطأ أبو جعفر للنحاس للفراء في ذلك وقال: وهذا للقول خطأ عند البصريين، لأن (لَنْ) المجازاة لو فتحت لانتقل المعنى<sup>(3)</sup>.

وقيل: لَنْ وجه للقراءة بالفتح لَنْ (أَنْ) بالفتح في موضع نصب على حذف كلام تقديره: لئلا تضلَّ إحداهما، بمعنى: لا تنسى<sup>(4)</sup>.

وهذه اللام المحذوفة هي لام التعليل فإنها غالباً ما تأتي مع (لَنْ)، والتعليل في هذا الكلام ينصرف إلى ما يحتاج فيه إلى لَنْ وعَلَّ لقصد إقناع المكلفين، إذ ليس في الآية حكم لا تطمنن إليه النفوس إِلَّا جعل عوض الرجل للولد بامرأتين لتشتين فصراح بتعليله<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: للكشف عن وجوه القراءات السبع، مكِّي بن أبي طالب، 320/1.

(2) ينظر: معاني القرآن، 184/1، وإعراب القرآن، 185.

(3) ينظر: إعراب القرآن، 185.

(4) ينظر: للكشف، 320/1، وحجة القراءات، ابن خالويه، 104.

(5) ينظر: التحرير والتنوير، 109/3 وما بعدها.

فإن قيل: ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل أن تضلّ إحداهما فكيف تقدّر اللام؟ قال العكبري: "الجواب ما قاله سيبويه: أن هذا الكلام محمول على المعنى، وعادة العرب أن تقدّم ما فيه السبب، فيجعل في موضع المسبب لأنّه يصير إليه، ومثله قولك: أعدت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعته بها، ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة ميل الحائط وإنما للمعنى: لأدعم بها الحائط إذا مال فكذا الآية تقديرها: لأن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت<sup>(1)</sup>، ورجّح النحاس هذا القول وقال بأنّه من لصح الأقوال<sup>(2)</sup>.

والى ذلك ذهب أبو حيّان<sup>(3)</sup>، والزمخشري<sup>(4)</sup>، والزرکشي<sup>(5)</sup>.

وذهب قسم من النحاة إلى أن (أن) قد تأتي للتعليل كما في هذه الآية، والجمهور لا يرون ذلك بل يتأولونها، فالبصريون يقدرون محذوفاً بما يتناسب مع السياق مثل: كراهة أو مخافة... الخ، لما للكوفيون فيرون أنّها تكون بمعنى (لئلا)<sup>(6)</sup>.  
والحق أنّها تأتي للتعليل وذلك لأن ذكرها يؤدي في التعليل معنى لا يؤديه حذفها واستبدال غيرها بها أحياناً<sup>(7)</sup>. والقول بأن (أن) للتعليل وأن الكلام في الآية محمول على معنى التعليل وجعل السبب في موضع المسبب لأنّه يصير إليه هو الذي نطمئنّ إليه، لأن سائر التخريجات الأخرى لا تخلو من الضعف.

(1) اللبيان، 229/1؛ وينظر: للكتاب، 83/3؛ والمقتضب، 215/3.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 185.

(3) ينظر: البحر المحيط، 365/2.

(4) ينظر: للكشاف، 159.

(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن، 97/3.

(6) معاني النحو، 292/3 وما بعدها.

(7) م. ن.

## ثانياً: وضع (إمّا) موضع (أو)

(إمّا) حرف من حروف العطف على الصحيح، وهذا ظاهر مذهب مسيبويه وهي تأتي لأربعة معان، معنيين في الطلب ومعنيين في الخبر، فاللذان في الطلب هما للتخيير كقولك: كل إمّا سمكا وإمّا جبنا؛ والإباحة كقولك: خذ إمّا دينار ذهب وإمّا نصف دينار؛ والمعنيان للذان في الخبر: لشك والإبهام<sup>(1)</sup>.

ونكر للفراء أن (إمّا) لا تدخل في الموضع الذي تصلح له (أو) وكذلك (أو) لا تدخل في الموضع الذي تصلح له (إمّا) لكن قد تفعل العرب ذلك على ضرب من التجوّز لتأخيرهما في المعنى على التوهم، فيقولون: عبدالله إمّا جالس لو ناهض، ويقولون: عبدالله يقوم وإمّا يقعد، وفي قراءة أبي: ﴿وَإِنَّا وَإِنَّا كَرِهْنَا عَلَى هَذَى أَوْ فِي ضَلَالٍ﴾ [سبا/24] فوضع (أو) في موضع (إمّا) ... وقال آخر:

فكيف بنفس كلما قلت أشرفت  
على البرء من دهماً هيصّ عندما لها.  
تهاض بدار قد تقدم عهدها  
وإمّا بالموت ألم خيالها.

فوضع (وإمّا) في موضع (أو)؛ وهو على التوهم إذا طالت للكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشيء يجوز التوهم<sup>(2)</sup>.

وقد ولفق جماعة من النحويين ما ذهب إليه الفراء، فنكر ابن الناطم: أنه قد يستغنى عن (إمّا) وعن الواو بـ(أو)<sup>(3)</sup>، ونكر ابن مالك كلاماً مثل ذلك<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: وصف المباني، 100 وما بعدها.

(2) معاني القرآن، 389/1 وما بعدها؛ والبيتان للفردق في ديوانه، 71/2. والرواية فيه:

فكيف بنفس كلما قلت أشرفت  
على البرء من حوصها هيصّ عندما لها

(3) ينظر: شرح ابن الناطم لألفية ابن مالك، ابن الناطم، 381.

(4) ينظر: شرح التسهيل، 224/3.

قال الفراء: "وهو على التوهم إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشيء هناك يجوز التوهم كما تقول: لنت ضارب زيد ظالماً وأخاه، حين فرقت بينهما بـ(ظالم) جاز نصب الأخ وما قبله مخفوض<sup>(1)</sup> وجعل منه قوله تعالى: ﴿بَلَاةً لِلَّذِينَ إِيمَانُ أَنْ تُعَذِّبَ وَإِيمَا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف/86]، وقوله تعالى: ﴿إِيمَا أَنْ تَلْقَىٰ وَإِيمَا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه/65]

ولم يرتض صاحب الخزانة ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه وقال: "وما قاله غيره لجود لأنه حمل على الكثير للشائع<sup>(2)</sup>."

ثالثاً: توهم وضع حرف مكان آخر ليصح تسلط العامل على معموله

ومن ذلك ما قيل في الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء/58].

إنَّ (إذا) ظرف لابد له من عامل يعمل فيه، فنكر العكبري لأن العامل فيه فعل محذوف تقديره: بأمركم أن تحكموا إذا حكمتم، و(أَنْ تَحْكُمُوا) المتكورة جملة مفسرة للمحذوف لا محل لها، والمحذوف مفعول (يَأْمُرُكُمْ)<sup>(3)</sup>.

ونصب إلى الفراء القول بأن العامل في (إذا) هو الفعل (تَحْكُمُوا)<sup>(4)</sup>، ولم يرتض للمتمين الحلبي هذا القول، وذكر بأن ذلك ممتنع وإن كان المعنى عليه، لأنَّ

(1) معاني القرآن، 390/1.

(2) خزانة الأدب، 78/11.

(3) ينظر: التبيان، 366/1.

(4) ينظر: البحر المحيط، 289/3 (ولم نجد مثل هذا للكلام في معاني القرآن).

معمول الصلة لا يتقدّم عليه عند البصريين، ولَمَّا الكوفيون فيجيزون ذلك<sup>(1)</sup>، واستشهدوا على جوازهم بقول الرارجز:

رَبِّينَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا  
كَانَ جَزَافِي بِالْعَصَا أَنْ لُجْدَا<sup>(2)</sup>  
وقول الآخر:

وَشَفَاءُ شَيْكَ خَلْبَرًا أَنْ تَسَالِي<sup>(3)</sup>

وقيل: لِيَنَّ الْعَامِلَ فِي (إِذَا) لِلْفِعْلِ (يَأْمُرُكُمْ)؛ واعترض عليه بأن ذلك ممتنع، لأن الأمر ليس واقعاً وقت الحكم<sup>(4)</sup>،

ونقل السفاقي أن جملة (أَنْ تَحْكُمُوا) معطوفة على (أَنْ تَوَدُّوا) وقد فصل بين اللعاطف والمعطوف بالظرف (إِذَا)<sup>(5)</sup>، والتقدير: لِيَنَّ اللَّهُ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَوَدُّوا الأمانات إلى أهلها، ولَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ؛ قيل: وهي مسألة قائمة على التوهم<sup>(6)</sup>.

والذي نطمئن إليه هو القول بأنّ للعامل في (إِذَا) هو للفعل (تَحْكُمُوا) لأنّه أقلّ هذه الوجوه تكلفاً من غير التفات إلى منع النحويين تقدّم معمول صلة للموصولات عليها والنصّ القرآني يهمل هذا الصرح<sup>(7)</sup>.

---

(1) ينظر: لُذْرُ الْمُصَوَّن، 380/2؛ وينظر: شرح الكافية، الرضي، 150/3.

(2) هذا الرجز لا يعرف قائله، ينظر: المقاصد النحوية، 410/4.

(3) للبيت أربعة بن مقروم، وصدره: (هَلَا سَأَلْتُ وَخَيْرُ قَوْمٍ عَذَابُهُمْ) ينظر: خزنة الأدب، 8/433.

(4) ينظر: لُذْرُ الْمُصَوَّن، 380/2.

(5) ينظر: للمجدد (تح عطية)، 381.

(6) للتأويل النحوي، 1175/2.

(7) م.ن.



رابعاً: حمل حرف الجر على الزيادة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾

[إبراهيم/21]

نكر للعكبري: لَنْ قوله تعالى (مِنْ عَذَابِ اللَّهِ) في موضع نصب على

الحال، لأنه في الأصل صفة لـ(شَيْءٍ) وَلَنْ أصل الكلام: هل أنتم مغنون عنا من شيء من عذاب الله<sup>(1)</sup>.

ولم يرتض أبو حيّان هذا للتخريج، لأن (مِنْ) في (مِنْ عَذَابِ اللَّهِ) بيانية، والبيانبة على حدّ زعمه لا تتقدم على ما تبيّنه<sup>(2)</sup>، وردّ عليه الشهاب بقوله: 'و الأصل جواز، وإنما يفوت بتقديمه كونه صفة، لا بياناً، وإنما نتقم الحال على صاحبها المجرور وإنّ منعه بعض النحاة فقد جوزّه كثير كابن كيّمان وغيره، فيكفي مثله سنداً<sup>(3)</sup>'.

وذهب العكبري إلى أنّ قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ...﴾ محمول على المعنى، لأنّ (مُغْنُونَ) محمول على معنى (تمنعون) والتقدير: هل تمنعون عنا شيئاً<sup>(4)</sup>.

و(مِنْ) في (مِنْ شَيْءٍ) 'لاستغراق الجنس، زائدة للتوكيد، وإنما كانت زائدة لدخولها على نكرة في سياق الاستفهام<sup>(5)</sup>'.

---

(1) ينظر: التبيان، 767/2.

(2) ينظر: البحر المحيط، 407/5.

(3) حاشية الشهاب، 457/5.

(4) ينظر: التبيان، 267/2.

(5) ينظر: البحر المحيط، 407/5.

وقيل: لَنْ (شَيْزٌ) وقع موقع المصدر، أي: غناء، فيكون (مِنْ عَذَابٍ) متعلقاً بـ(مُغْتَرُونَ)<sup>(1)</sup>.

ولجاز الزمخشري أن تكون (مِنْ) في الموضعين معاً للتبعيض، والتقدير: بعض شيء هو بعض عذاب الله<sup>(2)</sup>.

واعترض عليه أبو حيان: وقال بأن ذلك يقتضي إبدال عام من خاص لأن (مِنْ شَيْزٍ) أعم من قوله (مِنْ عَذَابِ اللَّهِ) وإن عني بشيء شيئاً من العذاب فيؤول المعنى إلى ما قدر وهو بعض بعض عذاب الله، وهذا لا يقال، لأن بعضية الشيء مطلقة فلا يكون لها بعض<sup>(3)</sup>.

خامساً: توهم الحرف الذي قبل الأخير في الكلمة على أنه الأخير

ومن ذلك قراءة السلمي: ﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [البقرة/243] في ﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾. [إبراهيم/19]. بإسكان الراء من (تر)<sup>(4)</sup>.

وقيل في تخريجها ثلاثة لوجه:

(1) ينظر: التبيان، 2/267.

(2) ينظر: الكشاف، 549.

(3) ينظر: البحر المحیط، 5/407.

\* هو أبو عبد الرحمن السلمي مقرر الكوفة، واسمه عبد الله بن حبيب بن ربيعة ولد في حياة الرسول ﷺ وأخذ القراءة من عثمان وعلي وابن مسعود ؓ وتوفي سنة 74هـ - ينظر: معرفة القراء، الذهبي، 52/1 وما بعدها.

(4) المحتسب، 1/128.

للوجه الأول: إن للراء سكنت على توهم أنها آخر الكلمة، فسكنها للجزم ،  
كقول الرلجز:

قالت سليمي اشتر لنا سويقاً واشتر فعجل خالماً لبيقاً<sup>(1)</sup>

قال أبو حيّان: "لن (تري) حنفت العرب ألفها في قولهم: قام القوم ولو ترّ ما  
زيد، كما حنفت ياء (لا لبالي) في (لا لبال) فلما دخلت الجازم تخيل أن للراء هي  
آخر الكلمة فسكنت للجازم، كما قالوا في لا لبالي: لم لبّل، تخيلوا اللام آخر<sup>(2)</sup>.

للوجه الثاني: قيل هي لغة قوم لم يكتفوا في الجزم بحنف حرف العلة<sup>(3)</sup>.

للوجه الثالث: وقيل: أجري للوصل مجرى الوقف<sup>(4)</sup>.

وقد استحسن السمين الحلبي هذا الوجه وقال بأنه أولى من غيره<sup>(5)</sup>.

وجعله صاحب (التأويل النحوي) من للتوهم فقال: وهو عندي بابه  
للتوهم، توهم الوقف في حال الوصل<sup>(6)</sup>.

والذي يبدو لنا أن الوجه الثاني هو الوجه الأصح، لما تقدم في التمهيد من  
أن استقراء اللغويين لم يشمل جميع قبائل العرب، وإنما اقتصر على قبائل معينة،  
وترك ما دونها من القبائل، وربما تكون هذه القراءة جاءت على لغة تلك القبائل  
التي لم تطلها أيدي اللغويين، أو أهملوها لقلتها أو ندرتها.

---

(1) ينظر: النذر المصون، 593/1، والبيت فيه وهولرجل من كندة يقال له: للعدافة، ينظر: لسان  
العرب، 25/6، و78/10 مادة: (خردق) ، ولرواية فيه: قالت سليمي اشتر لنا دقيقا واشتر شحيما تتخذ  
خرديقا.

(2) البحر المحيط، 406/5.

(3) ينظر: النذر المصون، 593/1.

(4) ينظر: البحر المحيط، 258/2، والنذر المصون، 593/1.

(5) ينظر: النذر المصون، 593/1.

(6) للتأويل النحوي، 1183/2.

## **المبحث الرابع:**

### **توجيه الأساليب على التوهم**



## أولاً: التوهم في أسلوب الشرط

### 1- توهم الشرط من الجملة الاستفهامية

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُخَذُّكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ  
اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ قُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/80].

إنَّ للظاهر من الآية لِنِّ لفاء في قوله: (فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ) واقعة في  
جواب الاستفهام في قوله: (أَتُخَذُّكُمْ)؛ وذهب العكبري إلى أنَّ قوله (فَلَنْ يُخْلَفَ  
اللَّهُ عَهْدَهُ) معمول لقول محذوف، والتقدير عنده: فيقولوا إنَّ يخلف الله عهده<sup>(1)</sup>.

وذهب ابن عطية إلى أنَّ جملة (فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ) جملة اعتراضية<sup>(2)</sup>.  
على أنَّ (لم) معادل لقوله: (أَتُخَذُّكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا) فصار قوله: (فَلَنْ  
يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ) بين المتعادلين، والتقدير: أي هذين وقع ؟ فتخاكم للعهد لم قولكم  
على الله ما لا تعلمون؟<sup>(3)</sup>.

ونقل صاحب (التأويل النحوي) بأنَّ الاستفهام في قوله: (أَتُخَذُّكُمْ) متوهم  
فيه للشرط، وردّه بأنّه لا ضرورة إليه<sup>(4)</sup>.

وكلامه يوحى بأنّه نقله عن أحد العلماء، غير أنّه لم ينسبه لأحد، ولم نجد  
فيما راجعناه من كتب أنَّ أحدًا من العلماء قد قال بهذا الوجه.

(1) ينظر: التبيان، 82/1.

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 17/1.

(3) ينظر: الدرر المصون، 272/1.

(4) ينظر: التأويل النحوي، 1185/2.

ولعله يريد ما ذهب إليه أبو حيان حين قال: "هذه الجملة ((فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ

عَهْدَهُ)) جواب الاستفهام الذي ضمن معنى الشرط <sup>(1)</sup> يخفهم من هذا الكلام أنه يريد التوهم، فإن كان كذلك فنظن أن في ذلك شيئاً من التكلف لأن التضمنين ليس باب التوهم وإنما هو من الحمل على للمعنى الذي يضم التوهم والتضمنين وتذكير المؤنث وتأنيث للمذكر وخطاب الجمع بالوحد والعكس...<sup>(2)</sup>، ثم إن تضمنين الاستفهام والتمني والأمر والنهي معنى للشرط مسألة خلافية مشهورة<sup>(3)</sup>.

وذهب للزمخشري إلى أن في الكلام شرطاً مقترراً، وأن قوله: ((فَلَنْ يُخْلِفَ

اللَّهُ عَهْدَهُ)) متعلق بمحذوف على أنه جواب للشرط، والتقدير: إن اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده<sup>(4)</sup>.

والذي نطمئن إليه من هذه الأوجه هو ما ذهب إليه ابن عطية من أن جملة:

((فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ)) جملة اعتراضية، لخلوّه من التكلف لأن الاعتراض أسلوب عربي وقرأني معروف، وقد ورد في القرآن الكريم في عشرات المواضع.

---

(1) البحر المحيط، 445/1.

(2) ينظر: في هذه المسألة (الحمل على المعنى في العربية)، علي العنبي عرسالة ماجستير .

(3) ينظر: تفصيل ذلك: شرح المفصل، 286/7.

(4) ينظر: للكشاف ، 84.

## 2- توهم للشرط من سياق الكلام

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿فَتَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ [النساء/84].

ذهب العكبري إلى أن لفاء هي لفاء العاطفة وقد عطفت للفعل (قاتل) على

قوله تعالى: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء/74]<sup>(1)</sup>.

وقد استحسنت التمين الحلبي هذا الوجه ونكر بأنه أظهر الأوجه<sup>(2)</sup>.

وقيل: إنها عطفت للفعل (قاتل) على قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ﴾ [النساء/75] لو أن

تكون عاطفة للمفعول (يقتل) على قوله: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ﴾ [النساء/76]<sup>(3)</sup>.

وذهب للزجاج إلى أن: "هذه لفاء جواب قوله عز وجل: ﴿ومن يقاتل في

سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً﴾ ﴿فَتَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(4)</sup>.

ولعل مراد للزجاج من قوله: "هذه لفاء جواب" لقوله: ﴿ومن يقاتل أي

لنّها للتفريع، لأنّ قوله: ﴿فَلْيُقَاتِلْ﴾ لا يمكن أن يكون جواباً للشرط في قوله: ﴿ومن

يقاتل﴾ لأنّ جواب للشرط منكور وهو قوله تعالى: ﴿فسوف نؤتيه﴾<sup>(5)</sup>.

---

(1) ينظر: للتبيان، 376/1.

(2) ينظر: للذر المصون، 404/2.

(3) ينظر: للتبيان، 376/1.

(4) معاني القرآن وإعرابه، 69/2.

(5) ينظر: مـن (هامش المحقق).



ونكر أبو جعفر للنحاس وجهاً قريباً مما ذكره الزجاج إذ قال: "هذه لفاء متعلقة بقوله: ﴿وَمَنْ يَمَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَمَاتِلْ أَوْ يُغْلَبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ﴿فَمَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي: من أجل هذا فقاتل<sup>(1)</sup>.

وقيل: إن جملة ﴿فَمَاتِلْ﴾ هي جواب لشرط مقتر أي: إن أردت الفوز فقاتل<sup>(2)</sup>. واستبعد أبو حيان جميع هذه الأوجه، ورجح أن تكون لفاء: "عاطفة جملة كلام على جملة كلام يليه" من زعم أن وجه للعطف بالفاء هو أن يكون متصلاً بقوله: ﴿وَمَالِكٌ لَا تَمْلِكُونَ﴾ لو بقوله: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ هو محمول على المعنى على تقدير شرط ... فقد أبعد<sup>(3)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن هذا الوجه الذي ذكره أبو حيان هو أقل الوجوه تكلفاً .

2- ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُسِيرُ كُرِّيَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتَ فِي الْفَلَاحِ وَجَرَّتْ بِحَيْرِ بَرِّحٍ طَبِيعَةٍ وَفَرَحُوا بِهَا جَانَهَا مَرِجٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُمُ الدِّينَ﴾ [يونس/22].

ذهب العكبري إلى أن قوله: ﴿دَعَوُا اللَّهَ﴾ هو جواب ما اشتمل عليه المعنى من الشرط، تقديره: لما ظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله<sup>(4)</sup>؛ ورد أبو حيان هذا الوجه وقال: "هو كلام لا يتحصل منه شيء"<sup>(1)</sup>.

(1) إعراب القرآن، 256.

(2) ينظر: المجيد (تح صلية)، 407؛ والثر المصون، 404/2.

(3) البحر المحيط، 321/3.

(4) ينظر: البحر المحيط، 142/5 (ولم نجد هذا الكلام في التبيان).

وذهب الطبري إلى أنه جواب (ظنوا) (2) على توهم أداة شرط (3).

واعترض أبو حيان على ما ذكره الطبري وقال: وهو مخالف للظاهر، لأن قوله (وكنوا) ظاهره العطف على جواب (إذا) لأنه معطوف على كنتم، لكنه محتمل كما تقول: إذا زارك فلان فأكرمه وجامك خالد فأحسن إليه، وكان أداة للشرط منكرة (4).

وذهب الزمخشري إلى أن (دعوا الله) بدل من قوله: (ظنوا) لأن دعاءهم من لوازم ظنهم للهلاك فهو ملتبس به (5).

ونقل أبو حيان عن شيخه أن (دعوا) هو جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فماذا كان حالهم إذ ذلك؟ فقيل: دعوا الله مخلصين له الدين (6).

وما ذهب إليه العكبري هو الذي نراه مناسباً لمسياق الآية، ففي الآية إشارة إلى أن الكافر مهما بلغ كفره فإنه عند الشدائد يعود إلى الله سبحانه، وعونه مشروطة بتلك الحال وإلا ما عد كافرأ بل عاصياً، وقد هورت لنا الآية صورة الأحوال التي كانت تتوالى عليهم (جاءت سرج عاصف) و (جاءهم الموج) و (وكنوا أنهم أحيط بهم) ولو ذكرت أداة للشرط (لما) لكان في ذكرها قطعاً لتوالي الأحداث - والله ورسوله أعلم -

(1) م. ن.

(2) ينظر: تفسير الطبري، 100/11.

(3) ينظر: لتأويل النحوي، 1186/2.

(4) البحر المحيط، 142/5، وينظر: لثر المصون، 18/4، وحاشية الشهاب، 31/5.

(5) ينظر: للكشاف، 461.

(6) ينظر: البحر المحيط، 142/5.

3- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾  
[الكهف/23-24].

إن الاستثناء في قوله: (إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ) لا يمكن حمله على ظاهره، لأن الله سبحانه لا ينهاه عن أن يقول: (إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ) فيكون ليس دلخلاً في حيز المقول<sup>(1)</sup>.

فذهب العكبري إلى أن قوله: (إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ) في موضع نصب على الحال لأن تقديره: لا تقولن لأفعل غداً إلا قائلًا إن شاء الله، فحذف القول وهو كثير، وجعل قوله: (أَن يَشَاءَ) محمولاً على معنى الشرط أي: (إن شاء)<sup>(2)</sup>.

وكان الأخفش قد ذكر كلاماً قريباً مما قاله العكبري، إذ ذكر بأن تقدير الآية: "إِلَّا أَن تَقُولَ: إن شاء الله؛ فأجزأ من ذلك هذا، وكذلك إذا طال الكلام لجزأ فيه شبهة بالإيماء لأن بعضه يدل على بعض"<sup>(3)</sup>، وقد نسب هذا القول إلى الكسائي، والقرطبي، والمبرد<sup>(4)</sup>.

ونسب القرطبي إلى هؤلاء الثلاثة القول بأن في الكلام حذفاً والتقدير: إِلَّا أَن تَقُولَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ<sup>(5)</sup> ففي هذا التقدير حذفت (إِلَّا) وما بعدها من الفعل والحرف للمصدر؛ ونسبة هذا القول إلى الأخفش ليست دقيقة، لأنه لم يشر في كلامه للمتنقذ بأن في الآية (إِلَّا) حذفت هي وما بعدها من الفعل والحرف المصدر،

(1) ينظر: التلويح النحوي، 1186/2.

(2) ينظر: التبيين، 843/2؛ والتر للمصون، 446/4.

(3) معاني القرآن، 618/2.

(4) ينظر: فتح القدير، للشوكاني، 278/3.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 385/10.

وإنما جلّ للذي ذكره بأن في للكلام فعل قول محذوف، وحذف القول كما ذكر  
العكبري كثير في كلام العرب.

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أن قوله: (أَنْ يَسَاءَ اللَّهُ) في موضع نصب  
بـ(فاعل) على تقدير حذف حرف الجر، ولأن تقدير الكلام: ولا تقولن لشيء إني  
فاعل ذلك غداً إلا بأن يشاء الله؛ و(أن) وصلتها في تأويل المصدر وتقديره: لمشيئة  
الله؛ إلا أنه حذف حرف الجر من (أن) فاتصل به الفعل<sup>(1)</sup>.

وقيل: إن قوله: (إِلَّا أَنْ يَسَاءَ اللَّهُ) محمول على معنى التأييد، كأنه قيل:  
ولا تقولنه أبداً<sup>(2)</sup>. ونذكر الزمخشري أن الاستثناء في قوله: (إِلَّا أَنْ يَسَاءَ اللَّهُ)  
متعلق بالنهي، لما على حذف مفعول فعل المشيئة أي:

ولا تقولن ذلك للقول إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك، لو أن يكون المصدر  
المؤول من (أَنْ يَسَاءَ) في موضع الحال أي: إلا بمشيئة الله، أي: ألا ملتبساً  
بمشيئة الله؛ على حذف حرف الجر<sup>(3)</sup>. وللذي ذكره أبو البركات الأنباري هو الذي  
نميل إليه، لأنه فيما يبدو لنا لقل هذه الوجوه تكلفاً، لأن حمل الكلام على حذف  
حرف الجر أولى من حمله على حذف فعل مع الأداة.

4- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ  
وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَنْصِلُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [الحج/17]

(1) ينظر: البيان، 105/2.

(2) ينظر: المجيد (تح خميس)، 80.

(3) ينظر: للكشاف، 617.

نكر الزجّاج أن جملة (إِنَّ اللَّهَ بِفَصْلِ يَنْهَمُ) واقعة خبراً لـ(إن) الأولى في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا) <sup>(1)</sup>، وإلى ذلك ذهب العكبري <sup>(2)</sup>.

ويلتقي ذلك وفقاً لمذهب البصريين، فإنهم أجازوا أن يقال: إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ منطلق، فقع (إن) مع اسمها وخبرها خبراً عن (إن) الأولى <sup>(3)</sup>.  
 وذهب للفراء إلى منع ذلك، فلا يجوز عنده أن يقال: إِنَّ لَخَاكَ إِنَّهُ ذَاهِبٌ ؛ ولجازه في الآية لأن فيها معنى للجزاء، فحمل الخبر على المعنى <sup>(4)</sup>.

ودفع الزجّاج عن مذهب البصريين وقال: "وقد زعم قوم أن قولك: إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ قَاتَمٌ ؛ رديء، وأن هذه الآية إنما صلحت في (الذي) ولا فرق بين (الذي) وغيره في باب (إن) إن قلت: إِنَّ زَيْدًا قَاتَمٌ، كان جيداً" <sup>(5)</sup>. واستشهد له بقول جرير:

إِنِّ لِلْخَلِيفَةِ إِنَّ اللَّهَ مَرْبُكُهُ      مَرْبَالُ مَلِكٍ بِهِ تُرْجَى لِلْخَوَاتِمِ <sup>(6)</sup>

قال أبو حيان: "ولا يتعين أن يكون البيت كالأية، لأن البيت يحتمل أن يكون خبر (إن الخليفة) قوله: (به ترجى للخواتيم) ويكون (إن الله مربه مربال ملك) جملة اعتراضية بين اسم (إن) وخبرها، بخلاف الآية فإنه يتعين قوله: (إِنَّ اللَّهَ بِفَصْلِ) بوحسن دخول (إن) على الجملة الواقعة خبراً طول للفصل بينهما بالمعاطيف... <sup>(7)</sup> ولم يرتض السمين الحلبي كلام شيخه أبي حيان هذا، وردّ عليه

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 339/3.

(2) ينظر: قتيبان، 936/2.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 488/3 والبيان، 171/2.

(4) ينظر: معاني القرآن، 18/2.

(5) معاني القرآن وإعرابه، 339/3.

(6) ينظر ديوانه، 672، والرواية فيه: (يكفى الخليفة أن الله مربه مربال ملك ...)

(7) البحر المحیط، 333/6.

بقوله: بَانَ قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) لا يتعين أن يكون خبراً؛ لأن الآية محتملة لوجوه أخرى فإنه يجوز أن تكون: (إِنَّ) الثانية تكرير للأولى على سبيل التوكيد وهذا ماش على القاعدة وهو أن الحرف إذا كرر توكيداً أعيد معه ما اتصل به أو ضمير ما اتصل به، وهذا قد أعيد معه ما اتصل به أولاً وهي الجلالة للمعظمة فلم يتعين أن يكون قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ) خبراً لـ (إِنَّ) الأولى<sup>(١)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن كلام أبي حيان لم يخرج من القاعدة التي نكرها تلميذه السمين الحلبي في التوكيد، فإنه قصد بقوله: "وحسن دخول (إِنَّ) على الجملة الواقعة خبراً طول للفصل بينهما بالمعاطيف"، أي: لما لُكِّد للكلام عند قوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا...) في بداية الآية طال مع المؤكد للكلام فأعادها في الخبر أي عند قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) كي يثبت هذا التوكيد، وسباق الآية يتطلب إعادتها لأن فيه وعيداً وتهويلاً لغير المؤمنين ولأسيما المجوس والمشركين.

وقيل: إن خبر (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا) محذوف تقديره: مفترقون يوم القيامة ونحو ذلك، و(إِنَّ) الثانية في قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) تفسير له<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى: (أَمَلَهُمْ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلَيرْتَقُوا فِي)

الأسباب [ص/10].

قال أبو البقاء العكبري: "هذا كلام محمول على المعنى، أي: إن زعموا ذلك فليرتقوا"<sup>(٣)</sup>؛ فجعل (فَلَيرْتَقُوا) جواباً لشرط مقدر.

(١) للتر المصون، 132/5 وما بعدها.

(٢) ينظر: التبيان، 936/2.

(٣) م ن ، 1097/2.

### 3- توهم إهمال أداة الشرط العاملة

ومن ذلك قراءة عطفة وطلحة: «أَتَيْتَا يَوْجَنَ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ» [النحل/76]

بسكن الجيم وهاء مضمومة<sup>(1)</sup>.

هذه القراءة مشكلة لأن أداة الشرط في الظاهر لم تعمل في فعل الشرط، وأعلنت في الجواب، وذكر السمين الحلبي في تخريجها بأن (أَتَيْتَا) في الآية ليست شرطية (يَوْجَنَ) خبر مبتدأ محذوف والتقدير: أينما هو يوجّه أي: الله تعالى، ومفعول (يَوْجَنَ) محذوف أيضاً<sup>(2)</sup> تقديره عند ابن جني: أينما يوجّه وجهه، فحذف للمفعول للعلم به<sup>(3)</sup>، وحذفت الياء من قوله: (لَا يَأْتِ) تخفيفاً<sup>(4)</sup>.

وقيل: إن الهاء التي لام للفعل حذفت تخفيفاً لأن للفظ بها صعب والهاء المذكورة هي هاء الضمير<sup>(5)</sup>.

وقيل: إن (أَتَيْتَا) هي الشرطية وإنما أهملت حملاً على (إذا) لما بينهما من الأخوة في الشرط، كما حملت (إذا) عليها في الجزم في بعض المواضع، وحذفت الياء من (يَأْتِ) تخفيفاً، أو جزماً على توهم أنه نطق بـ (أينما) للمهلة معملة، وهي

(1) ينظر: المحتسب، 11/2.

(2) ينظر: النثر المصون، 350/4.

(3) ينظر: المحتسب، 11/2.

(4) ينظر: النثر المصون، 350/4.

(5) م. ن.

كقراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف/90] برفع الفعل (يَتَّبِعِ) وجزم (يَصْبِرْ)<sup>(1)</sup>.

والذي نطمئن إليه هو القول بأنَّ الهمزة التي هي لام الكلمة قد حذفت لإرادة التخفيف لصعوبة النطق بهاءين متواليتين، وأنَّ (أَنْتَمَا) هي الشرطية وقد عملت الجزم في فعل الشرط وجوابه، إِلَّا أَنَّ عملها لم يظهر في فعل الشرط لأنَّ لام الفعل قد حذفت للتخفيف وقد دلَّ على أنَّها عاملة قرينة الجزم في جواب الشرط (بَأْتِ).

---

(1) م. ن.



#### 4- توهم اسم للشرط أنه اسم موصول

ومن تلك قراءة عكرمة: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ» \* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» [الزلزلة/7-8]. بالإلف في (رَأَى) في الموضعين<sup>(1)</sup>.  
وظاهر القراءة يوحي بأن أداة للشرط (مَنْ) عملت في فعل للشرط ولم تعمل في الجواب، وقيل في تخريجها:  
إنها على لغة من يجزم المضارع بحذف الحركة للمقدرة على حرف اللعة، وهي لغة حكاها الأخفش<sup>(2)</sup>.  
وقيل: يجوز أن تكون القراءة محمولة على توهم اسم للشرط أنه اسم موصول، فرفع (رَأَى) وبقي فعل للشرط مجزوماً على أن (مَنْ) اسم شرط<sup>(3)</sup>.  
والظاهر هو القول الأول لأن: 'حمل القراءة على لغة العرب لولى ولظهر من التمثل والتخيّل'<sup>(4)</sup>.

---

(1) ينظر: البحر المحیط، 498/8.

(2) ينظر: لئز المصون، 556/6، ولم نجد مثل هذا الكلام في كتابه (معاني القرآن).

(3) ينظر: م. ن .

(4) التلويل للنحوي، 1184/2.

## 5- وقوع (ليس) مع معموليها سادة مسدّ جواب الشرط

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ. إِنَّ أَقْبَسَ﴾ [الأحزاب/32].

قوله (إِنَّ أَقْبَسَ) شرط، ونكروا في جوابه وجوهاً:

الوجه الأول: ذهب الباقر إلى أن قوله: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ قد سدّ مسدّ الجواب، وهو كلام محمول على المعنى، لأن (ليس) لنفي الحال، والجزاء لا يكون بالحال، تقديره: باینتم نساء المسلمين<sup>(1)</sup>، أي: إن لفتین الله باینتم نساء المسلمين.

لوجه الثاني: ونكر أبو البركات الأنباري أن جوابه محذوف دلّ عليه قوله: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ وتقديره: إن لفتین الله لفردتن من جملة سائر النساء<sup>(2)</sup>؛ فالشرط قيد في نفي أن يشبههن بأحد من النساء<sup>(3)</sup>.

لوجه الثالث: وقيل يجوز أن يكون الجواب قوله: ﴿فَلا تَخْضَعْنَ﴾<sup>(4)</sup>؛ ولجاز أبو حيان على هذا الوجه أن يكون (أَقْبَسَ) محمولاً على معنى (استقبلتن) أي: إن استقبلتن أحداً فلا تخضعن؛ و(اتقى) بمعنى (استقبل) معروف في اللغة، ونكر بأن هذا المعنى "أبلغ في مدحهن إذ لم يعلق فضيلتهن على التقوى، ولا علق نهيهن عن

(1) ينظر: الجوهر في إعراب القرآن، الباقر، 625/2 (وهو إعراب القرآن المنسوب للزجاج).

(2) ينظر: البيان، 268/2.

(3) ينظر: النثر المصون، 414/5.

(4) ينظر: الجوهر، 625/2.

للخضوع بها إذ هن متقيات لله في أنفسهن، والتعلق يقتضي ظاهره أنهن لسن متقيات بالتقوى<sup>(1)</sup>.

ورد للسمين الحلبي كلام شيخه وقال: بأن التقوى على بابها، وأن ما نكره أبو حيان هو خروج عن الظاهر من غير ضرورة<sup>(2)</sup>.

والظاهر عننا هو الوجه الثالث، لأن نساء النبي ﷺ قد شرفهن الله سبحانه بكونهن زوجات له ﷺ وهن بهذا للشرف قد تميزن من باقي النساء فلسن مثلهن وهذا للشرف قد تحقق لهن بالزواج وليس مقيداً بالشرط.

لما للشرط فجاء إرشاداً لهن في كيفية التعامل مع الأجنبي وما نكره أبو حيان من أن (التقوى) بمعنى الاستقبال هو الأنسب لسياق الآية، واستعمال (التقوى) بهذا للمعنى معروف في اللغة كما قال أبو حيان واستشهد له بقول النابغة:

سقط النصف ولم تُرد سقطه      فتأولته واتقنا باليد<sup>(3)</sup>

---

(1) البحر المحیط، 222/7.

(2) ينظر: الذر للمصن، 414/5.

(3) ديوانه، 34.

## ثانياً: توهم النفي من كلام مثبت

ومن ذلك قراءة أبي عمرو وغيره: ﴿تُرَوَّلَكُمْ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْكُمْ﴾ [البقرة/83]. برفع (قَلِيلٌ)<sup>(1)</sup>.

ونكر السمين الحلبي في تخريج قراءة الرفع هذه بأن (قَلِيلٌ) مرفوع على أنه صفة، على جعل (إِلَّا) وما بعدها بمعنى (غير)<sup>(2)</sup>، وهذا مذهب سيبويه، فقد عقد في كتابه باباً سماه: (ما يكون فيه (إِلَّا) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير))<sup>(3)</sup>.

ولجاز السفاقي أن يكون (قَلِيلٌ) مرفوعاً بفعل مضمر والتقدير: امتنع قليل<sup>(4)</sup>.

وقيل إن (قَلِيلٌ) تؤكد للمضمر في (تُرَوَّلَكُمْ)<sup>(5)</sup>.

ولنكر أبو حيان هذين الوجهين وقال: ولولا أن هذين للقولين مسطران في الكتب ما ذكرتهما<sup>(6)</sup>.

وقيل: إنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير: إلا قليل منكم لم يتولوا<sup>(7)</sup>.

وذهب ابن عطية إلى أن (قَلِيلٌ) ارتفع لأنه بدل من الضمير في توليتكم،

على توهم النفي، وقال: وجاز ذلك مع أن للكلام لم يتقدم فيه نفي، لأن (تُرَوَّلَكُمْ) معناه للنفي، كأنه قال: ثم لم تقوا بالميثاق إلا قليل<sup>(8)</sup>.

(1) ينظر: البحر المحيط، 455/1.

(2) ينظر: الدر المصون، 280/1.

(3) ينظر: للكتاب، 331/2.

(4) ينظر: للمجيد، 309.

(5) ينظر: الدر المصون، 280/1.

(6) البحر المحيط، 455/1.

(7) ينظر: الدر المصون، 280/1.

ولم يجر أبو حيّان هذا الوجه وذكر بأنّ النّحويين لا يجيزون البديل من  
 الموجب لأنّ البديل يحلّ محلّ المبدل منه، فلو قلت: قام إلاّ زيد، لم يجر لأنّ (إلاّ)  
 لا تدخل في الموجب، ولما ما اعتلّ به من تصويغ ذلك لأنّ معنى (توكّلن) للنفي  
 ... فليس بشيء لأنّ كل موجب إذا لُحِنت في نفي نقيضه لو ضده كان كذلك...<sup>(9)</sup>.  
 والذي نظمنا إليه هو القول: بأنّ هذه القراءة جارية على لغة من يتبع ما  
 قيل (إلاّ) ما بعدها في الكلام الموجب<sup>(10)</sup>؛ ولعلّ الأخذ بهذا القول لولى من  
 التّأويلات البعيدة التي تفقد للنص رونقه.

ومن ذلك قراءة عبدالله ولي: «فَسَرُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ»  
 [البقرة/249]، برفع (قليل)<sup>(11)</sup>.

ومنه أيضاً قوله تعالى: «فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا» [الإسراء/89]،  
 والكلام عليهما كالكلام للمتقدم.

(8) المحرر الوجيز، 1/173.

(9) البحر المحیط، 1/455.

(10) ينظر: التّأويل للنّحوي، 2/1181.

(11) ينظر: لئتر المصون، 1/605.

ثالثاً: توهم النهي من سياق الكلام

ومن ذلك ما قيل في الآية: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ

خَاصَّةً﴾ [الأنفال/25].

إن في تأكيد للفعل في قوله تعالى: (لَا تُصِيبَنَّ) بنون التوكيد الثقيلة إشكال نحوي، لأن ظاهر الفعل يدل أنه ليس طلباً ولا واقعاً في جواب قسم أو شرط، وإذا لم يكن الفعل كذلك فالمشهور أنه لا يؤكد بنون التوكيد الثقيلة<sup>(1)</sup>.

وذهب المعبري في تخريجه إلى أن (لَا) ناهية، والكلام محمول على المعنى كما تقول: لا أرينك ههنا، أي: لا تكن ههنا، فإن من يكن ههنا أراه، وكذلك المعنى في الآية، إذ المعنى: لا تدخلوا في الفتنة فإن من يدخل فيها تنزل به عقوبة عامة<sup>(2)</sup>.

وعلى هذا للتقدير فجملة (لَا تُصِيبَنَّ) لا يجوز أن تكون صفة لـ (فِتْنَةً) لأنها جملة طلبية، وقد منع النحويون وقوع الجملة الطلبية صفة<sup>(3)</sup>.

ويجوز أن تكون معمولة لقول محذوف وذلك لقول هو الصفة، وتقدير الكلام: واتقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيبن<sup>(4)</sup>؛ كما في قول العجاج:

حَتَّى إِذَا جَنَّ اللَّيْلُ وَلِخْتَلَطَ  
جَاعُوا بِمَنْقَى هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطَّ<sup>(5)</sup>  
أي: مقول فيه<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 4/493.

(2) ينظر: التبيان، 1/621.

(3) ينظر: شرح للتصريح، 3/372.

(4) ينظر: لئز المصون، 3/411.

(5) هذا البيت ذكره المبرد ونسبه إلى راجز ولم يعين اسمه، وقيل: هو العجاج، ينظر: المقاصد النحوية، 4/61.

(6) ينظر: شرح للتصريح، 3/373.

ونكر لفراء لن جملة (لَا تُصَيِّنَ) جواب الأمر في (اَسْرُوا) وهو جواب بلفظ النهي، كما نقول: لنزل عن الدابة لا تطرحك، أي: لن تنزل عنها لا تطرحك، ومثله قوله تعالى: ﴿بَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مساكنكمْ لَا يحطمتكمْ سَلیمانُ وجنوده﴾ [النمل/18]، أي: لن تدخلوا لا يحطمتكم، فدخلت النون لما فيه من معنى الجزاء<sup>(1)</sup>.

ونكر للرزاي: لن جواب الأمر متى كان نهياً حسن لإخخال النون للمؤكد في تلك النهي<sup>(2)</sup>، وضعف العكبري هذا القول: "لأن جواب الشرط متردد فلا يليق به للتوكيد"<sup>(3)</sup>.

وزهد أبو البركات الأنباري إلى أن للكلام مبني على حذف اللول، وأن تقدير الآية: ولتقوا فتة ولا تصيبن الذين ظلموا، فحذفت اللول كما حذفت في قوله تعالى: ﴿أولئك أصحاب الجنة مرفها خالدون﴾ [الأعراف/42]، أي: وهم فيها خالدون، فحذفت اللول<sup>(4)</sup>.

وقيل: لن (ل) نافية وجملة (لَا تُصَيِّنَ) صفة لـ (نَشَرًا)<sup>(5)</sup>.

وجاز توكيد الفعل المضارع المنفي بنون للتوكيد للقبلة، لأن (ل) متصلة بالمنفي وهي تشبه النهي في هذه الحال<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: معاني القرآن، 407/1، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 393/7.

(2) ينظر: التفسير الكبير، 120/15.

(3) التبيان، 460/1.

(4) ينظر: البيان، 385/1 وما بعدها.

(5) ينظر: الدر المنصور، 411/3.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 497/4.

وقد منع أبو علي ذلك لأنّ للنفي ليس فيه معنى للطلب<sup>(1)</sup>.

وقيل: إنّ جملة (لَا تُصَيِّنَ) جواب قسم محذوف أي: والله لا تصيّن الذين ظلموا خاصة بل تعم<sup>(2)</sup>.

وما ذكره للعكبري من أنّ (لَا) ناهية وأنّ الكلام محمول على المعنى هو الذي نطمئن إليه، فإنّ (لَا) في الآية هي (لَا) للناهية بقرينة اتصال مدخولها بنون للتوكيد الثقيلة، وجاءت صيغة للنهي بهذا الأسلوب، لأنّ هذه الصيغة كما يقول ابن عاشور: "من أبلغ صيغ النهي، بأن يوجّه للنهي إلى غير المراد نهيه تنبيهاً له على تحذيره من الأمر المنهي عنه في اللفظ، والمقصود تحذير المخاطب بطريق الكناية لأنّ نهى ذلك المذكور في صيغة النهي يستلزم تحذير المخاطب، فكان للمتكلم يجمع بين نهيين"<sup>(3)</sup>.

---

(1) م. ن.

(2) ينظر: التبيان، 621/1.

(3) التحرير والتوير، 317/9 وما بعدها.



رابعاً: توهم القسم من سياق الكلام

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَآتِيَنِي بِهِ﴾ [يوسف/66].

إن اللام في (لَآتِيَنِي) هي اللام الواقعة في جواب القسم، وليس في الآية ما ظاهره أنه قسم، لذلك اختلف المعربون في تخرجه.

فنكر العكبري أن قوله: (لَآتِيَنِي بِهِ) هو جواب قسم على للمعنى، لأن للميثاق بمعنى اليمين<sup>(1)</sup>.

قال الزمخشري: «وإنما جعل الحلف بالله موثقاً منه، لأن الحلف به مما تؤكد به للعهد وتشدّد، وقد أدن الله في ذلك فهو إذن منه»<sup>(2)</sup>.

وقيل: إن جملة (لَآتِيَنِي بِهِ) جواب لقسم مخوف دلّ عليه (مَوْثِقًا). أي: تحلفون به وتقولون: والله لناأيتنك به<sup>(3)</sup>.

ويبدو لنا أن الراجح من القولين هو الأول، فقد دلّ سياق الآية على أن المراد من الميثاق هو القسم، واللام في (لَآتِيَنِي) هي التي رشحت لهذا للمعنى، فهي قرينة عليه.

(1) ينظر: للتبيان، 737/2.

(2) للكشاف، 523.

(3) ينظر: حاشية الشهاب، 330/5، والذّر المصون، 196/4.

## خامساً: وقوع الجملة الطلبية حالاً

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم/50].

ظاهر الآية يوحى بأن جملة (كَيْفَ يُحْيِي) جملة حالية، وهذه مسألة مشكلة عند النحاة لأن (كَيْفَ يُحْيِي) جملة إنشائية لكونها استهلامية والحال لا تكون إلا جملة خبرية عندهم<sup>(1)</sup>، لذلك قيل في تخريجها:

إن جملة (كَيْفَ يُحْيِي) منصوبة الموضع على الحال، حملاً على المعنى والتقدير: فانظر إلى أثر رحمة الله محيياً للأرض بعد موتها.<sup>(2)</sup> - ونكر ذلك أبو حيان -

ولم يرتض السمين الحلبي هذا للتخريج وقال: وكيف تقع جملة الطلب حالاً؟<sup>(3)</sup>.

والذي نراه أن لأحيان كان مصيباً في الوجه الذي ذكره، لأن سياق الآية يوحى بالمعنى الذي ذكره، ثم إن هذه الآية تكفي دليلاً على جواز وقوع الجملة الطلبية حالاً، فقد أتمس النحاة بعض قواعدهم على أبيات شعرية لا يعرف قائلها، وكتاب ميبويه يزخر بهذه الأبيات، ولا شك أن آيات القرآن الكريم أولى بالقياس من أبيات مجهولة، والقلّة لا تنافي النفاحة.

(1) ينظر: تفصيل ذلك: شرح التصريح، 664/2.

(2) ينظر: البحر المحيط، 174/7.

(3) لأثر المصون، 382/5.

## سادساً: حمل جواب الاستفهام على المعنى

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَتَّعَكَ إِلَّا كَسْبُكَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ﴾ [الأعراف/12].

قوله: (أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ) جواب لغير ما مثل عنه، وإنما جواب من قيل له: لكما خير؟ وليس جواباً لقوله: (مَا مَتَّعَكَ إِلَّا كَسْبُكَ) فقوله: (أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ) جواب محمول على المعنى كأنه قال: منعني فضلي عليه<sup>(1)</sup>.

قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف يكون قوله: (أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ) جواباً لـ (مَا مَتَّعَكَ) وإنما للجواب أن يقول: منعني كذا، قلت: قد استأنف قصة لخبر فيها عن نفسه بالفضل على آدم، وبعلة فضله عليه وهو أن أصله من نار، وأصل آدم من طين، فعلم منه للجواب، وزيادة عليه وهي إكثار للأمر واستبعاد أن يكون مثله مأموراً بالسجود لمثله، كأنه يقول: من كان على هذه الصفة كان مستبعداً أن يؤمر بما أمر به<sup>(2)</sup>."

2- قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّعْيِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۖ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون/86-87].

قوله: ( سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ) هو جواب للسؤال المتقدم في قوله: ( مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّعْيِ ... ) وهذا الجواب محمول على المعنى<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: معاني القرآن، النحاس، 374/1.

(2) للكشاف، 357؛ وينظر: حاشية الشهاب، 255/4.

(1) ينظر: للبيان، 188/2؛ والجوهر، 625/2.

"لأنهم لما سئلوا بـ(مَنْ) التي هي للإستفهام عن تعيين ذات المستفهم عنه كان مقتضى الاستعمال أن يكون الجواب بذكر اسم ذات المسؤول عنه فكان للعدول عن ذلك إلى الجواب عن كون السماوات السبع والعرش مملوكة لله، عدولاً إلى جانب للمعنى دون اللفظ، لكون المستفهم عنه لوحظ بوصف الربوبية، والربوبية تقتضي الملك<sup>(2)</sup>؛ ونظير ذلك قول الشاعر:

إذا قيل من رب المزلّف والقرى      وربّ الجبل الجرد ؟ قلتُ لخالِد<sup>(3)</sup>

فحمل الجواب على المعنى فقال: (الخالِد) مع أن السؤال يقتضي أن يكون للجواب بذكر اسم (خالِد) من غير لام، ولكنه عدل عن ذلك حملاً على المعنى كالأية، والحمل على المعنى كثير في كلامهم<sup>(4)</sup>. وقيل: إن الجواب في الآية محمول على المعنى "لأنه لا فرق بين قوله: (من ربّ السماوات) لو بين قوله: (من ربّ السماوات) ... وهذا كقولك: من ربّ هذه الدار فيقال: زيد ؛ وإن شئت (لزيد)...<sup>(5)</sup>. وهذا الكلام يحتاج إلى شيء من الدقة، لأنه يوحي بأن اللام في الآية زائدة وهي ليست كذلك بل جاءت لتؤدي وظيفة دلالية لا سبيل إليها مع الحذف، وهي لقصد التعريض بأنهم يحترزون من أن يقولوا: ربّ السماوات السبع الله، لأنهم أثبتوا مع الله أرباباً في السماوات، إذ عبدوا الملائكة فهم عدلوا عما فيه نفي الربوبية عن معبوداتهم واقتصروا على الإقرار بأنّ السماوات ملك لله، لأنّ ذلك لا يبطل لو هام شركهم من أصلها...<sup>(6)</sup>.

(2) التحرير والتوير، 110/18.

(3) هذا البيت استشهد به القرطبي في تفسيره للجمع لأحكام القرآن، 146/12، ولم نقت على نقله.

(4) البيان، 188/2.

(5) لذر المصون، 198/5.

(6) التحرير والتوير، 110/18.

## سابعاً: اقتران سياق الترجي بـ(هل) الاستفهامية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا

تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة/246]. هذه الآية مشكلة عند النحاة لأن (هل) استفهامية والاستفهام طلب، و(عسى) إنشاء لأنها للترجي، ولا يدخل الطلب على الجملة الإنشائية<sup>(1)</sup> لذلك قيل في تخريجها:

إن الكلام محمول على المعنى<sup>(2)</sup>، قال القزويني: "والمعنى هل قاربتُم أَلَّا تقاتلوا، يعني هل الأمر كما لتوقعه أنكم لا تقاتلون، أراد أن يقول: عسيتم أَلَّا تقاتلوا، بمعنى: فتوقع جبنكم عن القتال؛ فدخل (هل) مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون، وأراد بالاستفهام التقرير"<sup>(3)</sup>.

ونذكر للشهاب أن (عسى) في الآية تضمنت معنى (قارب) و(أن) وما بعدها مفعول، وليست من النولسخ أي: هل قاربتُم عدم القتال؛ وهذا معنى قول بعضهم إنها خبر لا إنشاء... واستدل بدخول الاستفهام عليها وقوعها خبراً في قوله:

لَا تَكْثُرُنَّ فِي عَسِيَّتِ صَلَماً

ومن لم يسلم خروجها عن الإنشاء قدر فيه للقول والأول أحسن<sup>(4)</sup>

(1) ينظر: حاشية للشيخ ياسين، 53/2 (بهامش شرح التصريح)؛ وخزانة الألب، 38/9.

(2) ينظر: لذر المصون، 598/1.

(3) للكشاف، 186.

(4) حاشية للشهاب، 565/2؛ وينظر: حاشية للصبان، 262/1.

ثامناً: الاستغناء بمعنى التعجب عن الربط في خبر المبتدأ للواقع جملة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة/1-2]

نكر النحويون لَن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فلا بدُّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ وهذا الرابط يكون ضميراً<sup>(1)</sup>، وقد وقعت جملة (مَا الْحَاقَّةُ) في الآية خبراً وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ، قال مكي ابن أبي طالب: "وجاز أن تكون جملة (مَا الْحَاقَّةُ) خبراً عن المبتدأ ولا ضمير فيها يعود على المبتدأ لأنها محمولة على معنى: الحاقة ما أعظمها وأهلها، أو الحاقة ماهي، على التعظيم لأمرها، ثم أظهر الاسم ليكون أبين في التعظيم"<sup>(2)</sup>.

وقيل: لَن الرابط هو تكرار المبتدأ بلفظه<sup>(3)</sup>، وأكثر ما يقع ذلك في مقام التهويل والتفخيم<sup>(4)</sup>.

وينظر شواهد أخرى على هذه الحالة الآيات:

1- ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [الواقعة/27].

2- ﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴾ [الواقعة/41].

3- ﴿ الْقَارِعَةُ ﴿ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة/1-2].

والكلام عليها كالكلام المتقدم فلا حاجة لإعادتها خضية للتكرار.

(1) ينظر: شرح التصريح، 561/1 وما بعدها؛ وشرح المفصل، 171/1.

(2) مشکل إعراب القرآن، 702/2.

(3) ينظر: لذر المصون، 253/6.

(4) ينظر: شرح التصريح، 563/1؛ لمالي الشجري، 287/1.

تاسعاً: اقتران جواب الطلب بالواو بدل الفاء

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَا أَمْرُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة/73].

استشكل المعربون قوله: (وَمَا أَمْرُ جَهَنَّمَ) لأن ظاهر الآية يوحي بأنه وقع جواباً للأمر (جَاهِدِ وَاغْلُظْ) والمعروف أن جواب الطلب يقترن بالفاء وليس للواو، وذكروا في تخريجه وجوها:

لوجه الأول: أن الكلام محمول على المعنى، والمعنى: أنه قد اجتمع لهم عذاب الدنيا بالجهاد والغلبة وعذاب الآخرة بجعل جهنم مأوى لهم.

لوجه الثاني: أن تكون للواو حالة ولنّ تقدير الكلام: يفعل ذلك في حال استحقاقهم جهنم، وهي حال كفرهم ونفاقهم.

لوجه الثالث: أن تكون للواو جيه بها للتنبيه على إرادة فعل محذوف تقديره: واعلم أن ماوهم جهنم.

وجميع هذه الأوجه ذكرها العكبري<sup>(1)</sup>، ولم يرتض السمعين الحلبي أي وجه من هذه الأوجه بل ذهب إلى أن جملة (وَمَا أَمْرُ جَهَنَّمَ) إستئنافية<sup>(2)</sup>.

وما ذكره السمعين هو الذي نراه الوجه لأنه بعيد عن التكلف والمعنى بحتمه.

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 651/2.

(2) ينظر: الذر المصون، 485/3.

## عاشراً: توهم خلو اسم التفضيل من معنى التفضيل

ومن تلك قراءة من قرأ<sup>(1)</sup>: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنِي﴾ [البقرة/83].

و (حُسْنِي) مؤنث الأحسن وهو اسم تفضيل، ونكر النحويون لأن اسم التفضيل إذا كان على (فعل) للدلالة على التأنيث فإنه لابد أن يكون مقترناً بالالف واللام لو أن يكون مضافاً إلى معرفة<sup>(2)</sup>؛ وقد جاءت (حُسْنِي) في هذه القراءة مجردة من (أل) ومن الإضافة، وهذا في ظاهره على خلاف القاعدة التي وضعها للنحويون، وهذا ما دفع أبو جعفر النحاس إلى القول: "وهذا لا يجوز في العربية، لا يقال من هذا شيء إلا بالالف واللام، نحو: الفضلى والكبرى والحسنى هذا قول سيبويه"<sup>(3)</sup>.

وقال أبو البركات الانباري: "وهذه القراءة ضعيفة في القياس لأن باب (فعل) و(فعل) لا يستعمل إلا مضافاً أو معرفاً بالالف واللام"<sup>(4)</sup>؛ ونكر الزجاج بأن هذه القراءة كان ينبغي أن لا يقرأ بها لأن (فعل) لا يستعمل إلا بالالف واللام<sup>(5)</sup>؛ وقد كفانا ابن الحاجب مؤونة الرد على هؤلاء المنكرين للقراءة إذ قال: "فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم ثم لو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلون

(1) ينظر: لئز المصون، 279/1.

(2) ينظر: شرح التصريح، 341/3.

(3) إعراب القرآن، 130.

(4) البيان، 103/1.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 146/1.



عَمَّنْ ثَبِتَتْ عَصَمَتَهُ عَنِ اللَّغَطِ فِي مِثْلِهِ، لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ ثَبِتَتْ تَوَاتُرًا وَمَا نَقَلَهُ لِلنَّحْوِيِّينَ أَحَادًا، ثُمَّ لَوْ سَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَتَوَاتِرٍ فَالْقِرَاءَةُ أَعْدَلُ وَلَكِنَّهُ فَكَانَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِمْ لَوَلَّى<sup>(1)</sup>.  
وَنَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةٍ لَنْ سَيِّبِيهِ رَدَّ مَجِيءٍ (فَعْلَى) مَجْرَدًا لِأَنَّ (فَعْلَى) وَ(فَعْلَى) لَا تَجِيءُ إِلَّا مَعْرِفَةً إِلَّا لَنْ يَزَالُ عَنْهُمَا مَعْنَى التَّفْضِيلِ، وَتَبْقَى مُصَدَّرًا كَالْعَقْبِيِّ، فَذَلِكَ جَائِزٌ وَهُوَ وَجْهٌ لِلْقِرَاءَةِ بِهَا<sup>(2)</sup>.

وَعَلَى هَذَا الْكَلَامِ فَالْقِرَاءَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَعْنَى، أَيْ عَلَى مَعْنَى خُلُوِّ اسْمٍ لِلتَّفْضِيلِ (حُسْنَى) مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ.

وَأَجَازَ ابْنُ خَالَوَيْهِ مَجِيءَ (فَعْلَى) مَجْرَدَةً إِذْ قَالَ: "وَقَدْ يَجُوزُ لِأَنَّ الْخَلِيلَ وَسَيِّبِيهِ نَكَرَا لَنْ قَوْلِهِ (وَأُخْرَى مُتَشَابِهَاتٍ) جَمْعَ (أُخْرَى) وَلَمْ يَصْرَفْ (أُخْرَى) لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ مِنَ الْإِلْفِ وَاللَّامِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (حُسْنَى) مَعْدُولًا"<sup>(3)</sup>.

وَفِيمَا يَبْدُو أَنَّ صِغَةَ التَّفْضِيلِ جَاءَتْ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَجْرَدَةً لِأَنَّهَا مِنْ التَّفْضِيلِ الْمَطْلُوقِ، وَهُوَ أَسْلُوبٌ شَائِعٌ كَثِيرٌ لِلرُّودِ فِي آيِ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، تَرَدَّدَ فِي مَا يَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ مَوْضِعًا مِنْهَا، وَفِيهِ يَأْتِي اسْمُ التَّفْضِيلِ دُونَ أَنْ تَلْحَقَهُ (مِنْ) وَلِلمُفْضَلِ عَلَيْهِ، وَمَجْرَدًا مِنْ (أَلِ) وَالْإِضَافَةِ... فَمَعْنَى التَّفْضِيلِ هَهُنَا مَطْلُوقٌ جَرَّدَ فِيهِ اسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ كُلِّ مَا يَقْتَدِ مَعْنَاهُ، كَالْإِضَافَةِ إِلَى اسْمِ جَنْسٍ... أَوْ لِقِتْرَانِ اسْمٍ لِلتَّفْضِيلِ بِـ (أَلِ) \*<sup>(4)</sup>.

(1) الإيضاح في شرح المفصل، 495/2.

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 172/1.

(3) إعراب القراءات السبع وعللها، 84/1.

(4) (أُسْلُوبُ التَّفْضِيلِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ) لِلدُّكْتُورِ لُحَيْدِ عَبْدِ الْمَسْتَرِ الْجَوَارِي، 9، بَحْثُ مَشْهُورٍ فِي مَجَلَّةِ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ مَج 38، ج 1 مئة 1987م.

## أحد عشر: توهم معنى غير للمعنى للظاهر من اللفظة

ومن ذلك 1- قوله تعالى: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُكُمْ﴾ [البقرة/187].

تظاهر قوله: (الآن) يوحي بأنه أمر بالمباشرة وقت نزول الوحي، وليس كذلك لأن حقيقة (الآن) أنه للوقت الذي أنت فيه، وقد يقع على الماضي القريب، وعلى المستقبل القريب وقوعه، تنزيلاً للقريب منزلة الحاضر، وهذا المعنى هو المراد في الآية، لأن قوله: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُكُمْ﴾ معناه: فالوقت الذي كان يحرم عليكم للجماع فيه من الليل قد أبحناه لكم فيه<sup>(1)</sup>.

قال ابن مالك: فعبّر بـ(الآن) عن المدة التي رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم في ليالي الصوم، وعن مدة بلوغ ذلك للمخاطبين، وعن المدة التي تقع فيها للمباشرة، لأن (الآن) ليس عبارة عن المدة للمقارنة لنطق للناطق فحسب بل (الآن) عبارة عن مدة ما حضر كونه<sup>(2)</sup>، والأمر بالمباشرة في الآية هو للإباحة للناسخة أو النافية لذلك للحظر فهي كالأمر بالشئ بعد النهي عنه<sup>(3)</sup>.  
وقيل: إن للكلام في الآية محمول على المعنى وأن التقدير: فالآن قد أبحنا لكم مباشرتهن، ودل على هذا المحنوف لفظ الأمر على حقيقته<sup>(4)</sup>.

والذي نراه أن هذا الوجه مرجوح بما تقدمه من كلام لأن فيه تكلف للتقدير وحمل للكلام على غير وجهه للظاهر.

(1) التبيين في إعراب القرآن، 1/155، وينظر: لذر المصون، 1/475.

(2) شرح التسهيل، 1/27.

(3) ينظر: تفسير المنار، محمد رشيد رضا، 2/137.

(4) ينظر: التبيين، 1/155.

2- قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ يُبَىٰ قَاتِلَ مَعَهُ مَرِيضُونَ كَبِيرٌ﴾ [آل عمران/146].

ذكر ابن هشام أن \* (كاي) اسم مركب من كاف للتشبيه و(أي) للمفوتة، ولذلك جاز للوقف عليها بالنون، لأن التتوين لما دخل في التركيب أشبه بالنون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا للكلام فإن (الكاف) في (كاي) لابد أن تتعلق بشيء كبقية حروف الجبر، فقيل: إن العامل في الكاف على اعتبار حكم الأصل في (كاي) من كونها مركبة من كاف التشبيه و(أي) فإن هذا العامل محمول على المعنى على تقدير: لصابتكم كإصابة من تقدم من الأنبياء وأصحابهم؛ ولما إذا كانت (كاي) منتقلة إلى معنى (كم) فإن العامل فيها هو الابتداء<sup>(2)</sup>.

قال السمين الحلبي: "الصحيح أنها [أي للكاف] لا تتعلق بشيء أصلاً لأنها مع (أي) صارتا بمنزلة كلمة واحدة وهي (كم) فلم تتعلق بشيء ولذلك هجر معناها الأصلي وهو التشبيه"<sup>(3)</sup>.

وهذا الوجه الذي ذكره السمين الحلبي هو الذي نراه مناسباً لبعده عن التكلف ولأنه قريب إلى وقع اللغة.

3- قوله تعالى: ﴿وَهَزَبْنِي إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا﴾ [مريم/25].

في تخريج هذه الآية وجوه:

فقد أشار الفراء إلى أن (الباء) في (بجذع) زائدة وذلك في قوله: "العرب تقول: هز به وهزه، وخذ الخيطام وخذ بالخيطام وتعلق زيداً وتعلق يزيد، وخذ برأسه

(1) مغني اللبيب، 246، وينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/175.

(2) ينظر: المجيد، 206.

(3) لئلا للمصون، 226/2.

وخذ رُسْمَهُ... وكذلك ﴿وَهَزِي إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ﴾ لو كانت: وهزِي جذع النخلة كان صواباً<sup>(1)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه أبو عبيدة إذ قال: مجازة هزي إليك جذع النخلة، الباء من حروف الزوائد<sup>(2)</sup>. ووافقهما في ذلك أبو البقاء العكبري فنكر بأن الباء في (بِجَذَعٍ) زائدة، والمعنى: أُمِلِّيْ إِلَيْكَ<sup>(3)</sup>. ويجوز أن تكون شبه للجملة من الجار والمجرور في قوله: (بِجَذَعٍ) حالا من مفعول (هَزِيْ) المحذوف، والتقدير: وهزِيْ إِلَيْكَ رُطْباً كائناً بجذع النخلة<sup>(4)</sup>.

ويجوز أن يكون للكلام عند قوله: (وهزِيْ إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ) محمولا على المعنى؛ والمعنى: هزِيْ للثمرة بسبب هزِ الجذع، أي: أُنْفَضِيْ الجذع<sup>(5)</sup>. وفيما يبدو لنا أن هذا الوجه أقل للوجه نكلاً لأن الوجه الأول محمول على زيادة الباء، والثاني محمول على تقدير مفعول به لا حاجة للجملة إليها لاكتمال المعنى بدونه.

4- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَصْنَامَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ

مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَصْنَامِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف/14].

لن التشبيه في قوله: ﴿كَمَا قَالَ عِيسَى﴾ ليس على ظاهره من تشبيه كون المؤمنين أصنام الله في قول عيسى عليه السلام، إذ لا وجه لتشبيهه للكون بالقول بل هو مؤول<sup>(1)</sup>، وفي تأويله وجوه:

(1) معني القرآن، 165/2.

(2) مجاز القرآن، 159.

(3) ينظر: التبيان، 871/2.

(4) ينظر: لذر المصون، 500/4.

(5) م. ن.

فَقِيلَ: إِنَّ الْكَافَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ أَي: قَوْلِ لَكُمْ ذَلِكَ<sup>(2)</sup>.  
وَذَهَبَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى أَنَّهَا نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: كُونُوا كَوْنًا<sup>(3)</sup>.  
وَقِيلَ: إِنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى، إِذْ لِلْمَعْنَى: أَنْصَرُوا اللَّهَ كَمَا أَنْصَرَ  
الْحَوَارِيُّونَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(4)</sup>.

وَالْيَ ذَلِكَ ذَهَبَ لَزِمَ مَخْشَرِي فَقَالَ: "فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهُ صَحَّةِ التَّشْبِيهِ وَظَاهِرُهُ  
تَشْبِيهِ كَوْنِهِمْ أَنْصَارًا بِقَوْلِ عِيسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ» قُلْتَ:  
لِلتَّشْبِيهِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى وَعَلَيْهِ يَصْحُحُ، وَالْمِرَادُ كَوْنُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا لِلْحَوَارِيِّينَ  
أَنْصَارَ عِيسَى حِينَ قَالَ لَهُمْ «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»<sup>(5)</sup>.

وَالَّذِي نَمِيلُ إِلَيْهِ هُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ: "لِلتَّشْبِيهِ بِدَعْوَةِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ،  
وَجَوَابَ الْحَوَارِيِّينَ بِتَشْبِيهِ تَمَثُّلٍ، أَي: كَوْنُوا عِنْدَمَا يَدْعُوكُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ إِلَى أَنْصَارِ اللَّهِ  
كَحَالَةِ قَوْلِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ وَاسْتِجَابَتِهِمْ لَهُ؛ وَالتَّشْبِيهِ لِقَصْدِ التَّنْظِيرِ  
وَالْتَأْسِي، فَقَدْ صَدَّقَ الْحَوَارِيُّونَ وَعَدَهُمْ وَثَبَّتُوا عَلَى الدِّينِ وَلَمْ تَزَعْزَعْهُمْ الْفِتَنُ  
وَالْعَنَائِبُ"<sup>(6)</sup>.

5- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الْجَاثِيَةُ/32].

إِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾ فِي ظَاهِرِهِ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ، وَقَدْ مَنَعَ  
لِلْحَوَارِيِّينَ التَّنْزِيحَ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ الْمُؤَكَّدِ، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ لِكَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ تَكَرُّرِ

(1) يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الشُّهَابِ، 171/9.

(2) يَنْظُرُ: التَّبَيَّنَ، 1221/2؛ وَالنَّزْرُ الْمَصُونُ، 314/6.

(3) يَنْظُرُ: النَّزْرُ الْمَصُونُ، 314/6 (وَلَمْ نَجِدْ هَذَا الْكَلَامَ فِي مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ).

(4) يَنْظُرُ: التَّبَيَّنَ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، 1221/2.

(5) لِكُتُفٍّ، 141.

(6) التَّنْخِيرُ وَالتَّوْبِيرُ، 199/28.

لفعل<sup>(1)</sup>، قال للرّضي: وفي المفعول إذا كان للتأكيد ووقع بعد (إلا) لشكال كقوله تعالى: (إِنْ نَّظُنُّهُ إِلَّا ظَنًّا) وذلك إن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مقتر ومعرب بأعراب المستثنى، مستغرق لذلك الجنس ... حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء، وليس مصدر (نَظُنُّ) محتتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه<sup>(2)</sup>؛ وللخروج من هذا الأشكال ذكر المعربون في تأويله وجوهاً: للوجه الأول: إن الكلام محمول على حذف صفة المصدر، وتقدير الكلام: إن نظن إلا ظناً ضعيفاً، وعلى هذا للتقدير فإن المصدر (ظناً) يكون مختصاً لا مؤكداً، وذكر هذا الوجه أبو حيان<sup>(3)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه الخفاف الأصبلي فقال: وهذا عندي أن تكون (إلا) في موضعها ويكون مما حذف فيه للصفة لفهم المعنى كأنه قال: إن نظن إلا ظناً ضعيفاً ... وهذا أولى<sup>(4)</sup>.

للوجه الثاني: إن الآية محمولة على التقديم والتأخير، وإن (إلا) موضوعة في غير موضعها، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق، وتقدير الآية: إن نحن إلا نظن ظناً، ونسب هذا القول إلى المبرد<sup>(5)</sup>، وبه قال أبو علي الفارسي<sup>(6)</sup>، وابن يعيش<sup>(7)</sup>، والعكبري<sup>(1)</sup>؛ وهو وجه رماه الرضي بالتكلف<sup>(2)</sup>؛ وردّه الإصبلي

(1) ينظر: همع لهولمع، 251/3؛ وشرح الأسنوني، 221/2.

(2) شرح الرضي على الكافية، 136/2.

(3) ينظر: البحر المحيط، 51/8.

(4) خزنة الألب، 374/3.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 663/2؛ والثر للمصون، 133/6.

(6) ينظر: خزنة الألب، 374/3.

(7) ينظر: شرح الرضي، 136/2.

وقال: بأن الوجه الأول أولى لأنه قد ثبت حذف للصفة ولم يثبت مع وضع (إِلا) في غير موضعها<sup>(3)</sup>.

والوجه الثالث: ذهب الزمخشري إلى أن أصل الكلام في الآية: نظن ظناً، معناه إثبات الظن، ويدخل حرفا التفي والاستثناء لإفادة معنى إثبات الظن، مع نفي ما سواه<sup>(4)</sup>. ولم يرتض أبو حيان هذا الوجه وردّه بقوله: "وهذا الكلام ممن لا شعور له بالقاعدة النحوية من أن التثنية يكون في جميع للمعمولات من فاعل ومفعول وغيره إلا المصدر المؤكد فإنه لا يكون فيه"<sup>(5)</sup>. وفيما يبدو لنا أن الزمخشري حمل الآية المعنى للمفاد من التثنية، من غير التفات إلى الأصل النحوي، وظاهر كلامه يوحي بأنه يجيز التثنية في باب للمفعول المطلق للمؤكد.

الوجه الرابع: إن (ظناً) منصوب على أنه مفعول به لفعل للظن، لأنه متضمن معنى (نعتقد)<sup>(6)</sup>.

الوجه الخامس: قيل: إن في الآية حذفاً وأن التفسير: إن نظن إلا لكم تظنون ظناً، فحذف هذا كله، وردّ بأن حذف إن واسمها وخبرها والإبقاء على المصدر لا يجوز<sup>(7)</sup>.

الوجه السادس: أن تكون الآية من باب الحمل على التوهم، وهو وجه ذكره للرضي إذ قال: "أنه محتمل من حيث توهم المخاطب، إذ ربما تقول: (ضربت)

---

(1) ينظر: التبيين، 1153/2.

(2) ينظر: شرح الرضي، 136/2.

(3) ينظر: خزنة الألب، 348/3.

(4) ينظر: الكشف، 296.

(5) البحر المحیط، 51/8.

(6) ينظر: النثر المصون، 133/6.

(7) م. ن.

مثلاً وقد فعلت غير للضرب مما جرى مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب، فتقول: ضربت ضرباً، لرفع ذلك التوهم، كما أنك إذا قلت: جاعني زيد، جاز أن يتوهم أنه جاعك من يجري مجراه فقلت: جاعني زيد زيد، لرفع هذا التوهم، فلمّا كان قولك: (ضربت) محتملاً للضرب وغيره من حيث للتوهم صار المستثنى منه في (ما ضربت إلا ضرباً) كالمتمعد الشامل للضرب وغيره من حيث للتوهم فكانك قلت: ما فعلت شيئاً إلا ضرباً<sup>(1)</sup>.

للوجه السابع: إن الظن يكون بمعنى العلم والشك، فاستثنى للشك، كأنه قيل: ما لنا اعتقاد إلا للشك<sup>(2)</sup> ومنه قول الأعشى:

أحل به الشيبُ لثقاله      وما أعتره الشيب إلا اعتراضاً<sup>(3)</sup>

وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه بعيد عن التكلف، وقريب من واقع اللغة، ثم إن الظن مصدرأ قد جاء في القرآن الكريم في كل المواضع بمعنى الشك، أمّا فعله فقد جاء دالاً في مواضع على الشك وفي مواضع أخرى على اليقين بحسب مقتضى السياق . وعلى هذا فإن الآية للكرامة قد استثنى الظن من متعدد وهو ما يحتمله للفعل (ظن) ولا يقاس عليه قولنا: ما ضربت إلا ضرباً، لأن الضرب لا يؤدي إلا دلالة واحدة<sup>(4)</sup>.

"إنّ ما في القرآن هو كلام الله تتقاد له للغة ولا يتقاد لها، ويحكم عليها به ولا يحكم عليه بها، ومادام هذا الأسلوب قد جاء في القرآن فقد اكتسب القوة والترويج من مجرد وروده فيه"<sup>(5)</sup>.

(1) شرح الرضي، 136/2.

(2) ينظر: لذر المصون، 133/6.

(3) ديوانه، 45.

(4) ينظر: النحويون والقرآن، 69 وما بعدها.

(5) م. ن، 72.



وثمة مواهد كثيرة على هذه الحالة، نوردتها لكثرتها بهذا للجدول تسهيلاً

للقارئ .

ت	الآية	رقمها	السورة	الشاهد
1	(وَلَا تَقْرُؤُوا آيَاتِ الْكِتَابِ إِلَّا بِالنِّبْيِ مِمَّنْ أَحْسَنَ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ)	152	الأنعام	(حتى يبلغ أشده)
2	(وَكَايِنَ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ سَرِيْرٌ كَبِيرٌ)	146	ال عمران	(كايِن) للعامل في الكاف
3	(وَمَنْزِي إِلَيْكَ بِجَنَاحِ النَّحْلَةِ نَسَاطُطٌ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا)	25	مريم	الباء في (الجدع)
4	(وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ)	86	القصاص	(إِلَّا رَحْمَةً)
5	(مَكَذًا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ)	41	الحجر	(عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ)
6	(قَالَ مَوْلاَ بَنَاتِي إِنَّ كَثْرَ فاعِلين)	71	الحجر	(مؤلاء بناتي)
7	(وَلَا أَصْنُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ)	61	يونس	(إِلَّا فِي كِتَابٍ)
8	(إِنْ تُكْتَفَرُ فَأَكْفَرُوا عَالِدًا)	118	المائدة	لفاء في (فإنهم)
9	(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ) فسي قراءة من قرا	43	النحل	(يوحى) بالبناء للمجهول
10	(وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْثَرِ مِمَّا نَدْعُوا إِلَيْهِ وَيَعْبُدُونَ آدَاتِنَا وَنَعْرُ نَسِيتَنَا وَنَسِينَا حِجَابٌ)	5	فصلت	(من) في (منا) و(من بيننا)
11	(لَا تَعْقُرُونَ فِيهَا الشَّجَرَةَ إِلَّا الْمَرْكُوبَةَ الْأُولَى)	56	الدخان	(إِلَّا لِلْمَرْكُوبَةِ الْأُولَى)
12	(وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ • فَكَرَبْتَنِي) في قراءة من قرا (فك) فعلاً ماضياً .	13	البلد	(فك)

## **الفصل الثاني:**

### **العطف على التوهم**

**المبحث الأول: التوهم في عطف الأسماء**

**المبحث الثاني: التوهم في عطف الأفعال**



**المبحث الأول:**

**التوهم في عطف الأسماء**



## أولاً: حالة الرفع

1- عطف اسم مرفوع على اسم منصوب

أ- عطف اسم مرفوع على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر

و من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ

وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [المائدة/69]

أجاز الكوفيون للعطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر، واحتجوا لجواز ذلك بما في هذه الآية، وقالوا: لأنه يجوز ذلك مع (لا) إجماعاً نحو: لا رجل ولا امرأة أكرم منك؛ فجاز مع (إنّ) لأن عملهما واحد؛ وذهب الكسائي إلى جوازه على كل حال سواء أكان اسم (إنّ) مبنياً أم معرباً<sup>(1)</sup>.

وكان الفراء يجيز ذلك إذا كان اسم (إنّ) مبنياً كما في هذه الآية، قال للفراء: «قَيْنَ رَفَعَ (لِلصَّابِقِينَ) عَلَى ثَمَّ عَطَفَ عَلَى (الَّذِينَ) وَ (الَّذِينَ) حَرْفٌ عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفَضِهِ، فَلَمَّا كَانَ إِعْرَابُهُ وَاحِداً وَكَانَ نَصَبٌ (إِنْ) نَصَباً ضَعِيفاً وَضَعْفُهُ ثَمَّ يَقَعُ عَلَى الْاسْمِ وَلَا يَقَعُ عَلَى خَبَرِهِ جاز رفع الصَّابِقِينَ»<sup>(2)</sup>. ومذهب للبصريين أنه لا يجوز للعطف على اسم (إنّ) إلا بعد تمام الخبر، وإذا عطف قبل الخبر فلا يجوز فيه إلا النصب، لأنّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام لأنه حمل على التلويل ولتحمل على التلويل قبل تمام الكلام فاسد<sup>(3)</sup>، وإذا ورد ما ظاهره كذلك تألوه على التقديم والتأخير<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة للكوفة والبصرة، الزبيدي، 197، والخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن، عماد مجيد، 132 (لطروحة دكتوراه).

(2) معاني القرآن، 310/1 وما بعدها.

(3) ينظر: ائتلاف البصرة، 197، وينظر: عطف النسق في العربية، عبد العزيز الحليمي، 146 (رسالة ماجستير).

(4) ينظر: الخلاف النحوي، 123.

وقد حمل سيبويه الآية على التقديم والتأخير إذ قال: "ولما قولـه  
 ﴿وَالصَّابِرُونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله: (وَالصَّابِرُونَ) بعد  
 ما مضى الخبر، وقال الشاعر بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعلموا لنا ولئنتم بغاة ما بقينا في شقاق

كأنه قال: بغاة ما بقينا ولئنتم<sup>(1)</sup>.

وعلى ما ذكره سيبويه يكون معنى الآية: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى  
 مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وَالصَّابِرُونَ كَذَلِكَ<sup>(2)</sup>.  
 ومن اللافت للنظر في هذا السياق لَنْ سيبويه قد حمل نظير ما في الآية من  
 العطف على اسم (إِنَّ) قبل الخبر في كلام العرب على التوهم، حين قال: "وأعلم لَنْ  
 ناساً من العرب يغلطون فيقولون لَنَّهُمْ لُجَمْعُونَ ذَاهِبُونَ وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وذلك لَنْ  
 معناه معنى الإبتداء فيرى لَنَّهُ قال: هم<sup>(3)</sup>."

وقد أفكر بعض المحققين هذا الموقف من سيبويه فقال: "ولسنا ندري ما  
 للذي جعل ما قاله العرب محمولاً على الغلط وما جاء في الآية محمولاً على التقديم  
 والتأخير، إذ ما الذي يمنع أن يحمل ما قاله العرب على التقديم والتأخير أيضاً ثم لا  
 يكون غلطاً ويكون موافقاً لما جاء في الآية فيما قرأه له<sup>(4)</sup>."

ويبدو لَنْ سيبويه كان يحمل ما ورد في القرآن الكريم لو كلام العرب من  
 العطف على اسم (إِنَّ) قبل الخبر على التقديم والتأخير<sup>(5)</sup>، ولكن إذا ورد ذلك في

(1) الكتاب، 155/2، وينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب للهداني، 2/ ورقة 3 (مخطوط).

(2) ينظر: لذر المصون، 572/2.

(3) الكتاب، 155/2.

(4) النحويون والقرآن، 87.

(5) ينظر: التوابع في كتب سيبويه، 83.

غير القرآن يحمله على التوهم (الغلط) وإن كانت للحالة واحدة في النصين وإنما يفعل ذلك لخصوصية النص القرآني فإنه لا يليق معه مصطلح التوهم (الغلط) فالقرآن منزّه عن أن يوصف بذلك، وإنما كان حمل هذا الاستعمال على التوهم لأنّ الكلام فيه محمول على التقديم والتأخير.

وقيل: إنّ (الصّابِئُون) مرفوع بالإبتداء وخبره محذوف كمذهب سيبويه إلّا أنّه لا ينوئ به التأخير<sup>(1)</sup>، وهو وجه ضعفه أبو البقاء لما فيه من لزوم الحذف والفصل<sup>(2)</sup>.  
وقيل: إنّ خبر (إنّ) محذوف أي: إنّ للذين آمنوا أجرهم ؛ وخبر (الصّابِئُون) قوله (مَنْ آمَنَ) وما بعده، وهو وجه استحسنته ابن عصفور وقال بأنّه حسن جداً، إذ ليس فيه أكثر من حذف خبر (إنّ) وهو جائز في فصيح الكلام<sup>(3)</sup>.

وذهب للكسائي إلى أنّ (الصّابِئُون) مرفوع لأنّه معطوف على الضمير المستكنّ في (هَاجِلُوا) أي: هاجلوا هم والصّابئون<sup>(4)</sup>، ونسب مكّي بن أبي طالب هذا القول إلى للفراء وقال: فهو غلط لأنّه يوجب أن يكون الصّابئون والنصارى يهوداً، وأيضاً فإنّ العطف على المضممر للمرفوع قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام للتأكيد قبيح عند بعض النحويين<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: النثر المصون، 575/2.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 451/1.

(3) ينظر: المجيد (تح عطية)، 603.

(4) ينظر: معاني القرآن، الكسائي، 125، والفريد، 2/ورقة 3.

(5) مشكل إعراب القرآن، 232/1.



ونسبة هذا القول إلى الفراء تحتاج إلى التفتة لأن الفراء لم يقل به وإنما رده<sup>(1)</sup>، كما رده الزجاج من بعد<sup>(2)</sup> لأن العطف على ضمير الرفع في (مَلَأُوا) يقتضي أن يكون (الصَّابِرُونَ) قد تهنّؤا وليس كذلك<sup>(3)</sup>.

وقيل: إن (إن) حرف جواب بمعنى (نعم) لا محل لها من الإعراب وعلى هذا الوجه فما بعد (إن) مرفوع للمحل على الابتداء، و(الصَّابِرُونَ) معطوف عليه بالرفع، والخبر قوله: (مَنْ آمَنَ).

قال السمين الحلبي: "وهو قول مرجوح قال به بعض النحويين"<sup>(4)</sup>.

وقيل: إن (الصَّابِرُونَ) في موضع نصب، ولكنه جاء على لغة بني الحارث الذين يجعلون المثنى بالآلف على كل حال، والجمع بالولو على كل حال؛ واستبعد العكبري هذا الوجه<sup>(5)</sup>.  
وقال السمين الحلبي إنه فاسد<sup>(6)</sup>.

وقيل: إن علامة للنصب في (الصَّابِرُونَ) فتحة النون، والنون حرف الإعراب كما في (الزيتون) و(غريون)<sup>(7)</sup>؛ قال العكبري: "والقياس لا يدفعه"<sup>(8)</sup>.

(1) ينظر: معاني القرآن، 312/1.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 156/2 وما بعدها.

(3) لفريد، 2/ورقة 3، وينظر للمجد (تح عطية)، 603.

(4) لذر المصون، 573/2.

(5) ينظر: التبيان، 452/1.

(6) ينظر: لذر المصون، 575/2.

(7) م. ن.

(8) التبيان، 452/1.

وفيما يبدو لنا أنَّ جميع ما تقدم ذكره من لوجه كانت متكلفة موعلة في الصنعة النحوية ولم يراع فيها جانب المعنى، وللقول للفصل في ذلك هو إنَّ رفع (الصَّابِرُونَ) جاء لتأدية وظيفة دلالية لا سبيل إليها مع النَّصب، وهي: تنبيه الذَّهن إلى أنَّ الصَّابِثِينَ كانوا أهل كتاب، وإنَّ كان حكمهم كحكم المسلمين واليهود والنصارى في تعليق نفي للخوف والحزن منهم يوم القيامة بشرط الإيمان للصَّحيح والعمل الصَّالح للَّذِينَ تَتَزَكَّى بهما النَّفوس وتَسْتَعِدُّ لِرِثِّ الْفَرْدوس، ولَمَّا كان هذا غير معروف عند المخاطبين بهذه الآية وكان الصَّابِثُونَ غير مظنة لإشراكهم في الحكم مع أهل الكتب السماوية حسن في شرع البلاغة أن يَنْبَه إلى ذلك بتغيير نسق الإعراب ...<sup>(1)</sup>.

وفضلاً عن ذلك فإنَّ العطف بالرفع على اسم (إنَّ) المنصوب هو على نية عدم إرادة (إنَّ) وهذا يعني أنَّ العطف بالرفع غير مؤكَّد<sup>(2)</sup>.

وعلى هذا يكون (الصَّابِرُونَ) غير دخلين في التوكيد لأنَّهم أبعد المذكورين ضللاً لذلك كان توكيدهم قُلَّ<sup>(3)</sup>.

(1) تفسير المنار، محمد رشيد رضا، 476/6.

(2) ينظر: معاني النحو، 130/1.

(3) ينظر: الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل السامرائي، 198.

عطف اسم مرفوع على اسم (إن) المنصوب

ومن ذلك قراءة الكسائي: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَفْ بِالْأَفِّ وَالْأَذُنُ بِالْأَذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة/45]. يرفع (العين) وما عطف عليها<sup>(1)</sup>.

ذكر أبو علي الفارسي في توجيه هذه القراءة ثلاثة أوجه<sup>(2)</sup>، واتخذها أغلب المعربين رافداً لهم عند تخريجهم للقراءة هذه، وتماثلتها كتبهم، والأوجه التي ذكرها أبو علي هي:

لوجه الأول: أن الواو عطفت جملة اسمية وهي جملة (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) على جملة فعلية وهي قوله: (وَكُنَّا عَلَيْهِمْ)؛ وعلى هذا التوجيه فإن جملة (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) وما عطف عليها تكون غير مندرجة تحت (كُنَّا) لا من حيث اللفظ ولا من حيث التشريك في معنى للكتب، وإنما تستثنى لإيجاب وليتداء تشريع<sup>(3)</sup>. ولستحسن صاحب التلويل للنحوي هذا الوجه وقال: "وهو قول ظاهر بعيد عن التكلف"<sup>(4)</sup>.

لوجه الثاني: إن الواو عطفت جملة (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) وما بعدها على قوله: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) على المعنى، لأن قوله: (وَكُنَّا عَلَيْهِمْ) في معنى قلنا لهم بالنفس بالنفس<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، 191/2.

(2) ينظر: الحجة في حلل القراءات، 223/3 وما بعدها؛ والكشف عن وجوه القراءات، 409/1.

(3) ينظر: المجيد (تح عطية)، 568 وما بعدها.

(4) التلويل للنحوي، 1201/2.

(5) ينظر: المجيد (تح عطية)، 568.

قال أبو علي: "ومثل هذا من الحمل على المعنى كثير في القرآن وغيره"<sup>(1)</sup>.  
ونذكر ابن عطية كلاماً مثل ذلك وقال: "ويحتمل أن تكون للولو عاطفة على  
للمعنى لأن معنى قوله:

﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّسْ بِالنَّسِ﴾ قلنا لهم للنفس بالنفس؛ ومثله لما كان  
للمعنى في قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ  
وَكَاسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾ [الواقعة/16-17]، يمنحون كأساً من معين، عطف (وحوراً  
عينا) على ذلك<sup>(2)</sup>.

قال السمين الحلبي: "فتنظر هذه الآية بتلك لامتراكهما في النظر إلى المعنى  
دون للفظ هو حسن"<sup>(3)</sup>.

وضعت أبو حيان هذا الوجه، لأنه على حدّ قوله من العطف على التوهم إذ  
توهم في قوله: (أن النفس بالنفس): النفس بالنفس<sup>(4)</sup>.

ونذكر للزمخشري كلاماً قريباً من هذا إذ قال: "الرفع للعطف على محل  
(أن النفس) لأنّ للمعنى: وكُنَّا عَلَيْهِمْ فَلْنَفْسُ بِالنَّفْسِ، إمّا لإجراء (كُنَّا) مجرى  
(وقلنا) وإمّا لأن معنى الجملة التي هي (النفس بالنفس) ممّا يقع عليه للكتب، كما تقع  
عليه القراءة، فتقول: كتبت الحمد لله، وقرئت: سورة (الزلزلة)<sup>(5)</sup>.

(1) الحجة في علل القراءات، 225/3.

(2) المحرر الوجيز، 192/2.

(3) للزمخشري، 530/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، 506/3.

(5) للكشاف، 292.

ونكر أبو حيّان: لأنّ هذا الوجه الذي ذكره الزّمخشري هو الوجه الثاني نفسه الذي ذكره أبو علي، إلّا أنّه أيّ الزّمخشري عبّر عنه بعبارة أخرى، وجعله من العطف على المحل، وهو ليس كذلك لأنّ العطف على المحل هو للعطف على الموضع، وهو محصور ليس هذا منه لأنّ قوله: (أنّ النفسُ بالنفس) لا يمكن أن يكون في محل رفع لأنّ (أنّ) وما في حيزها بتأويل مصدر لفظه وموضعه للنصب تقديره: وكتبنا عليهم أخذ النفس<sup>(1)</sup>.

وقد سبق العكبري لأباحتان في هذا القول<sup>(2)</sup>.

وقد ردّ السمين الحلبي على شيخه مدافعاً عن الوجه الذي ذكره الزّمخشري إذ قال: "والزّمخشري لم يعن أنّ (أنّ) وما في حيزها في محل رفع فعطف عليها المرفوع حتّى يلزمه الشيخ بأنّ لفظها ومحلّها النصب، إنّما عنى أنّ اسمها محلّه للرفع مثل دخولها، فراعى العطف عليه"<sup>(3)</sup>.

وهذا الذي ذكره السمين بابه للتوهم أيضاً، لأنّه توهم عدم وجود عامل للنصب الظاهر فرفع<sup>(4)</sup>.

ونكر الزجاج هذين الوجهين من دون تعليق<sup>(5)</sup>.

الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، وقد عطفت (العَيْن) على الضمير المرفوع للمستتر في الجار الواقع خيراً، إذ للتقدير: إنّ النفس بالنفس هي والعين وكذا ما

(1) ينظر: البحر المحيط، 506/3.

(2) ينظر: التبيان، 439/1.

(3) انظر المصون، 530/2.

(4) ينظر: التأويل النحوي، 1202/2.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 145/2.

(8) ينظر: الحجة في علل القراءات، 223/3 وما بعدها.

بعدها، والجار والمجرور بعدها في محل نصب على الحال مبنية على المعنى إذ المرفوع هنا مرفوع بالفاعلية لعطفه على للفاعل المستتر<sup>(8)</sup>.

وضعت أبو حيان وتلميذه السمين هذا الوجه لأن الأحوال على هذا للتوجيه تكون لازمة، والأصل أن تكون منتقلة، وبأنه يلزم للعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل بين المتعاطفين ولا تأكيد ولا فصل بـ(لا) بعد حرف العطف، وأجاز البصريون ذلك في ضرورة الشعر<sup>(1)</sup>.

وأجاز للعكبري العطف على الضمير المتصل من غير توكيد، وجعل ما في هذه القراءة نظير قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام/148]<sup>(2)</sup>.

كما أجاز ذلك مكِّي بن لبي طالب إذ قال: [ (الْعَيْنُ) ] معطوف على

المضمر المرفوع في (بالنفس) وإن كان لم يؤكد فهو جائز<sup>(3)</sup>.

وقد رجح الفراء قراءة للرفع هذه، وذلك لمجيء الاسم الثاني بعد تمام خبر الأول؛ فقد وقع الإجماع على جواز ذلك من النحاة، فكان إلحاق ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا إليه أولى<sup>(4)</sup>؛ وفيما يبدو لنا أن الوجه الأول هو الوجه المرجح لبعده عن التكلف والإيغال في التأويل.

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 506/3، والثر المصون، 529/2 وما بعدها.

(2) ينظر: التبيين، 439/1.

(3) مشكل إعراب القرآن، 227/1.

(4) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، 226 وما بعدها، (ولم نجد مثل هذا الكلام في معاني القرآن).

2- عطف اسم مرفوع على اسم مجرور بالإضافة على توهم كونه فاعلاً لفعل

ينحل المصدر إليه

ومن تلك قراءة الحسن: «أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ

أَجْمَعِينَ» [البقرة/161]، برفع «وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»<sup>(1)</sup> وفي تخريج

قراءة الرفع هذه وجوه:

للوجه الأول: وهو قول أكثر المعربين أن يكون قوله: «وَالْمَلَائِكَةِ» معطوفاً

على موضع اسم الله تعالى، فإنه وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه فموضعه رفع بالفاعلية، لأن هذا المصدر ينحل لحرف مصدري وفعل، والتقدير: أولئك عليهم

أن يلعنهم الله، فعطف «وَالْمَلَائِكَةِ» على هذا المعنى<sup>(2)</sup>.

ورد أبو حيان هذا الوجه بقوله: «وهذا الذي جوزوه ليس بجائز على ما تقرر

في العطف على الموضع، من أن شرطه أن يكون ثم طالب ومحرز للموضع لا

يتغير هذا إذا سلمنا أن «لَعْنَةُ» هنا من المصادر التي تعمل وأنه ينحل لـ(أن)

والفعل، والذي يظهر أن هذا المصدر لا ينحل لـ(أن) والفعل<sup>(3)</sup>.

والذي يبدو لنا أن هذا الوجه الذي ذكروه بابه التوهم، إذ حملوا المضاف إليه

للمجرور على أنه فاعل لفعل يتوهم لتحلل المصدر «لَعْنَةُ» إليه.

(1) ينظر: المحتسب، 1/116.

(2) ينظر: التبيان، 1/132؛ ومشكل إعراب القرآن، 1/115؛ وإعراب القرآن، 147؛ والنز

المصون، 1/418.

(3) البحر المحیط، 1/635.

الوجه الثاني: أن يكون قوله: (وَالْمَلَائِكَةُ) مرفوعاً بفعل مضمر دلّ عليه قوله سبحانه: (لَعْنَةُ اللَّهِ) والتقدير: وتلعنهم الملائكة والناس لجمعون.

لأنه إذا قال: عليهم لعنة الله، فكأنه قال: يلعنهم الله ؛ ونكر هذا الوجه ابن جني<sup>(1)</sup>، وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه أقل تكلفاً.

الوجه الثالث: أن (الْمَلَائِكَةُ) مبتدأ حذف خبره لفهم المعنى والتقدير: والملائكة والناس لجمعون يلعنونهم<sup>(2)</sup>.

الوجه الرابع: أن قوله (وَالْمَلَائِكَةُ) معطوف على (لَعْنَةُ اللَّهِ) على حذف مضاف أي: لعنة الله ولعنة الملائكة، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه<sup>(3)</sup>.

---

(1) ينظر: المحتسب، 1/116.

(2) ينظر: البحر المحیط، 1/635.

(3) من .



## ثانياً: حالة النصب

عطف اسم منصوب على مجرور على توهم نصبه بعامل الاسم للمنصوب  
ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: 200].

يجوز في نصب (أَشَدَّ) وجوه من الإعراب:

الوجه الأول: أن يكون (أَشَدَّ) منصوباً بإضمار فعل للكون ولن للكلام  
محمول على المعنى والتقدير: لو كونوا أَشَدَّ ذِكْرًا لله منكم لأبائكم؛ ودلّ على هذا  
المعنى قوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ أي: كونوا ذكركم؛ ونكر هذا الوجه للعكبري وقال  
بأنّ هذا الوجه أسهل من حمله على المجاز الذي قال به أبو علي وابن جنّي، إذ نكرا بأنّ  
لذكر في الآية هو نكر على سبيل المجاز كما تقول: زيدٌ أَشَدُّ ذِكْرًا من عمرو<sup>(1)</sup>.

وذهب مكّي بن أبي طالب إلى أنّ (أَشَدَّ) منصوب ليس بكون مضمر وإِنّما  
بفعل مضمر والتقدير: وانكروه نكراً أَشَدَّ ذِكْرًا من ذكركم لأبائكم؛ وعلى هذا الوجه  
يكون (أَشَدَّ) نعتاً لمصدر في موضع الحال أي: انكروه مبالغين في النكر له<sup>(2)</sup>.

الوجه الثاني: أن يكون (أَشَدَّ) معطوفاً على موضع الكاف في (كَذِكْرِكُمْ)  
لأنّها نعت لمصدر محذوف، أي: نكراً كنكركم آبائكم لو أَشَدَّ<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: التبيان، 64/1.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 124/1.

(3) ينظر: النثر المصون، 498/1 وما بعدها.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على (أَبَاكُمْ) والتقدير: لو قوماً لشدّ ذكرنا من آبائكم، وذكر هذا الوجه للزمخشري<sup>(1)</sup>.

الوجه الرابع: أن يكون (أَشَدَّ) منصوباً على الحال وهو صفة لقوله: (ذِكْرًا) لو تأخروا، فلما تقدم لتصب على الحال، و(أَشَدَّ) معطوف على محل للكاف من (ذِكْرِكُمْ) وقد ارتضى أبو حيان هذا الوجه وضيق ما سواه من الوجوه<sup>(2)</sup>.

1- قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَصَلِّمَانَ وَلِأَنبِيَآءِ دَاوُدَ زُكْرًا ۖ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء/163-164].

في نصب (رُسُلًا) وجوه من الإعراب:

الوجه الأول: أن يكون منصوباً على الاشتغال، أي: وقصصنا رسلاً والمعنى على حذف مضاف أي: قصصنا أخبارهم، وعلى هذا الوجه يكون قوله: (قَدْ قَصَصْنَاهُمْ) لا محل له من الإعراب لأنه مفسر لذلك العامل للمضمر<sup>(3)</sup>؛ وقد رجح الزجاج هذا الوجه واستحسنه<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: للكناف، 122.

(2) ينظر: البحر المحيط، 11/2؛ وينظر: حاشية الشهاب، 497/2.

(3) ينظر: للمجد (تح عطية)، 164.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 108/2.

الوجه الثاني: أن يكون منصوباً بإضمار فعل أي: وأرسلنا رسلاً<sup>(1)</sup>.

الوجه الثالث: إنه منصوب عطفاً على معنى قوله: (أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) لَأَنَّ معناه

إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ مَوْحِينَ إِلَيْكَ وَأَرْسَلْنَا رِسَالاً قَدْ خَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ<sup>(2)</sup>.

وعلى هذا الوجه تكون جملة (قَدْ خَصَصْنَاهُمْ) في محل نصب لأنها صفة لـ(رِسَالاً)<sup>(3)</sup>.

وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه أقلّ للوجوه تكلفاً، وهو جارٍ على

ضرب من الإيجاز الذي هو سمة من سمات للكتاب للمعجز، فيدل أن يقول: إِنَّا

أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ مَوْحِينَ، وَأَرْسَلْنَا رِسَالاً قَدْ خَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ؛ عِزٌّ عَنْ ذَلِكَ بِهَذَا الإيجاز

المبدع من دون إضاعة المعنى.

2- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال/64].

استشكل المعربون قوله تعالى: (وَمَنِ اتَّبَعَكَ) ونكروا في تخريجه وجوهاً:

الوجه الأول: أن يكون (مَنِ) في محل رفع عطفاً على لفظ الجلالة، والتقدير

يكفيك الله والمؤمنون؛ وهذا تفسير الحسن البصري وجماعة<sup>(4)</sup>. وهو وجه استحسنته

أبو حيان<sup>(5)</sup>، وتلميذه السمين<sup>(6)</sup>.

قال صاحب المنار: ولكن مقتضى كمال التوحيد ... هو كفاية الله تعالى له

ولهم ... وهذا المعنى قرره شيخ الإسلام ابن تيمية، وأبطل مقابله، فأحتمل عطف

من اتبعه من المؤمنين على اسم الجلالة باطل من حيث المعنى، وإن عذبه النحاة

---

(1) بنظر: لذر المصون، 465/2.

(2) بنظر: إعراب القرآن، 274، والنتيلان، 409/1، ومشكل إعراب القرآن، 213/1.

(3) بنظر: لذر المصون، 465/2.

(4) بنظر: جهود ثعلب في معاني القرآن وإعرابه، مخضر حسن ظاهر، 57 (لطروحة دكتوراه).

(5) بنظر: البحر المحيط، 410/4.

(6) بنظر: لذر المصون، 434/3.

لظهر في الإعراب على قواعد البصريين التي يتعصب لها جمهورهم، وما من طائفة من علماء علم ولا فن لهم مذهب يخالفه آخرون إلا ويوجد فيهم من يتعصب لكل ما يقوله أهل مذهبه<sup>(1)</sup>.

وقيل: إن (مَنْ) في موضع رفع على (حسب) لقبح عطفه على اسم (الله) **عَفَفَ** ولو كان بالفاء لو بـ (ثم) لحسن العطف<sup>(2)</sup>.

للوجه الثاني: إن (مَنْ) في موضع نصب على للعطف على معنى للكاف في (حَسْبُكَ) لأنها في التأويل في موضع نصب، لأن معنى (حَسْبُكَ): يكفيك الله، فعطف (مَنْ) على المعنى<sup>(3)</sup>.

ورد أبو حيان هذا الوجه بقوله: وهذا ليس بجيد لأن حسبك ليس مما تكون للكاف فيه في موضع نصب، بل هذه إضافة صحيحة ليست (مَنْ) نصب، و(حَسْبُكَ) مبتدأ مضاف إلى الضمير وليس مصدر ولا اسم فاعل إلا إن قيل: إنه عطف على التوهم، كأنه توهم أنه قيل: يكفيك الله لو كافاك الله، ولكن العطف على التوهم لا ينقاس فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه<sup>(4)</sup>. كما رده المفاكسي وذكر كلاماً قريباً مما ذكره أبو حيان<sup>(5)</sup>.

وزهد الزمخشري إلى أن (مَنْ) منصوب على المعية، لأن للواو بمعنى (مع) وهو كقولك: حسبك وزيداً درهم<sup>(1)</sup>؛ ونسب هذا القول إلى الزجاج<sup>(2)</sup>، وليس في

(1) تفسير المنار، 84/10.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 319/1.

(3) ينظر: البيان، 391/1، ومعاني الفراء، 417/1؛ ومشكل إعراب القرآن، 319/1.

(4) البحر المحيط، 410/4.

(5) حاشية الشهاب، 500/4.

كتابه (معاني القرآن وإعرابه) إشارة إلى مثل هذا الكلام، وإنما جَلَّ للذي قاله: "لَمَّا من نصب فعلى تأويل الكاف، للمعنى: فَإِنَّ الله يَكْفِيكَ وَيَكْفِي من تَبَعَكَ من المؤمنين" (3).

الوجه الثالث: أن تكون (مَنْ) في موضع جر على حذف (وحسب) لدلالة (حَسْبُكَ) عليه (4)، فهو كقول الشاعر:

لَكلِّ امرئٍ تحسبين إمرأً      ونارٍ توقدُ بالليلِ نأراً (5)

أي: ونار، حيث حذف للمضاف وترك للمضاف إليه بإعرابه، والتقدير: وكلّ نار تحسبين ناراً (6).

وردَ ابن عطية هذا الوجه بقوله: "وهذا الوجه من حذف للمضاف مكروه، بابه ضرورة الشعر" (7).

ونذكر أبو حيان: لَنْ حذف للمضاف وترك للمضاف إليه بإعرابه ليس مكروهاً وليس مخصوصاً بالضرورة الشعرية، فقد أجازهُ سيبويه في الكلام وخَرَجَ عليه البيت وغيره في الكلام للفصح (8).

(1) ينظر: الكشف، 419.

(2) ينظر: البحر المحيط، 511/4.

(3) معاني القرآن وإعرابه، 342/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، 511/4.

(5) البيت لأبي داود واسمه جارية بن الحجاج، وقيل جارية الحجاج، وقيل جارية بن حمران الحذافي، ينظر: المقاصد النحوية 445/3.

(6) م. ن.

(7) المحرر الوجيز، 549/2.

(8) ينظر: البحر المحيط، 511/4.

ولم يجر الزمخشري جرَ (مَنْ) في الآية لئلا يكون من عطف الاسم للظاهر للمجرور على المضمَر وهو ممتنع، ولذلك ذهب إلى أن (مَنْ) منصوب بالمعِية كما أسلفنا<sup>(1)</sup>.

وردَ عليه أبو حيان بقوله: وهذا الذي قاله الزمخشري مخالف لكلام سيبويه قال سيبويه: قالوا حسبك درهم، لما كان فيه معنى (كفاك) و قبح أن يحملوه على المضمَر، نوا للفعل كأنه قال: حسبك ويحسب لُخاك درهمٌ ولذلك كَفَيْكَ ... وليس هذا من باب المفعول معه، وإنما جاء به سيبويه حجةً للحمل على الفعل لدلالة (حَسْبُكَ) على كفاك<sup>(2)</sup>.

وفيما يبدو أن (مَنْ) في محل جر لأنه معطوف على لكاف في (حَسْبُكَ) غير أبهين إلى منع جمهور البصريين عطف الاسم للظاهر على المضمَر من غير إعادة عامل الجر، لأنَّ ذلك وارد بالسَّماع كما في قراءة حمزة المتبعية<sup>(3)</sup>:  
**«وَأَتُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَالُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ»** [النساء/1].

والقواس يتضامل عند السماع، لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أهون من بيت العنكبوت<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: الكشف، 419.

(2) البحر المحیط، 511/4، وينظر: الكتاب، 66/1.

(3) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، 226.

(4) التفسير الكبير، 131/1.

2- قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَتَدُّ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ

إِسْحَقَ يَعْقُوبُ﴾ [هود/71].

قرأ ابن عامر وحفص بفتح اللباء في (يَعْقُوبُ) وقرأ الباقون برفعها<sup>(1)</sup>.

وفي تخريج قراءة النصب هذه وجوه من الإعراب:

فذهب للزجاج إلى أن (يَعْقُوبُ) منصوب عطفاً على موضع (فَبَشَّرْنَاهَا

بِإِسْحَقَ) لأنَّ (بَشَّرْنَاهَا) محمول على معنى (وهبنا لها) فعطف (يَعْقُوبُ) على هذا

للمعنى فنصب والتقدير: وهبنا لها إسحاق وهبنا لها يعقوب<sup>(2)</sup>.

وهذا شبيهه بقول للشاعر:

مشاقمُ ليسوا مصلحين عسيرةً ولا ناعبُ إلا بيبين غرائبها<sup>(3)</sup>

ورد أبو حيان هذا الوجه لأنَّ بابَه للتوهم، أي أنه نصب (يَعْقُوبُ) عطفاً

على التوهم، كما عطف الشاعر على توهم اللباء في خبر (ليس) فجرّ، وللعطف على التوهم لا ينقاس<sup>(4)</sup>.

وقيل: نصب (يَعْقُوبُ) عطفاً على محل (بِإِسْحَقَ) لأنَّ محله للنصب؛

واستبعد مكّي بن أبي طالب هذا الوجه لما فيه من الفصل بين حرف للعطف والمعطوف بقوله: (وَمِنْ وَرَاءِ) إِسْحَقَ يَعْقُوبُ<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، 218/2.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 51/3.

(3) قلته: هو الأخوص الرياحي؛ ينظر: الحماسة البصرية، البصري، 289/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، 244/5؛ ولذر المصون، 114/4.

والفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الأول الذي ذكره للزجاج هو أن الذي ذكره للزجاج فيه تضمين للفعل (بشّر) معنى (وهب) توهماً، ولما هذا الوجه فباقي على منلوله من غير توهم<sup>(2)</sup>.

وقيل: إن (تَعْتُوبَ) منصوب بفعل محذوف دلّ عليه قوله: (بَشَّرَ كَاهَا) لأنّ البشارة في معنى الهبة والتقدير: ووهبنا من وراء إسحاق يعقوب<sup>(3)</sup>.

ورجّح أبو علي هذا الوجه، وجعله أبو حيّان من أظهر الوجوه<sup>(4)</sup>، وقيل: إن (تَعْتُوبَ) في موضع جر عطفاً على (يَاسْحَقَ) ولكنّه لم ينصرف للتعريف والعجمة؛ وهذا ما ذهب إليه الكسائي<sup>(5)</sup> وردّ للفراء هذا الوجه وقال بأنّه لا يجوز إلا بإعادة حرف الجرّ<sup>(6)</sup>؛ كما ضعفه سييويه والأخفش لأنّ فيه تفريقاً بين الجار والمجرور بالظرف، وحقّ للمجرور أن يكون ملاصقاً للجار<sup>(7)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن القول بأنّ (تَعْتُوبَ) نصب عطفاً على محل (يَاسْحَقَ) لأنّ محله للنصب هو من لُقِّل للوجوه تكلفاً، وما فيه من الفصل بين حرف للعطف والمعطوف بالظرف خطبه سهل وإن استعظمه بعض النحاة بقياس حرف للعطف للنائب هنا مناب الجار على الجار نفسه، وهو قياس ضعيف، إذ كون لفظ بمعنى لفظ لا يقتضي إعطائه جميع أحكامه<sup>(8)</sup>.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 369/1.

(2) ينظر: لذر المصون، 114/4.

(3) ينظر: التبيان، 706/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، 244/5.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 369/1.

(6) ينظر: معاني القرآن، 22/2؛ وإعراب القرآن، 71.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 369/1.

(8) ينظر: التحرير والتنوير، 120/2.



وفيما يأتي جدول بالآيات التي وردت شاهداً على ذلك:

ت	الآية	رقمها	المسورة	الشاهد
1	﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	200	البقرة	عطف (أشد) للمنصوب على معنى للذكر المجرور
2	﴿وَمُسْلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾	164	النساء	عطف (رسلاً) للمنصوب على معنى (لوحينا إليك).
3	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَبِّبَ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَكَ﴾	64	الأنفال	عطف (ومن تتبعك) للمنصوب على معنى
4	﴿وَأَمَّا أَنَّهُ فَأَنِمَّةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرَهَا بِإِسْحَاقٍ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾	71	هود	عطف (يعقوب) للمنصوب على معنى (بإسحاق)
5	﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ لِيَلْزِمَ الْجُوعَ وَالْخَوْفَ﴾ بنصب (والخوف) في قراءة أبي	112	النحل	عطف (والخوف) بالنصب على (الجوع) المجرور للمعنى
6	﴿يُعَلِّمُونَ فِيهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ مِنْ ذَمِّهَا وَلَوْلَا فِي قِرَاءَةِ عَاصِمٍ وَنَالِجٍ نَصَبُ	23	الحج	عطف (ولولا) بالنصب على (من ذهب) للمجرور
7	﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِرَبِّتِ الْكَوَكِبِ ● وَحِظًا﴾	7-6	الصفات	عطف (وحفظاً) بالنصب على (بزينة) للمجرور
8	﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾	22	الواقعة	عطف (وحوراً) بالنصب على (بأكواب) للمجرور

## ثالثاً: حالة الجر

1- عطف اسم مجرور على مرفوع على توهم جرّه بحرف جرّ

ومن ذلك قراءة ابن عباس وجماعة ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمُ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [غافر/71]. بجر (السَّلَاسِلِ)<sup>(1)</sup>.

قال للفراء في تخريج قراءة للجرّ هذه: «فلا يجوز خفض (السَّلَاسِلِ) والخاص مضمراً، ولكن لو أن متوهماً قال: إنما للمعنى: إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل يسحبون جاز للخفض في (السَّلَاسِلِ) على هذا المذهب، ومثله مما ردّ إلى المعنى، قول الشاعر:

وقد سالم الحياتُ منه للَقَمَا      الأفعوان والشجاع للشجصا

فنصب (الشجاع) و(الحيات) قبل ذلك مرفوعة، لأن المعنى: قد سالمت رجله الحيات وسالمتها، فلما احتاج إلى نصب للقافية جعل للفعل من اللَّقَمِ وقمّاً على الحيات<sup>(2)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه للزجاج إذ حمل جرّ (السَّلَاسِلِ) على حذف حرف الجرّ، والتقدير عنده: إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل<sup>(3)</sup>.

وغلط أبو جعفر للنحاس للزجاج فيما ذهب إليه قائلا: «والذي يبين لي أنه غلط لأنّ البين أنه يقتّره يسحبون في الحميم والسلاسل، تكون (السَّلَاسِلِ) معطوفة

(1) ينظر: البحر المحيط، 457/7.

(2) معاني القرآن، 11/3؛ والبيت لأبي حيان اللقسي، وقيل: لمساور العبسي، وقيل: للزجاج والد روبة، وقيل: للديبري، ينظر: المقاصد النحوية، 80/4.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 286/4.

على (الحميم) وهذا خطأ لا نعلم لحدأ يجيز: مررت وزيد بعمره، وكذا المخفوض كله ... لأن الفعل غير دال عليه<sup>(1)</sup>.

ونذكر للزمخشري كلاماً قريباً مما قاله للفراء إذ قال: «ووجهه أنه لو قيل: إذ أعناقهم في الأغلال، مكان قوله: «إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ» لكان صحيحاً مستقيماً، فلما كانتا عبارتين متعقبتين حمل قوله (وَالسَّلَاسِلِ) على العبارة الأخرى ونظيره:

مشاقم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غربائهم

كانه قيل: بمصلحين<sup>(2)</sup>.

قال أبو حيان معقّباً على ما تقدّم: إن هذا الذي نكروه يسمى للعطف على التوهم، إلا أن توهم إدخال حرف للجر على (السَّلَاسِلِ) في القراءة، وعلى (مصلحين) في البيت، أقرب من تغيير تركيب الجملة بأسرها<sup>(3)</sup>.

وقيل: جَرَّ (السَّلَاسِلِ) لأن الكلام على هذه القراءة محمول على المعنى نظيره: إذ أعناقهم في الأغلال والسَّلَاسِلِ، فعطف (السَّلَاسِلِ) على هذا المعنى، وليس على ترتيب اللفظ، لأن ترتيبه فيه قلب وهو على حد قول العرب: أدخلت للقلنموه في راسي<sup>(4)</sup>.

---

(1) إعراب القرآن، 781.

(2) للكناف، 961، والبيت سبق تخريجه.

(3) ينظر: البحر المحيط، 454/7.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، 569/4.

والذي نطمئن إليه هو ما ذهب إليه للفراء وللزجاج إذ ذهبا إلى أن قوله:  
 (وَالسَّلَاسِلِ) مجرور لأن للكلام محمول على حذف حرف الجر، وحمل للكلام كما  
 قال أبو حيان على إدخال حرف الجر أولى من تغيير تركيب الجملة بأسرها.  
 والصحيح أنه لا قلب في الجملة للقرآنية وكل للمواضع التي قيل فيها بالقلب  
 تحتمل المناقشة والرد، القلب من خصائص الجملة الشعرية.  
 2- عطف اسم مجرور بحرف جر على آخر مجرور بالإضافة على توهم جرّه  
 بحرف الجر نفسه

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ  
 وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [البقرة/96].

في تخريج عطف قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ وجوه:

الوجه الأول: إن الكلام في الآية محمول على المعنى، لأن معنى قوله: (أَحْرَصَ  
 النَّاسِ) لأحرص من الناس، فعطف قوله: (وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا) على هذا المعنى،  
 والتقدير: لأحرص من الناس ومن الذين أشركوا<sup>(1)</sup>.

الوجه الثاني: أن يكون قوله ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ معطوفاً، على (الناس) على  
 حذف مضاف تقديره: ولأحرص من الذين أشركوا<sup>(2)</sup>.

وعلى هذين الوجهين فلا بد من ذكر (من) في قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ  
 أَشْرَكُوا﴾ لأن (أحرص) جرى على اليهود، فلو عطف بغير (من) لكان معطوفاً

(1) ينظر: القتيان، 95/1، والثر المصون، 308/1.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 134.

على النَّاسِ فيكون في المعنى: ولتجنّبهم لحرص الذين أشركوا ؛ فليزِم من ذلك إضافة لفعل إلى غير ما لندرج تحته، لأنَّ اليهود ليسوا من المشركين<sup>(1)</sup>.  
 الوجه الثالث: أن يكون للكلام في الآية مبنياً على الحذف والتقديم والتأخير لأنَّ تقديره: ولتجنّبهم وطائفة من الذين أشركوا لحرص للناس ؛ وعلى هذا التقدير يكون قوله: ﴿من الذين أشركوا﴾ صفة لمحذوف، وذلك للمحذوف معطوف على الضمير في (الجدلهم)<sup>(2)</sup>.

و قيل: إنَّ حمل الكلام على التقديم والتأخير لا ضرورة تدعو إليه<sup>(3)</sup>.  
 الوجه الرابع: أن يكون مستأنفاً والتقدير: ومن الذين أشركوا قوم يؤدّ لأحدهم<sup>(4)</sup>.  
 وفي ظننا أن الوجه الرابع هو أقلّ للوجه تكلفاً ولقربها إلى وقع للغة ولعل الأخذ به أولى من التخييل والتقدير.

3- عطف اسم مجرور بحرف جر على آخر مجرور بحرف غيره  
 متوهم فيه الجرّ بالحرف نفسه

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُبْعِثُ مَوْتًا أُمِّتَ قَالَ لَا تَأْتِيكُمُ الْمَوْتُ مِنْ الْمَشْرِقِ فَأْتِيهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة/258-259].

(1) ينظر: المجيد، 348؛ والذر المصون، 308/1.

(2) ينظر: لذر المصون، 308/1.

(3) ينظر: المجيد، 348.

(4) ينظر: التبيان، 95/1.

لمتشكل المعربون قوله تعالى: (أَوَ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ) لأنه قد عطف على شبه الجملة (إِلَى الَّذِي حَاجَّ) مع اختلاف حرف الجر، ونكروا في تخريجه وجوهاً:

الوجه الأول: أن يكون ذلك من العطف على المعنى، وللتقدير: هل رأيت كالذي حاج إبراهيم أو كالذي مرَّ على قرية، وقد نسب هذا القول إلى الكسائي والفرَّاء<sup>(1)</sup>، ونقل ابن جنِّي هذا الوجه عن شيخه أبي علي واستحسنه<sup>(2)</sup>.

ونسب إلى أبي حيان القول: بأنَّ هذا العطف بابُه للتوهم، وإنما حصل التوهم بسبب طول الآية بأن اشتملت على كاف التشبيه ولذلك حين عطف عليها جاء المعطوف بالكاف<sup>(3)</sup>. وفي الحقيقة إنَّ هذه النسبة تنفد الثقة، لأنَّ لأباحيَّان لم يقل كلاماً مثل ذلك، وإنما ذكر بأن جمهور المفسرين قد خرَّجوه على أنَّه معطوف على معنى قوله: (الْمَرَّ إِلَى الَّذِي حَاجَّ) ثم قال: بأنَّ العطف على المعنى وإن كان واقعاً في اللغة إلاَّ أنه لا ينقاس<sup>(4)</sup>.

ومن شواهد العطف على المعنى قول الشاعر:

تَقِي نَقِيَّ لَمْ يَكْثُرْ غَنِيمَةً      بِنَهْكَ ذِي قَرَبَى وَلَا بِحَقْلَد<sup>(5)</sup>

المعنى: ليس بكثير، ولذلك راعى هذا للمعنى فعطف عليه قوله: (وَلَا بِحَقْلَد)<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/138؛ والبيان، 1/170؛ ومعاني القرآن، الكسائي، 93؛ ومعاني القرآن، النحاس، 1/98؛ والجوهر، 2/620.

(2) ينظر: مرَّ صناعة الإعراب، 1/262.

(3) ينظر: النحويون والقرآن، 195.

(4) ينظر: البحر المحيط، 2/301.

(5) البيت لزهير، ينظر: ديوانه، 24.

(6) ينظر: لئز المصون، 1/631.

الوجه الثاني: إن للكاف في قوله: (أَوَّكَالَذي) في موضع نصب بفعل مقتر حذف لدلالة قوله: (أَلَمْ تَرَ) عليه، والتقدير: لو رأيت مثل الذي<sup>(1)</sup>.

وقد استحسّن أبو حيّان هذا الوجه وقال: "لأنّ إضمار الفعل لدلالة للمعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة للمعنى"<sup>(2)</sup> ووافقه تلميذه السمين الحلبي في ذلك<sup>(3)</sup>. وعلى هذا الوجه فإنّ كلّاً من لفظي (ألم تر) و(أرأيت) مستعمل لقصد التعجّب، الأول متعلّق بالمتعجب منه على معنى: ألم تر إلى الذي صنع كذا أي: أنظر إليه فتعجب من حاله؛ والثاني تمثيل للمتعجب منه على معنى: أرأيت مثل الذي صنع كذا، أي أنّه من الغرابة بحيث لا يرى له مثل، ولا يصحّ أن يكون التقدير: ألم تر إلى مثله، لأنّ المعنى يكون إذ ذلك: انظر إلى المثل وتعجب من الذي صنع، ولذلك أوّل المعطوف بجمله متعلّقاً بمحذوف ليكون عطف للجمل<sup>(4)</sup>.

الوجه الثالث: أن تكون للكاف في قوله (كَالَّذِي) زائدة، والتقدير: ألم تر إلى الذي حاجّ لو الذي مرّ على قرية؛ كما زيدت في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى/11]<sup>(5)</sup>؛ وعلى هذا التقدير يكون (الذي) في موضع جر لأنّه معطوف على قوله: ﴿إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: التبيان، 208/1.

(2) البحر المحيط، 301/2.

(3) ينظر: لذر المصون، 621/1.

(4) ينظر: حاشية الشهاب، 585/2.

(5) ينظر: التبيان، 208/1؛ ولذر المصون، 621/1.

(6) ينظر: البيان، 170/1.

وضعت السمين الحلبي هذا الوجه وقال بأن الأصل عدم للزيادة<sup>(1)</sup>.

للوجه الرابع: إن الكاف في قوله (كَالَّذِي) اسم بمعنى (مثل) وليس بحرف، ونسب هذا الكلام إلى الأخفش<sup>(2)</sup> ولم نجد مثل هذا الكلام في كتابه (معاني القرآن). بل إنه ذهب فيه إلى خلاف ذلك إذ ذكر بأن الكاف في قوله: (كَالَّذِي) زائدة<sup>(3)</sup>، وعلى هذا الوجه فإن الكاف في موضع جر معطوفة على قوله: (أَلَرَّكَ إِلَى الَّذِي) والتقدير: لم تر إلى الذي حاج إبراهيم أو إلى مثل الذي مرّ على قرية.

ورجح أبو حيان هذا الوجه وقال: "ومجيء الكاف اسماً... ثابت في لسان العرب وتأويلها بعيد، فالأولى هذا الوجه الأخير، وإنما عرض لهم الإشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف حملاً على مشهور مذهب البصريين، والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن<sup>(4)</sup>. ووفق السمين الحلبي شيخه في ذلك مرجحاً هذا الوجه<sup>(5)</sup>؛ وهذا الوجه هو الذي نظمنا إليه لأنه بعيد عن التكلف والإيغال في التأويل، ثم إن مجيء الكاف اسماً له شواهد كثيرة لا سبيل إلى إنكاره<sup>(6)</sup>.

كما في قول الشاعر:

هل تنهون ولن ينهى نوي شطط  
كلطعن يذهب فيه للزيت والفتل<sup>(7)</sup>

وقول الآخر:

---

(1) ينظر: لئز المصون، 621/1.

(2) م.ن.

(3) ينظر: معاني القرآن، 380/1.

(4) البحر المحيط، 302/2.

(5) ينظر: لئز المصون، 621/1.

(6) ينظر: في هذه المسألة: رصف للمباني، المالقي، 195 وما بعدها.

(7) البيت للأعشى، ينظر: ديوانه، 63.



وَبِكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كِفَاخِرٌ      ضَعُوفٌ وَلَمْ يَقْطَعْكَ مِثْلُ مُتَّعِبٍ<sup>(1)</sup>

ونكر لحد الباحثين للمحدثين وجهاً لطيفاً في تخريج هذه الآية، إذ نكر بأن قوله سبحانه: (الْمَرْكُ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِيَّتِهِ) جار مجرى للمثل، لأن الله سبحانه قد جعل ما ينكره من أخبار الأولين لمثله للناس، ولهذا جاءت للكاف في قوله: (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ) للدلالة على أن ما قبلها إنما هو مثل فُتِبَ به ما بعده به، والأمثال يشبه بعضها بعضاً؛ وإذا كان للمثبته به في قوله تعالى: (الْمَرْكُ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ) قد خلا من لفظة (مثل) فإن الكاف في قوله (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ) قد دلت على أن ما سبق إنما هو مثل، وحمل الآية هذا للمحمل أنسب إلى كلام الله من حملها على التوقف<sup>(2)</sup>.

---

(1) البيت لأمرئ القيس، ينظر: ديوانه، 44.

(2) ينظر: النحويون والقرآن، 195 وما بعدها.

رابعاً: عطف اسم على مغاير في المعنى مما لا يصح أن ينسب إلى  
المعطوف ما ينسب إلى المعطوف عليه

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿خَتَرَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾ [البقرة/7].

في قراءة المفضل الضبي رواية عن عاصم بنصب (غِشَاوَةً)<sup>(1)</sup>. وخرجت قراءة النصب  
هذه على أن الكلام محمول على المعنى أي: وجعل على أبصارهم غِشَاوَةً<sup>(2)</sup>، و(غِشَاوَةً)  
منصوب على أنه مفعول به للفعل (جعل) المضمر، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ(خَتَرَ)  
لأنه لا يتعدى بنفسه<sup>(3)</sup>.

وإضمار للفعل عند وجود دليل يدل عليه كثير مستعمل في كلام العرب<sup>(4)</sup>.

قال للفراء: "وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على  
آخره، كقولك: قد أصاب فلان المال فبنى الدور والعبيد والإماء ولللباس الحسن فقد  
نرى البناء لا يقع على العبيد والإماء... ولكنه من صفات اليسار، فحسن الإضمار  
لما عرف... وهو كثير في كلام العرب ولشعارهم... والكتاب أعرب ولقوى في  
الحجة من الشعر..."<sup>(5)</sup>.

ومما حمل على معنى فعل مضمر في الشعر على نحو هذه القراءة قول الشاعر:

ياليت زوجك قد غــــدا  
متقلداً سيفاً ورمحاً<sup>(6)</sup>

(1) ينظر: مختصر في شواذ القراءات، 2.

(2) ينظر: الفريد، 1/ ورقة 12 .

(3) ينظر: قتيبان، 23/1؛ ومشكل إعراب القرآن، 76/1؛ ومعاني القرآن وإعرابه، 81/1.

(4) ينظر: إعراب القراءات السبع وطلها، ابن خالويه، 61/1 وما بعدها والحجة في القراءات السبع، 67.

(5) معاني القرآن، 13/1 وما بعدها.

(6) هذا البيت لا يعرف قائله، ينظر: المقتضب، 51/2.

وقال الآخر:

عظفتها تَبْناً وماءً بـارداً      حتَّى شئتَ همالةً عِناها<sup>(7)</sup>

وضغف أبو علي هذا للوجه وقال: 'ولا تكاد تجد هذا الاستعمال في حال سعة واختيار'<sup>(1)</sup>.

وعلى قراءة النصب هذه تكون الجملة فعلية دالة على الحدث، في حين أنها مع الرفع تكون اسمية دالة على الثبوت<sup>(2)</sup>.

وقيل: لتنصب (غِشَاوَةً) على نزع للخافض، وإن قوله: (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ) معطوف على ما قبله والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاة، ثم حذف حرف الجر فانتصب ما بعده، وهذا كقول الشاعر:

تَمْرُونَ لِلدَّيَارِ وَلَمْ تَعْجُوا      كَلَامَكُمْ عَلَيَّ إِذَا حُرِّمَ.

أي: تمرّون بالديار؛ قال السمين الحلبي بعد أن ذكر هذا للوجه بأن حذف حرف الجرّ غير مقبوس<sup>(3)</sup>.

وقيل: يجوز أن تكون (غِشَاوَةً) اسماً وضع موضع مصدر من معنى (خَتَمَ) لأنّ الفعل (خَتَمَ) يشترك مع التغشية في الدلالة على معنى الستر فكأنه قيل: وختم تغشية، على سبيل التأكيد، وهو مثل قولك: قعدت جلوساً، وعلى هذا الوجه تكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوماً عليها<sup>(4)</sup>.

(7) لمجهول، ينظر: المقاصد النحوية، 101/3، و 181/4.

(1) الحجّة في علل القراءات السبع، 217/1.

(2) ينظر: أثر الاحتمالات الإعرابية في توجيه المعنى مجمعة حسين محمد، 128 (رسالة ماجستير).

(3) ينظر: لآثر المصون، 106/1 وما بعدها، والبيت لجرير بن الخطمي، ينظر: المقاصد النحوية، 560/2.

(4) ينظر: لآثر المصون، 106/1.

2- قوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس/71].

في نصب (وَشُرَكَاءَكُمْ) وجوه:

للوجه الأول: ذهب للفراء إلى أنه منصوب بفعل مضمر، والتقدير: فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم<sup>(1)</sup> وإنما أصبح إلى هذا للتقدير لأنه لا يقال: أجمعت شركائي؛ وإنما يقال: جمعت شركائي وأجمعت لمري<sup>(2)</sup>. وهذا كقول الشاعر:

بليت زوجك قد غدا  
متقلداً سيفاً ورمحاً<sup>(3)</sup>

قوله: (متقلداً سيفاً ورمحاً) عطف فيه للرمح على السيف في الظاهر، ولا يقال: تقلدت للرمح، كما لا يقال: أجمعت الشركاء، فيحمل انتصاب (الرمح) على إضمار فعل آخر يصلح له، كأنه قال: وحاملاً رمحاً<sup>(4)</sup>.

الوجه الثاني: إنه منصوب لأنه مفعول معه والمعنى: فاجمعوا أمركم مع شركائكم<sup>(5)</sup>، وذلك لأنه لا يجوز عطف للشركاء على ما قبله لأنه لا يقال: أجمعت شركائي، وإنما يقال: جمعت شركائي وأجمعت لمري، فلما لم يجز في اللولو العطف، جعلوها بمنزلة (مع) مثل: جاء البرد والطلياسة<sup>(6)</sup>؛ وفيما يبدو لنا أن حمل الآية على معنى الجمعية هو الأنسب لمسياق التحدي ولقل تكلفاً من تقدير فعل، لأن عدم التقدير لمولى من التقدير.

واستحسن للنحاس هذا الوجه وجعله راجحاً على الوجه الأول والذي ذكره للفراء فقال: وقول للفراء لا معنى له لأنه إن كان يذهب إلى أن للمعنى: وادعوا شركاءكم

(1) ينظر: معاني القرآن، 473/1.

(2) ينظر: شرح المفصل، 50/2.

(3) سبق تخريجه.

(4) ينظر: المقصد في شرح الإيضاح، 663/1، وعلالي الشجري، 321/2.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 349/1، والثر المصون، 54/4.

(6) ينظر: شرح المفصل، 50/2.

ليعينوكم، فصعاه (مع) وإن كان يذهب على الذعاء فقط فلا معنى لدعائهم لغير شيء<sup>(1)</sup>.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على معنى ما تقدم، لأن معنى (الجمعوا) و(الجمعوا) ولحد<sup>(2)</sup>.

فلما أدخل الشركاء مع الأمر حمله على مثل لفظه، لأن المعنى يرجع إلى شيء واحد، فهو كقولهم: شرب لبان وسمن وقط<sup>(3)</sup>.

الوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على (أمركم) على تقدير مضاف في المعطوف عليه، وللتقدير: فأجمعوا نوي الأمر منكم<sup>(4)</sup>.

3- قوله تعالى: ﴿وَجِئِلْ بِأَرْبِإِنْ هَوَ لَا قَوْمَ لَا يُقْمُونَ﴾ [الزخرف/88].

بنصب (قِيلَ) وهي قراءة الجمهور عدا عاصم وحزمه<sup>(5)</sup>.

وفي نصب قوله تعالى (قِيلَ) وجوه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (وَعِنْدَ عَلْرِ السَّاعَةِ) لأن معناه: ويعلم الساعة، فكأنه قيل: ويعلم الساعة ويعلم قيله<sup>(6)</sup>، وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه أدل على المعنى للمراد من الآية.

وقد رجح الزجاج هذا الوجه وقال: "الذي اختاره لنا أن يكون نصيباً على معنى: (وَعِنْدَ عَلْرِ السَّاعَةِ) ويعلم قيله، فيكون المعنى: إنه يعلم الغيب ويعلم قيله<sup>(7)</sup>".

(1) معاني القرآن، 473/1.

(2) م. ن، 487/2.

(3) ينظر: خزائن الأدب، 134/3.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 349/1 وما بعدها.

(5) ينظر: للكشف عن وجوه القراءات، 262/2.

(6) ينظر: البيان، 355/2 لإعراب القرآن، 820، ومشكل إعراب القرآن، 604، والقر المصون، 109/6.

(7) معاني القرآن وإعرابه، 321/4، وينظر: إعراب القرآن، 820، وحجة أبي زرعة، 155.

للوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على قوله: (سِرْمُهُمْ وَجَوَاهِرُ) أي: نسمع سرهم وجواهرهم ونسمع قبيله<sup>(1)</sup>.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على مفعول (يَكْتُبُونَ) في قوله تعالى: (وَرَسُولًا الَّذِي هُمْ يَكْتُبُونَ) والتقدير: ورسولنا لديهم يكتبون ذلك ويكتبون قبيله<sup>(2)</sup>.

للوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على مفعول (يعلمون) المحذوف، والتقدير: وهم يعلمون الحق ويعلمون قبيله<sup>(3)</sup>.

الوجه الخامس: أن يكون منصوباً على أنه مصدر نائب مناب فعله والتقدير: ويقول قبيله<sup>(4)</sup>.

وفيما يأتي جدول بالأبواب التي وردت شاهداً على عطف اسم على اسم آخر مغاير له في المعنى :

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 604/2، والذر المصون، 109/6.

(2) ينظر: البيان، 355/2، ومشكل إعراب القرآن، 604/2.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 605/2، والذر المصون، 109/6.

(4) ينظر: للبيان، 355/2.

شواهد على عطف الاسم على مغاير في المعنى مما لا يصح أن ينسب إلى  
المعطوف ما نسب إلى المعطوف عليه

ت	الآية	رقمها	السورة	للمشاهد
1	﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ بنصب (غشاة) في قراءة من قرأ.	7	البقرة	نصب (غشاة)
2	﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالنُّورَ ۗ وَالْإِنْجِيلَ ۖ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾	49	آل عمران	نصب (رسولاً)
3	﴿فَاجْبِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	71	يونس	نصب (شركاءكم)
4	﴿وَعَلَيْهِ تَلَوَّبٌ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	88	الزخرف	نصب (عليه)
5	﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِتْيَةٍ مَعَالِيٍّ وَمَنْ لَسْنَا لَهُمْ آزِفِينَ﴾	20	الحجر	نصب (من)
6	﴿وَفِي مُوسَىٰ إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾	38	الذاريات	نصب (وفي موسى)
7	﴿وَمَوْزِعٌ مِنْ قَبْلُ﴾	46	الذاريات	نصب (وقوم)
8	﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَبَايِعَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَيْتُونٌ وَنَخِيلٌ﴾	4	الرعد	نصب (وزرع)

**المبحث الثاني:**

**التوهم في عطف الأفعال**





أولاً: العطف على معنى ما تقدم

1- عطف الفعل على المصدر

أ- ما عطف على مصدر متوهم

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَكَفُّوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/42].

يجوز في موضع (تَكْفُومًا) وجهان:

الوجه الأول: للجزم على أنه معطوف على قوله: (وَلَا تَلْبِسُوا) والمعنى للنهي عن كل واحد من الفعلين<sup>(1)</sup>. وقد رجَّح أصحاب كتب إعراب القرآن هذا الوجه وجعلوه ظاهراً، فنكر الأسفريياني أن الأظهر في الآية أن يكون (تَكْفُومًا) مجزوماً بالنهي، كأنه قال: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتفوا الحق، لأن المعنى على النهي عن كل واحد من اللبس والكتمان<sup>(2)</sup>. وهذا الوجه هو الذي نميل إليه لبعده عن التأويل والتقدير ولن المعنى يحتمله فإن المراد من الآية النهي عن اللبس الحق بالباطل وكنتم الحق.

الوجه الثاني: أن يكون منصوباً بإضمار (أن) في جواب النهي بعد اللولو التي تقتضي للمعية، أي: لا تجمعوا بين لبس الحق بالباطل وكنتم<sup>(3)</sup>.

ومن ذلك قول الشاعر:

لَا تَنْتَهَ عَنْ خَلْقِي وَتَلْتَمِثْهُ

عَلَّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ<sup>(4)</sup>

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 92/1.

(2) فاتحة الإعراب في إعراب اللغات، 20.

(3) ينظر: الدرر المصون، 207/1.

(4) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: ديوانه، 130.

معناه: لا تجمع بين نهيك عن الشيء وبين إتيانك إياه<sup>(1)</sup>. و (أن) مع ما في حيزها في تكويل مصدر، ولا بد من تأويل للفعل الذي قبلها بمصدر أيضاً ليصح عطف الاسم على مثله<sup>(2)</sup> وهو عند البصريين معطوف على مصدر متوهم<sup>(3)</sup>

لما للكوفيين فيذهبون إلى أن (تَكْشُرُوا) منصوب بالصرف، وهو مصطلح كوفي يقصد به مخالفة الثاني للأول في الحكم وعدم إتيانه له في الأعراب<sup>(4)</sup>. وقد عرفه للفراء بقوله: «أن تأتي بالولو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعانتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو للصرف»<sup>(5)</sup>.

وعلى القول بالصرف فإن في الآية إشارة إلى عدم جريان للفعل الثاني على طريقة للفعل الأول، فإذا كان للفعل الأول يفيد النهي فإن الثاني ليس دليلاً في حيز النهي وإنما هو مصروف عنه، وعلى ذلك يكون المقصود ليس للنهي عن الفعلين، وإنما النهي عن الجمع بينهما بحيث يجوز عمل كل واحد منهما منفرداً عن الآخر وهذا بلا أدنى شك خلاف المقصود من الآية لأن لباس الحق بالباطل محرم وكنمان الحق محرم وليس فقط للجمع بينهما لذلك لا يمكن حمل الآية على الصرف.

وذهب للجزمي إلى أن الولو هي الناصبة للفعل بنفسها لأنها خرجت من باب للعطف، وردّه ابن الأنباري بقوله: «ولما ما ذهب إليه أبو عمر للجزمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل، لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن يدخل عليها الفاء والولو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان مذهبه»<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: التكت في كتاب في سيبويه، 717/1.

(2) ينظر: لذر المصون، 207/1.

(3) ينظر: البحر المحيط، 335/1.

(4) ينظر: المصطلح الكوفي، الدكتور: محي الدين توفيق، 24، مقال منشور في مجلة للتربية والعلم عا شباط 1979، وينظر: المصطلح النحوي، 187.

(5) معاني القرآن، 33/1.

(6) الإصناف في مسائل الخلاف، 2/556 وما بعدها، وينظر: لتتلاف للنصرة، 127.

2- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كُنْ مَعَهُمْ وَأَفْزُزْ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء/73].

ينصب (فأفوز) على أنه جواب التمني وهي قراءة الجمهور<sup>(1)</sup>؛ والعرب تنصب ما أجبته بالفاء في (ليت) لأنها تمن<sup>(2)</sup>.

ومذهب جمهور البصريين أنه منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء والمصدر المنسبك من (أن) وما في حيزها معطوف بالفاء على مصدر متوهم<sup>(3)</sup>، وللتقدير: باليتني كان لي حضور ففوز<sup>(4)</sup>.

أما للكوفيون فيذهبون إلى أنه منصوب بالخلاف<sup>(5)</sup>، وهو عامل معنوي عندهم ينصب للفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب النهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض<sup>(6)</sup>.

ومعنى الخلاف لا يتطلب تقدير (أن) بل يكون معنى خلاف للفعل المضارع للمعنى الذي قبله ناصباً له وهذا للمعنى ينتصب به الفعل كما ينتصب به الاسم، ولا علاقة له بالزمن لأن المراد هو الخلاف بين دلالة الفعل المقترن بواحد من حروف للعطف للثلاثة (الولو و لو والفاء) وبين دلالة الفعل السابق له<sup>(7)</sup>.

وذهب أبو عمرو الجرمي إلى أنه انتصب بالفاء نفسها لأنها خرجت من باب للعطف، وردّه ابن الأنباري<sup>(8)</sup>.

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 303/3.

(2) معاني القرآن، 276/1، وينظر: لمالي الشجري، 279/1.

(3) ينظر: المجيد (تح عطية)، 397.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 277/5.

(5) ينظر: المجيد (تح عطية)، 396.

(6) ينظر: المصطلح النحوي، 187.

(7) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، 241.

(8) ينظر: الإنصاف، 559/2 وما بعدها.

إن إدراج مثل هذا للعطف في باب للعطف على المعنى سببه أن المصدر المنسبك والمتوهم وإن كانا يقدّران بالمفرد، لأن سمات للعطف على المعنى تنطبق عليهما من حيث كونهما مركبين لا مفردين ولا يفهمان إلا بعد التأويل ومن حيث كون المعنى الذي يحملان عليه لا يخرج إلى اللفظ<sup>(1)</sup>.

3- قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْإِسْلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وَأَنْ أَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا زَكَاةً [الأنعام/72].

في قوله تعالى (وَأَنْ أَقِمُوا) عِدَّة وجوه:

للوجه الأول: أنه في محل نصب بفعل للقول، لأنه معطوف على قوله: (قل إن هدى الله امرأته) والتقدير: قل إن هدى الله هو الهدى وقل أقيموا<sup>(2)</sup>.

للوجه الثاني: أنه معطوف على معنى قوله: (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّتٌ) لأن نسلم<sup>(3)</sup>.

وقد أجاز سيبويه ليصال (أن) للمصدرية للنَّاصِبِ بفعل الأمر<sup>(4)</sup> قال سيبويه:

وتقول: كتبت إليه بأن قم<sup>(5)</sup> أي: بالقيام؛ وعلى هذا قلن تقدير قوله: (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّتٌ) وهو: للإسلام وإقامة الصلاة<sup>(6)</sup>. وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه أقل تكلفاً إذ هو من باب صطف المصدر للمنسبك على مثله.

للوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (اتَّخَذُوا) لأنه في معنى: أن

لَتَتَّخِذَ<sup>(7)</sup>، واستبعده السمين الحلبي بقوله: «وهو غير ظاهر»<sup>(8)</sup>.

(1) ينظر: الحمل على المعنى في العربية، 234.

(2) ينظر: التبيان، 1/508؛ ولتر المصون، 3/95.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/256؛ وينظر: إعراب القرآن، 315.

(4) ينظر: لتر المصون، 3/96.

(5) الكتاب، 3/162.

(6) ينظر: لتر المصون، 3/96.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/256.

(8) لتر المصون، 3/95.

الوجه الرابع: أن يكون في محل نصب عطفاً على المفعول الثاني المقتر للفعل (أمرنا) والتقدير: وأمرنا بالإيمان، وبإقامة الصلاة، وذكر ذلك ابن عطية<sup>(1)</sup>.

قال أبو حيان: تعليقاً على هذا الوجه: وهذا إلتباس به، إذ لا بد من تقدير المفعول الثاني لـ (أمرنا) ويجوز حذف للمعطوف عليه لفهم المعنى<sup>(2)</sup>. وذكر مكي بن أبي طالب كلاماً قريباً مما ذكره ابن عطية، إلا أنه لم يصرح بحذف المعطوف عليه، بل ذكر بأن (أن) في موضع نصب بحذف حرف الجر والتقدير: وبأن أقيموا<sup>(3)</sup> وهذا معنى قول ابن عطية إلا أن ابن عطية قد أوضح ذلك بحذف المعطوف عليه<sup>(4)</sup>. الوجه الخامس: إن الكلام في قوله: (وَأْمُرْنَا نُسَلِّمُ) محمول على معنى: قُلْ لَنَا أَسْلَمُوا. فحذف قوله: (وَأَنَّ أَتَمُوا) على هذا المعنى والتقدير: قُلْ لَنَا أَسْلَمُوا وَلَنْ لَقِيمُوا<sup>(5)</sup>.

4- قراءة أبي وزيد بن علي: «تَأْتَلُوهُمْ أَنْ يَسْلِمُوا» [الفتح/16]. بحذف للنون من (يُسَلِّمُوا) على النصب<sup>(6)</sup>.

وخرجت قراءة النصب هذه على إضمار (أن) بعد (أَنْ) وهي التي عملت النصب في الفعل (يُسَلِّمُوا) والمصدر المنسبك من (أن) وما في حيزها معطوف على مصدر متوهم، والتقدير: يكون قتال أو إسلام، أي لحد هذين؛ وهذا مذهب جمهور البصريين<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: المحرر الوجيز، 308/2.

(2) البحر المحيط، 164/4.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/256، والثر المصون، 95/3.

(4) ينظر: لثر المصون، 95/3.

(5) ينظر: التبيان، 508/1.

(6) ينظر: البحر المحيط، 94/8.

(7) ينظر: لثر المصون، 162/6.

فإنهم يقترون (أن) مضمره بعد (أو) إذا كانت بمعنى (إلا) و(حتى) كما في هذه القراءة<sup>(1)</sup>.

قال الأسفراييني: "والفعل بعد (أو) منتصب بإضمار (أن) وذلك إذا كانت (أو) بمعنى (إلى) لو (حتى) لو (إلا) وإن لم يكن في معناها فلا يجوز في ما بعدها إلا الرفع<sup>(2)</sup> ونقل عن الكسائي أنه فتر (أو) بمعنى (حتى) أي: حتى يسلموا؛ وعلى هذا للتقدير يكون قوله: (أو يُسَلِّمُوا) خبراً بوقوع القتال والإسلام، ويكون للقتال سبباً للإسلام لو يكون الإسلام غاية ينتهي للقتال عند وجوده"<sup>(3)</sup>.

ومثل القراءة من نصب للفعل المضارع بعد (أو) قول أمريء القيس:

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول مكأ لو نموت فنُعَفِّرَا<sup>(4)</sup>

أي: إلا أن نموت<sup>(5)</sup>، ويجوز أن تكون (لو) بمعنى (حتى) ويكون للتقدير: حتى نموت<sup>(6)</sup>؛ وعلى مذهب الفراء وبعض الكوفيين فإنَّ النَّصْبَ في (سَلِّمُوا) على الخلاف، وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بـ(أو) نفسها<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: المقنَّب، 28/2.

(2) فاتحة الإعراب، 20.

(3) شرح المفصل، 265/6.

(4) ديوانه، 66.

(5) ينظر: المقنَّب، 28/2.

(6) ينظر: شرح المفصل، 266/6.

(7) ينظر: الإنصاف، 2/556.

وفيما يأتي جدول بالآيات التي وردت شاهداً على عطف الفعل على مصدر متوهم:

ت	الآية	رقمها	للمسورة	الشاهد
1	﴿وَلَا تَهْرَبْنَاهُ السَّجَرَةَ نَكَّوْتَا مِنْهَا﴾ ﴿الطَّالِبِينَ﴾	35	البقرة	نصب (فتكونا) بأن مضمره على مصدر متوهم
2	﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَكَذَّبُوا الْحَقَّ﴾	42	البقرة	نصب (وتكذبوا) بأن مضمره على مصدر متوهم
3	﴿وَأَنْ تَضُرُّوهُمْ وَتَضُرُّوهُمُ الْفِتْنَةُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ مِنْ أَنْ يُضِلُّوا عَنْكُمْ﴾	271	البقرة	نصب (ويضلوا) بأن مضمره على مصدر متوهم
4	﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ نِسَاءَكُمْ مَا لَمْ تَسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	236	البقرة	نصب (أو تفرضوا) بأن مضمره
5	﴿وَأَنْ يُبَدِّلُوا مَا فِي بُحْبُوحِهِمْ لَئِنْ رَأَوْهُمُ مُشْرِقِينَ أَوْ مُخْرِجِينَ﴾	284	البقرة	نصب (يفخرجوا) بأن مضمره
6	﴿بِالْيَمِينِ كُنْتُمْ مُعْتَدِلُونَ فَلَمَّا نَزَّلْنَا عِطْمًا﴾	73	النساء	نصب (فانفوز) بأن مضمره
7	﴿كَذَلِكَ أَنْتُمْ أَنْ بَأْتُوا بِالنَّفْلَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَنْ تَفْطَرُوا﴾	108	المائدة	نصب (أو يخلقوا) بأن مضمره
8	﴿وَأَمَّا السَّائِلِينَ فَطَبَّعُوا عَلَيْهِمْ رَحْمَةً ۖ فَهُمْ أَفْوَىٰ﴾	-71 72	الأحكام	نصب (ولن أقيموها) بأن مضمره
9	﴿وَيَنْعَبُ غِطَّ قُلُوبِهِمْ وَتَرَبُّوا عَلَىٰ مَنَ بَنَاتٍ﴾	15	التوبة	نصب (ويتوب) بأن مضمره
10	﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَنَا فِي الْأَرْضِ تَفَكُّرًا لِلْمُتَلَبِّسِينَ﴾	46	الحج	نصب (فتكون) بأن مضمره
11	﴿أَنْ يُؤْمِنُوا بِمَا كُنَّا نُنْزِلُ عَنْكُمْ﴾	34	الشورى	نصب (ويؤمنوا) بأن مضمره
12	﴿فَقَالُوا هُمْ أَنْ يُلَاحِظُوا فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ﴾	16	الفتح	نصب (فيملحوا) بأن مضمره
13	﴿إِنْ يَأْكُلُوا مِنْهُ لَمْ يَضُرُّهُمْ شَيْءٌ﴾	37	محمد	نصب (ويخرج) بأن مضمره



ب- ما عطف على مصدر صريح منكور في الجملة

1- قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾

[البقرة/245]. في قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب (فَيُضَاعِفَهُ) (1).

وخرّجت قراءة للنصب هذه بوجهين:

للوجه الأول: أن يكون قوله: (فَيُضَاعِفَهُ) معطوفاً على معنى (يُقْرِضُ) دون لفظه، والمعنى: من ذا الذي يكون منه قرض فتضعيف من الله تعالى (2).

والوجه نصبه له لأنه حملة على المعنى، ولضمر بعد لفاء (أن) ليكون مع الفعل مصدراً، فتعطف مصدراً على مصدر، فلما أضمرت (أن) نصبت للفعل... فلما كان معنى صدر الكلام المصدر جعل الثاني المعطوف بالفاء مصدراً ليعطف مصدراً على مصدر فاحتاج إلى إضمار (أن) لتكون مع الفعل مصدراً فنصب للفعل، فالفاء عاطفة للترتيب على أصلها في باب العطف (3).

للوجه الثاني: أن يكون جواباً للاستفهام على المعنى لأنّ المستفهم عنه وإن كان المقرض في اللفظ فهو عن الإقراض في المعنى، فهو في معنى: يُقْرِضُ الله أحداً فيضاعفه؟! وإنما كان جواباً للاستفهام على المعنى دون اللفظ، لأنّ المستفهم عنه في اللفظ المقرض وليس للقرض (4). وذكر بعض النحويين أنّ الاستفهام إذا كان عن المسند إليه الحكم وليس عن الحكم فإنه لا يجوز نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد لفاء في جواب الاستفهام، وردّ أبو حيان هذا القول، وذكر بأنّ هذا محجوج بهذه القراءة المتواترة (5).

(1) ينظر: لنشر في القراءات العشر، 172/2.

(2) ينظر: البيان، 164/1.

(3) مشكل إعراب القرآن، 133/1 وما بعدها.

(4) ينظر: التبيان، 194/1، والجوهري، 624/2.

(5) ينظر: البحر المحيط، 61/2.

2- قراءة لي عمرو: «نَعَسَى اللّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَنْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيَصْحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ فَادْمِغْ» • وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿المقدمة/52-53﴾.

ينصب (وَيَقُولُ) مع اللول<sup>(1)</sup> وفي نصب (وَيَقُولُ) وجوه:

لوجه الأول: أن يكون معطوفاً على (الفتح) وهو مصدر، والذي سوغ عطف الفعل على المصدر هو أن (تَقُولُ) فعل منصوب بـ (أن) مضمرة، و(أن) مع الفعل في تقدير مصدر، فيكون بذلك قد عطف مصدراً على مصدر<sup>(2)</sup>، وهذا كقول الشاعرة:

لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ وَتَقْرَأُ عِنْدِي      لِحَبِّ إِلَهِ مِنْ لَبِيسِ الشَّفَوفِ<sup>(3)</sup>

لوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (أَنْ يَأْتِيَّ) لأنه محمول على تقديم (أن) بعد (عسى) فعطف قوله: (تَقُولُ) على هذا المعنى<sup>(4)</sup>، والتقدير: فعسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول للذين آمنوا. وعلى هذا التقدير تكون (عسى) تامة لأنها أسندت إلى (أن) وما في حيزها فلا تحتاج إلى ربط<sup>(5)</sup>.

قال أبو حيان: وهذا الذي يسميه النحويون العطف على التوهم، يكون للكلام في قالب فيقتره في قالب آخر<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، 191/2.

(2) ينظر: التبيان، 296/1؛ وإعراب القرآن، 289؛ ومشكل إعراب القرآن، 228/1.

(3) هذا البيت لميسون الكلاية، زوج معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - ينظر: الحماسة البصرية، 72/2.

(4) ينظر: التبيان، 444/1؛ والجواهر، 627/2.

(5) ينظر: الذر المصون، 545/2.

(6) البحر المحيط، 521/3؛ وينظر: للمجدد (تح صلية)، 583.

وذهب العكبري إلى أنه لا يجوز عطف (وَيَقُولُ) على لفظ (أَنْ يَأْتِي) لأن قوله: (أَنْ يَأْتِي) خبر (عسى) وفيه ضمير يعود إلى اسم (عسى) لما (يَقُولُ) فليس فيه ضمير يعود إلى (عسى) فلا يصح عطفه على الخبر لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه<sup>(1)</sup>.

لوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على لفظ (أَنْ يَأْتِي) للواقع خبراً عن (عسى) على تقدير ضمير محذوف في (يَقُولُ) والتقدير: ويقول للذين آمنوا به<sup>(2)</sup>.

لوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على قوله: (صَبِحُوا) قال أبو البركات الأتباري: وفي هذا الوجه بُعد وهو مع بعده جائز<sup>(3)</sup>.

لوجه الخامس: أن يكون معطوفاً على لفظ (يَأْتِي) على أن (أَنْ يَأْتِي) في تأويل مصدر وقع بدلاً من اسم (عسى) و(عسى) تامة<sup>(4)</sup>، وعلى ذلك يكون عطف مصدر على مصدر والذي نطئن إليه هو الوجه الثاني لأنه على ما فيه من تأويل تقديم (أن) بعد (عسى)، لا أنه أقل الوجوه تكلفاً فهو من عطف المصدر المنسبك على مصدر مثله.

3- قوله تعالى: ﴿فَلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف/29].

في عطف قوله: (وَأَقِيمُوا) وجوه:

لوجه الأول: أن يكون معطوفاً على موضع (القسط) على المعنى<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: التبيان، 444/1.

(2) ينظر: التبيان، 444/1.

(3) البيان، 296/1.

(4) ينظر: التبيان، 444/1.

(5) ينظر: التبيان، 563/1.

لأن (لَقِطَ) مصدر ينحل لحرف مصدري مع فعل لمر، فعطف (وَأَقِيمُوا) على هذا المعنى، والتقدير: قل لمر ربي بأن لقسطوا وأقيموا؛ والمصدر ينحل لـ(أن) وفعل الأمر كما ينحل لـ(أن) وللعلل الماضية والمضارع<sup>(1)</sup>.

للوجه الثاني: ذهب للزمخشري إلى أن (أَقِيمُوا) هو مقول لقول محذوف والتقدير: وقل أقيموا وجوهكم أي: لقسطوا عبادته؛ وهو معطوف على قوله: (أَمَرَ رَبِّي) المقول لـ(قل) للملفوظ به<sup>(2)</sup>.

للوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على فعل لمر محذوف تقديره: فاقبلوا وأقيموا<sup>(3)</sup>.

للوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على جملة (أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ) وجاز عطف الأمر على الخبر لأن قوله: (قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ) قول، والأمر لا يكون إلا كلاماً والكلام قول، وكأنه قال: يقول ربي لقسطوا وأقيموا، فعطف (وَأَقِيمُوا) على هذا المعنى<sup>(4)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن هذا الوجه هو من أقل الوجوه تكلفاً ولا سيما أن عدداً من العلماء لجأوا عطف الجملة الانشائية على الخبرية<sup>(5)</sup>.

4- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى/51]. بنصب (رُسُلٍ) وهي قراءة للجمهور غير نافع<sup>(5)</sup>.

وفي نصب (رُسُلٍ) وجوه:

(1) ينظر: لذر المصنوع، 257/3.

(2) ينظر: لكشاف، 361.

(3) ينظر: لتبيل، 563/1؛ ولذر المصنوع، 257/3.

(4) ينظر: لذر المصنوع، 257/3؛ وحاشية الشهاب، 270/4.

(5) ينظر: مغني اللبيب، 631.

(5) ينظر: لكشاف عن وجوه القراءات، 253/2.

لوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (إِلَّا وَحْيًا) لأنه في تقدير: أن يرسل رسولاً، و (أن) مع الفعل في تقدير مصدر معطوف على (وَحْيًا) فهو من عطف المصدر على المصدر<sup>(1)</sup>.

قال ابن السراج: **قـ** (أن) مع الفعل بمنزلة للمصدر، فإذا نصبت فقد عطفت لسمّاً على اسم ولو لا أنك لضمرت (أن) ما جاز أن تعطف للفعل على الاسم لأن الأسماء لا تعطف على الأفعال ولا تعطف الأفعال على الأسماء<sup>(2)</sup>.

وقيل إن (يُرْسِلُ) معطوف على معنى (وَحْيًا) لأن (وَحْيًا) مصدر مقتر بـ (أن) والفعل والتقدير: إلا بأن يوحى إليه لو أن يرسل<sup>(3)</sup>.

ونقل سيبويه هذا الوجه عن شيخه الخليل إذ قال: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل:

﴿وَمَا كَانَ بِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ أَوْ يَرْسِلُ رُسُلًا فَيُوحِي

بِأُذُنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه

للكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لما قال: **إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ**

كان في معنى: **إِلَّا أَنْ يُوْحِي**؛ وكان (أَنْ يُرْسِلُ) فعلاً لا يجري على (إِنَّا) فالجري على

(أن) هذه كقوله قال: **إِنَّا أَنْ يُوْحِي** لو يرسل لأنه لو قال **إِلَّا وَحْيًا** وإلا أن يرسل كان

حسناً، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على (أن)...<sup>(4)</sup>

(1) ينظر: البيان، 2/351؛ وشرح التصريح، 4/170.

(2) الأصول، 2/149.

(3) ينظر: مشکل إعراب القرآن، 1/647؛ والثر المصون، 6/88.

(4) للكتاب، 3/49؛ وينظر: إعراب القرآن، 805؛ ومعاني القرآن وإعرابه، 4/306.

لوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير الذي يتعلق به (مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ) لأنه في تقدير: لو يكلمه من وراء حجاب، وهذا الفعل للمقتَر معطوف على (وَحَيًّا) والمعنى: إنا نوحى لو إسماع من وراء حجاب لو إرسال رسول<sup>(1)</sup>.

قال للعكبري: 'ولا يجوز أن يكون [أَنْ يُرْسِلَ] معطوفاً على (أَنْ يُكَلِّمَهُ) لأنه يصير معناه: ما كان لبشر أن يكلمه الله ولا أن يرسل إليه رسولا وهذا فاسد؛ ولأن عطفه على (أن يكلم) الموجودة يدخله في صلة (أن) و (إِلَّا وَحَيًّا) يفصل بين بعض للصلة وبعض، لكونه منقطعاً'<sup>(2)</sup>.

الوجه الثالث: ذكر ابن الحاجب أن قوله: (أَنْ يُرْسِلَ) بالنصب لصله: لو ذا إرسال، وهو معطوف على (وَحَيًّا) ولما حنف المضاف وجاءت (أن) والفعل في موضع المصدر، جاز حنف (أن)<sup>(3)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن الوجه الأول هو قل هذه الوجوه تكلفاً لمبعده عن التأويل والتقدير، ولأنها على المعنى.

(1) ينظر: لذر المصون، 88/6.

(2) التبيين، 1136/2، وينظر: البيان، 351/2.

(3) ينظر: لمالي ابن الحاجب، 115/1.

وفيما يأتي جدول بالآيات التي وردت شاهداً على عطف الفعل على مصدر صريح:

ت	الآية	رقمها	المسورة	الشاهد
1	(وَمَا كَانَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَا كَرِهَ اللَّهُ نِسَاءَ الَّذِينَ آمَنُوا)	167	البقرة	نصب (فتتبرأ)
2	(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّيسَ وَيُرِيدُ لِيُكَمِّلَ إِلَيْكُمْ الْكَمَالَ)	185	البقرة	نصب (لتكملوا)
3	(مَنْ ذَا الَّذِي يَحْلِفُ بِاللَّهِ قُرْصَانًا بِفُتَاهِهِ)	245	البقرة	نصب (يضاعفه)
4	(وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرًا لَكُمْ وَلَقَدْ كَانَ قَوْلُكُمْ يَدًا)	126	آل عمران	نصب (واتضمنن)
5	(وَمَعَى مِرْغَطٌ لِلْفَيْنِ * وَلَكُمْ أَمَلٌ الْإِنْجِيلِ)	47-46	المائدة	نصب (وليحكم)
6	(فَتَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ الْيَقِينُ أَنْ تَأْتِيَنَّكَ أَسْرُومٌ مِنْ غِيَابٍ تَبِيعُوا عَلَى مَا أَسْرَفْنَا فِي أَنْفُسِكُمْ يَاسِينَ * يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا)	-52 53	المائدة	نصب (ويقول)
7	(يُوحِي بِفَضْلِهِ إِلَى بَعْضِ زُخْرِفِ الْقَوْلِ غُرُورًا وَكَرْهًا * رَأَيْكَ مَا ضَلُّوا وَمَنْ يَمُرُّ مَتَا بَنِي إِدْرِيسَ * وَلَقَدْ سَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكَ قَدْرًا وَلَوْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ حَسْبُكَ مَا يُلْقِي إِلَيْكَ)	-112 113	الأنعام	نصب (ولتصفى)
8	(قُلْ أَسْمِعْ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْفَارُ)	29	الأعراف	نصب (واقهوا)
9	(فَهَلْ تَأْتِي مِنْ شَيْءٍ يَسْتَفْهِمُونَ أَلَا أَنْزَلْنَا)	53	الأعراف	نصب (فستفهموا)
10	(لَوْ أَنَّ لِي كَرْمُ فَرَةٍ أَنْ آتِيَنِي إِلَى مَرْكَبٍ مُشَكَّدٍ)	80	هود	نصب (لو لوى)
11	(هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)	52	يُوحْيِي	نصب (يهدوا)
12	(بَلْ كَذَّبَتْ بِطَافِكُمْ عَلَى الْبَاطِلِ فِيمَكُمُوعَةٌ)	18	الأنبياء	نصب (فيهمه)
13	(وَمَنْ آتَانِي أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ بِسَرَاتٍ وَلَيْدِيكُمْ مِنْ رَحْمَتِي)	46	الروم	نصب (الينيقكم)
14	(الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَهُدًى)	6	مبا	نصب (ويهدي)
15	(لَوْ أَنَّ لِي كَرْمُ فَتَاكِينَ مِنَ النَّصِيِّينَ)	58	الزمر	نصب (فأكون)
16	(وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُبَايِعُونَ)	35	الشورى	نصب (ويعلم)
17	(وَمَا كَانَ يُبَيِّنُ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَجْهًا أَنْ مِنْ مَرَدٍّ * حِجَابٍ أَنْ يُرْسِلَ رَسُولًا)	51	الشورى	نصب (يرسل)

2- عطف مصدر صريح على فعل منصوب بـ (أن) مضمرة لتأوله به

وذلك في قوله تعالى: ﴿كَأَبُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لَتُنذِرَ بِهِ وَيُكَفِّرَ﴾ [الأعراف/2].

يجوز في إعراب قوله: (وَيُكَفِّرَ) عذة لوجه:

الوجه الأول: أن يكون في محل نصب عطفاً على محل (لَتُنذِرَ) في المعنى، لأن محله للنصب<sup>(1)</sup>.

الوجه الثاني: أن يكون منصوباً على المصدر بفعل من لفظه معطوف على (لَتُنذِرَ) والتقدير: وتذكر ذكرى<sup>(2)</sup>.

الوجه الثالث: أن يكون منصوباً بالعطف على محل للهاء في قوله (بِهِ)<sup>(3)</sup>.

الوجه الرابع: أجاز العكبري أن يكون حالا من ضمير النَّصْب في قوله: (أَنْزَلْنَا)

وجملة (لَتُنذِرَ بِهِ) معترضة<sup>(4)</sup>، ولم يرتض للمتمين للحلبي هذا الوجه ورده بقوله: "وهذا سهو، فإنَّ اللوا مائعة من تلك، وكيف تدخل اللوا على حال صريحة"<sup>(5)</sup>.

الوجه الخامس: وقيل هو في موضع رفع بالعطف على (كَأَبُ)<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: للثر المصون، 230/3.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 326.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/481، والبيان، 1/353.

(4) ينظر: التبيان، 1/555.

(5) للثر المصون، 230/3.

(6) ينظر: إعراب القرآن، 336.



الوجه السادس: أن يكون موضع رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه نكرى<sup>(1)</sup>.

الوجه السابع: أن يكون في موضع جر بالعطف على (الشئ) لأنه في معنى الإنذار، فتعطف على هذا المعنى<sup>(2)</sup>، والوجه الأول هو الذي نطمئن إليه لأنه من عطف المصدر على المصدر، إلا أنه عبر عن (النكرى) بالمصدر الصريح لأن (النكرى) صفة ثابتة للكتاب، أما الإنذار فليس صفة للكتاب وإنما فيه آيات لذلك، ومن هنا ناسب استعمال المصدر الصريح الدال على الثبات مع (النكرى) لكونه صفة ثابتة.

3- عطف الفعل على فعل متوهم من مشتق ليتم التجانس بين المتعاطفين

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْيَتَامَىٰ مَلَائِكَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَأَفْضَلُوا مِن مِّنَآمِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة/125].

في قراءة الجمهور عدا نافع وابن عامر (أَفْضَلُوا) بصيغة الأمر<sup>(3)</sup>.

وخرجت قراءة الأمر هذه على جعل قوله: (وَافْضَلُوا) معطوفاً على معنى

قوله (مَلَائِكَةً) لأن فيه معنى الأمر، والتقدير: ثوبوا واتخذوا<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: للبيان، 353/1.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 481/1.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر، 167/2.

(4) ينظر: للثر المصون، 64/1.

ولجاز بعضهم أن يكون قوله: (وَأَتَّخِذُوا) معطوفاً على قوله تعالى:

﴿يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة/122]،

هذا إذا كان الخطاب لبني إسرائيل، أي: لذكروا نعمتي واتخذوا<sup>(1)</sup>.

واستبعد أبو حيان هذين الوجهين، وذكر بأن قوله: (وَأَتَّخِذُوا) هو معمول

لقول محنوف، وللتقدير: وقلنا اتخذوا؛ وهذا إذا كان الخطاب في (اتَّخِذُوا) موجهاً

لسيدنا إبراهيم عليه السلام. وذريته، أو لنبيينا محمد ﷺ وأئمة<sup>(2)</sup>.

وقيل إن قوله: (اتَّخِذُوا) كلام مستأنف. قطع من الأول، فمعطف جملة على جملة<sup>(3)</sup>.

وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه بعيد عن تكلف التقدير وحمل الكلام

على غير ظاهره، ثم إن للمعنى بحتمله، فبعد ما بين الله سبحانه حال البيت الحرام

بأنه تعالى قد جعله قبلة للناس وحرماً آمناً مستأنف للكلام ولمرهم بأن يتخذوا من

مقام إبراهيم عليه السلام مصلى.

2- قال تعالى: ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ

يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [آل عمران/170].

يجوز في إعراب قوله: (وَيَسْتَبْشِرُونَ) أربعة لوجه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على قوله: (فَرِحِينَ) لأن الفعل (تَسْتَبْشِرُونَ) في

تأويل الاسم، وللتقدير: فرحين ومستبشرين<sup>(4)</sup>.

(1) م. ن.

(2) ينظر: البحر المحيط، 552/1.

(3) ينظر: إعراب القرآن، 139، والتبيان، 113/1.

(4) ينظر: لئز المصون، 258/2، والمجدد (تح عطية)، 248.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على الاسم (فَرِحِينَ) لأنه في تأويل للفعل فهو بمعنى (يفرحون) وقد عطف للفعل (يَسْتَبْشِرُونَ) على هذا للمعنى، وقد نكر هذا الوجه العكبري<sup>(1)</sup>.

ورجح السمين الحلبي الوجه الأول على هذا الوجه الذي ذكره العكبري إذ قال: والتقدير الأول لولى، لأن الاسم وهو (فَرِحِينَ) لا ضرورة بنا إلى أن نجطه في محل فعل مضارع حتى نتأول الاسم به، والفعل فرع عليه، فينبغي أن يرد إليه<sup>(2)</sup>. الوجه الثالث: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: وهم يستبشرون ولولو للحال، والجملة الاسمية حال من ضمير (فَرِحِينَ) لو من ضمير المفعول في (آتاهم)<sup>(3)</sup>.

الوجه الرابع: أن يكون مستأنفاً، ولولو عطف للجملة الفعلية على الاسمية<sup>(4)</sup>.

وهذا الكلام المتقدم ذكره في الآية يمكن أن يقال في قوله تعالى: ﴿وَجِيهَانِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُتَرَبِّينَ ۖ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ۚ﴾ إل عمران/45-46. فهي مثله.

3- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء/1].

نكر المعربون في عطف قوله (وَخَلَقَ) وجوهاً:

(1) ينظر: التبيان، 310.

(2) لقر المصون، 258/2.

(3) ينظر: التبيان، 310/1، والمجيد (تح عطية)، 248.

(4) ينظر: لقر المصون، 258/2.

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (وَاحِدَةً) لأنه بمعنى الفعل والتقدير: من نفس وخت، أي: لفردت<sup>(1)</sup>.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على فعل محذوف، والتقدير: من نفس واحدة أنشأها لربّتها وخلق منها زوجها، وإنما حذف هذا الفعل لدلالة المعنى عليه؛ وقد ذكر هذا الوجه للزمخشري<sup>(2)</sup>. وإنما لجأ للزمخشري إلى هذا الوجه لمراعاة الترتيب الوجودي، لأنّ خلق حواء قبل خلق الناس<sup>(3)</sup>.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على صلة (الَّذِي) وهي قوله: (خَلَقَكُمْ) ولما كانت اللولو لا تقتضي ترتيباً زمنياً على الصحيح جاءت هنا على أحد محاملها في تقدّم المعطوف على المعطوف عليه، لأنّ خلق حواء كان قبل خلق الناس<sup>(4)</sup>، وفي هذا الكلام ردٌّ على للزمخشري الذي تكلف لبقاء المعطوف متأخراً بأن قدر معطوفاً عليه قبلها متقدماً على المعطوف في الزمان والتقدير عنده: من نفس واحدة أنشأها وخلق منها زوجها<sup>(5)</sup>.

قال السمين الحلبي ردّاً على كلام الزمخشري: "ولا حاجة إلى ذلك لأنّ اللولو لا تقتضي ترتيباً على الصحيح"<sup>(6)</sup>.

4- قوله تعالى: إِنَّ الْمُذْكَبِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا [الحديد/18].  
في عطف قوله: (وَأَقْرَضُوا) وجوه:

(1) ينظر: لئز المصون، 295/2.

(2) ينظر: للكشاف، 214 وما بعدها.

(3) ينظر: لئز المصون، 295/2.

(4) المجيد (نح عطية)، 282.

(5) م. ن.

(6) لئز المصون، 295/2.

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى اسم للفاعل في قوله: (الْمُصَدِّقِينَ) لأن (ال) بمعنى (الَّذِينَ) واسم للفاعل بمعنى الفعل<sup>(1)</sup> "لأنه لما وقع صلة لـ (ال) حل محل الفعل"<sup>(2)</sup> والتقدير: إن الذين تصدقوا وقرضوا.

ولم يرتض أبو حيان هذا الوجه وقال: "ولا يصح أن يكون معطوفاً على (الْمُصَدِّقِينَ) لأن المعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بمعطوف وهو قوله: (الْمُصَدِّقَاتِ) ولا يصح أيضاً أن يكون معطوفاً على صلة (ال) في (الْمُصَدِّقَاتِ) لاختلاف الضمائر، إذ ضمير (الْمُصَدِّقَاتِ) مؤنث، وضمير (وَأَقْرَضُوا) مذكر"<sup>(3)</sup>.

وتابع السمين الحلبي شيخه في اعتراضه إذ قال: "وهو فاسد لأنه يلزم للفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي"<sup>(4)</sup>. وذكر أبو البركات الأنباري أن قوله: (الْمُصَدِّقَاتِ) لا يكون فاصلاً بين الصلة والموصول، لأنه بمعنى: واللاتي تصدقن<sup>(5)</sup>.

الوجه الثاني: أن يكون معترضاً بين اسم (إن) وخبرها وهو قوله: (رضاعاً لهم). "وجاز هذا الاعتراض لأنه يؤكد الأول، وإذا كان الاعتراض يؤكد الأول كان جائزاً، كقول الشاعر:

ألا هل أتاهم والحوادثُ جمةً      بأنْ لمرأ القيسِ بنِ ثَمَلَكِ يبقراً.

فقوله: والحوادثُ جمةً، اعتراض بين للفعل وهو (أتاهم) والفاعل وهو (بأنْ لمرأ القيسِ) إلا أنه لما كان ذلك مؤكداً للمعنى، كان جائزاً"<sup>(6)</sup>.

(1) لقيان، 1209/2؛ وينظر: البيان، 442/2؛ وفتحة الإعراب، 200، والمقصد، 1153/2.

(2) ينظر: لئو المصون، 279/6.

(3) لبحر المحيط، 222/8؛ وينظر: المعطف في العربية، 86.

(4) لئو المصون، 279/6.

(5) ينظر: البيان، 422/2.

(6) م، والبيت من شواهد ابن جني في الخصائص، 335/1، ونسبه لأمرئ القيس، ولم نجده في ديوانه.

ونكر العكبري أن قوله: (وَأَقْرَضُوا) إنما كان معترضاً بين إن وخبرها ، لكي لا يعطف الماضي على اسم للفاعل<sup>(1)</sup>؛ واعترض عليه السمين الحلبي بأن اسم للفاعل متى وقع صلة لـ (ال) صلح للأزمة الثلاثة<sup>(2)</sup>.

الوجه الثالث: أن يكون صلة لموصول محذوف لدلالة (ال) في (المُضَدِّقِينَ) وَالْمُضَدِّقَاتِ عليه، كأنه قيل: إن المصنِّقين والمصنِّقات والذين قرضوا؛ واختار أبو حيان هذا الوجه<sup>(3)</sup>.

والذي نطمئن عليه هو أن قوله: (وَأَقْرَضُوا) معطوف على اسم للفاعل (المُضَدِّقِينَ) لأن اسم للفاعل في قوة للفعل، بل هو فعل عند الكوفيين<sup>(4)</sup>، فقوله سبحانه: (إِنَّ الْمُضَدِّقِينَ وَالْمُضَدِّقَاتِ) هو في معنى: إن الذين تصدقوا وللاتي تصدقن؛ فعطف قوله: (وَأَقْرَضُوا) على هذا المعنى؛ وإنما عدل عن التماثل بين المتعاطفين فلم يقل: إن المصنِّقين والمصنِّقات والمقرضين، إلى هذا الأسلوب الذي يدل على أن الصدقة لازمة ثابتة وأن التصدق وصفهم العام للثابت فهي متكررة على جهة الثبوت بخلاف الإقراض فإنه ليس ثابتاً ثبوت الصدقة ولذا لم ترد صفة الإقراض بالصيغة الاسمية في القرآن الكريم<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: التبيان، 1209/2.

(2) ينظر: لذر المصون، 279/6.

(3) ينظر: البحر المحيوط، 222/8.

(4) ينظر: في هذه المسألة: المصطلح الكوفي، 36.

(5) على طريق التفسير البنياني، دغاضل السمرقاني، 272/1.

5- قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَرَا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِتٍ وَيَبْسُضُونَ﴾ [المك/19]

قوله: (يَبْسُضُونَ) فعل معطوف على اسم للفاعل (صَفَائِتٍ) والمسوَّخ لذلك هو أن الكلام محمول على المعنى، والتقدير عند أبي البقاء: يصفقن ويقبضن<sup>(1)</sup>؛ وقد لجاز النحويون عطف الفعل على الاسم إذا كان في معناه<sup>(2)</sup>. وقدَّره السمين الحلبي بـ(قبضات) لأنَّ للفعل مؤول بالاسم، ولم يرتض تقدير أبي البقاء إذ قال: "وقول أبي البقاء: معطوف على اسم للفاعل حملاً على المعنى أي: يصفقن ويقبضن ... لا حاجة إلى تقديره (يصفقن ويقبضن) لأنَّ الموضع للاسم فلا يؤوله بالفعل"<sup>(3)</sup>.  
قال أبو حيان: "ومثل هذا العطف فصيح، وعكسه جائز، إلا عند السهيلي فإنه يبيع نحو قوله:

بَات يُغْشِيهَا بَعْضٌ بِقَسِرٍ      يقصد في أسوقِها وحائر<sup>(4)</sup>

ويثار للصيغة الاسمية في (صَفَائِتٍ) على الصيغة الفعلية هو للإشارة إلى اختلاف الدلالة وذلك لأنَّ دلالة الفعل غير دلالة الاسم، فالفعل يدل على الحدوث والتجند، والاسم يدل على الثبوت... فإذا اقتضى المقام الحدوث جيء بالفعل، وإذا اقتضى الثبوت جيء بالاسم، فجاء بـ(صَفَائِتٍ)... على صيغة الاسم للدلالة على الثبوت، وذلك لأنَّ الطَّيْر يصفَّ جناحه عند الطيران وهي الحالة الثابتة، وجاء بـ(يَبْسُضُونَ) على الفعل لأنَّ القبض حالة ليست ثابتة<sup>(5)</sup>.

(1) انظر: التبيان، 1233/2.

(2) ينظر: شرح التصريح، 1499/3؛ والنحو لقرني، 491.

(3) للثر المصون، 346/6.

(4) البحر المحيط، 297/8، وينظر: ارتشاف الضرب، 664/2؛ والبيت لمجهول لا يعرف قائله،

ينظر: المقاصد النحوية، 174/4.

(5) معاني النحو، 231/3.

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿... يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِأَبْلِ هَامُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا هُنَّ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمَرِّ وَزَوْجِهِ...﴾ [البقرة/102]

في تخريج قوله تعالى: (فَيَتَعَلَّمُونَ) وجوه من الإعراب: فقد رجَّح الفراء أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (إِنَّمَا هُنَّ فِتْنَةٌ)<sup>(1)</sup>، لأنه بمعنى: فلا تتعلم السحر فيأبون فيتعلمون ما يضرهم؛ وقد استحسن الزجاج هذا الوجه إذ قال: وهذا قول حسن<sup>(2)</sup>.

وذهب العكبري إلى أنه معطوف على قوله: (وَمَا يُعَلِّمَانِ) من غير أن يكون داخلاً في النفي، لأنَّ قوله: (وَمَا يُعَلِّمَانِ) وإن كان منفياً لفظاً إلا أنه موجب في المعنى لأنَّ المعنى: يعلمان للناس السِّحْرَ بعد قولهما: إِنَّمَا هُنَّ فِتْنَةٌ فَيَتَعَلَّمُونَ<sup>(3)</sup>. وقد ارتضى الزجاج هذا الوجه وقال: والأجود في هذا أن يكون عطفاً على (يُعَلِّمَانِ فَيَتَعَلَّمُونَ) واستغنى عن ذكر (يُعَلِّمَانِ) لما في الكلام من الدليل عليه<sup>(4)</sup>. كما رجَّحه السمين الحلبي وجعله من أظهر الوجوه<sup>(5)</sup>. ولجاز للفراء أن يكون معطوفاً على قوله: (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ) إذ قال: " (فَيَتَعَلَّمُونَ) ليست بجواب

(1) ينظر: معاني القرآن، 64/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 164/1.

(3) ينظر: التبيان، 100/1، والثر المصون، 234/1.

(4) معاني القرآن وإعرابه، 164/1.

(5) ينظر: الثر المصون، 324/1.



لقوله: (وَمَا يَعْلَمَانِ) إنما هي مردودة على قوله: (يَعْلَمُونَ النَّاسَ السَّحِرَ) فيتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم فهذا وجه...<sup>(1)</sup> وقد اعترض للزجاج هذا القول وقال بأنه خطأ<sup>(2)</sup>

ونكر للنحاس كلاماً مثل ذلك إذ قال: «وقول للفراء: إنه نسق على (يَعْلَمُونَ) غلط لأنه لو كان كذا لوجب أن يكون (فيتعلمون منهم) فقوله: (منهما) يمنع أن يكون التقدير: «ولكن الشياطين كروا يعلمون الناس السحر فيتعلمون»<sup>(3)</sup>.

وذهب سيبويه إلى أنه معطوف على قوله: (كروا) وذلك في قوله: «وقال عنه: (فَلَا تَكْفُرْ يَتَعْلَمُونَ) فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالوا لا تكفر فيتعلمون، ليجعل كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على (كفروا فيتعلمون)<sup>(4)</sup>؛ وقصد سيبويه أن قوله: (يَتَعْلَمُونَ) ليس جواباً لقوله: (فَلَا تَكْفُرْ) لأنه لو كان كذلك لكان منصوباً في جواب النهي لأن كفر من نهى للملك أن يكفر ليس سبباً لتعلم من يتعلم<sup>(5)</sup>. وذهب للنحاس إلى أن من أحسن ما قيل في تخريج قوله: (يَتَعْلَمُونَ) أنه كلام مستأنف<sup>(6)</sup>؛ ونكر أبو البركات الأنباري أن حمله على الاستئناف هو أحسن الأوجه<sup>(7)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن هذا الوجه الذي ذكره النحاس ووافق عليه أبو البركات الأنباري هو أقل هذه الوجوه تكلفاً وأقربها إلى واقع اللغة.

(1) معاني القرآن، 64/1.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 164/1.

(3) إعراب القرآن، 136.

(4) للكتاب، 38/3.

(5) ينظر: لئز المصون، 324/1.

(6) ينظر: إعراب القرآن، 136.

(7) ينظر: اللبيان، 114/1.

## 5- عطف للفعل على معنى فعل متوهم من الشرط وجوابه

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَكُذِّبُوا بِمَا لَكَ مِنَ الْبَرِّ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَتُضِيَ إِلَهُهُمْ أَجْلُهُمْ فَتَلَوْنَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [يونس/11].

في إعراب قوله تعالى: (فَتَلَوْنَ) ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى الشرط وجوابه في قوله: (وَكُذِّبُوا بِمَا لَكَ مِنَ الْبَرِّ) لأنه في معنى النفي وفي قوته، فكأنه قيل: لا نعجل بل نذرهم<sup>(1)</sup>.

ولم يرتض أبو البقاء العكبري عطفه على (يَعْمَهُونَ) وقال: "ولا يجوز أن يكون معطوفاً على (يَعْمَهُونَ) إذ لو كان ذلك لدخل في الامتناع الذي تقضيه (لو) وليس كذلك لأن التعجيل لم يقع، وتركهم في طغيانهم وقع"<sup>(2)</sup>.

وردّ عليه السمين الحلبي بقوله: "إنما يتم هذا الردّ لو كان معطوفاً على (يَعْمَهُونَ) فقط باقياً على معناه، وقد تقدّم أن الكلام صار في قوة: لا نعجل لهم الشر فنذرهم؛ فيكون معطوفاً على جملة النفي لا على الفعل الممتنع وحده حتى يلزم ما قال"<sup>(3)</sup>.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على جملة مقترنة والتقدير: ولكن نملهم فنذر<sup>(4)</sup>.

الوجه الثالث: أن يكون جملة مستأنفة، أي: فنحن نذر الذين لا يرجون لقاءنا<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: حاشية الشهاب، 17/5؛ والذر المصون، 11/4.

(2) التبيان، 667/2؛ وينظر: حاشية الشهاب، 17/5.

(3) الذر المصون، 11/4.

(4) ينظر: التبيان، 667/2.

(5) ينظر: الذر المصون، 11/4.

ثانياً: للعطف على مغاير في الإعراب

1- عطف فعل منصوب بـ(أن) مضرة على آخر مرفوع متوهم فيه التنصب

ومن ذلك:

1- قراءة عاصم: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ رَبِّي مُوسَى﴾ [غافر/36-37]. بتنصب (فَأَطَّلِعَ) <sup>(1)</sup>.

وخرجت قراءة للتنصب هذه بعدة لوجه:

فذهب للفراء أن التنصب في (فَأَطَّلِعَ) هو على جعله جواباً لـ(لَعَلَّ) <sup>(2)</sup>؛ لأن (لَعَلَّ) عنده قد ضمنت معنى (ليت) أو أنه يسوغ للتنصب في جواب (لَعَلَّ) لقربها من (ليت) من حيث كون للكلام معها ليس خبراً لـ(ليت) <sup>(3)</sup>، ولستشهد للفراء على نصب الفعل في جواب (لَعَلَّ) بقول الرازي:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ ثَوَلَاتِهَا      وَبَلَّلْنَا لِلْمَلَةِ مِنْ لَمَتِهَا  
فَنَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

فنصب (فَنَسْتَرِيحُ) على جواب (لَعَلَّ) <sup>(4)</sup>.

ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب منصوب، وتلوا قراءة للتنصب بأن (لَعَلَّ) ثربت معنى (ليت) لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني <sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: للكشف عن وجوه القراءات، 244/2.

(2) ينظر: معاني القرآن، 9/3، والبيان، 331/2.

(3) ينظر: شرح التصريح، 104/2، 164؛ ووصف المباني، 374؛ والحق في القراءات السبع، 315.

(4) ينظر: معاني القرآن، 9/3، والبيت لمجهول لم نقف على قتله.

(5) شرح التصريح، 167/4؛ وينظر: شرح الأشموني، 457/3.

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (نَاطِلَع) منصوب لأنه جواب الأمر في قوله: (ابن لي) فنصب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء، والمعنى: إن ثبت لي أطلع<sup>(1)</sup>، كقول الشاعر:

يا ناطي سيري حَقّاً فسبحاً إلى سليمان فَنَسْتَرِيحاً<sup>(2)</sup>

فنصب (فستريحا) لأنه جواب الأمر<sup>(3)</sup>.

وذهب أبو حيان إلى أن (نَاطِلَع) معطوف على قوله (أَبْلَغ) على التوهم لأن خبر (العل) جاء مقروناً بـ(أن) في النظم كثيراً وفي النشر قليلاً، فمن نصب توهم أن للفعل المرفوع للوقع خبراً كان منصوباً بـ(أن)، والعطف على التوهم كثير وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء ولمكن تخريجه عليه خرج<sup>(4)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن الظاهر من هذه الأقوال هو ماذهب إليه الفراء من أن (نَاطِلَع) منصوب لأنه وقع في جواب الترجي، لأن ذلك وارد بالسماع كالبيت المتقدم الذي استشهد به الفراء، وكقراءة عاصم: ﴿لَعَلَّكَ بُرَكِّي﴾ ❁ أَيْ يَدْرِكُ فَتَنْفَعُ الدَّارِكِي [عبس/3-4] بنصب (فَتَنْفَعُ)<sup>(5)</sup>، وهذه الشواهد كافية لأن يحقاس عليها نصب للفعل المضارع في جواب الترجي غير آبهين لمنع البصريين لأن ذلك وارد بالسماع؛ ويعضد كلامنا هذا ماذكره أبو حيان من أنه سمع للجزم بعد الترجي،

(1) ينظر: التبيان، 1120/2، للنز المصون، 42/6.

(2) البيت لأبي نجم المجيلي، ينظر: المقاصد النحوية، 387/4.

(3) ينظر: المقاصد النحوية، 387/4.

(4) البحر المحيط، 446/7، وينظر: حاشية الشيخ ياسين بهامش كتاب مغني اللبيب، 626/1.

(5) ينظر: النشر في القراءات العشر، 298/2.

وقال: وفي هذا دليل على صحة مذهب للفراء ومن وفقه<sup>(1)</sup>، وقال ابن النّاطم:  
"ويجب قبوله لثبوته سماعا كقراءة حفص عن عاصم..."<sup>(2)</sup>.

2- قراءة من قرأ: ﴿وَكُأُوْلَٰئِكَ هُمُ الْفٰكِهُنَا﴾ [القلم/9].

بنصب (فَكِهْنُوا) نقلها سيبويه في الكتاب عن هارون<sup>(3)</sup>.

وخرّجت قراءة للنّصب هذه على أنّ قوله: (فَكِهْنُوا) معطوف على التّوهم  
على توهم للنطق بـ(أن) مكان (لو) لأنّ (لو) مصدرية فيتوهم وقوع (أن) موقعها،  
ونصب الفعل بها<sup>(4)</sup>.

وإنّما كانت (لو) مصدرية لأنها جاءت بعد فعل دال على التّمني وهو قوله:  
(وَكُأُوْلَٰئِكَ) وإنّما إذا وقعت بعد التّمني كانت مصدرية بمعنى (أن)<sup>(5)</sup>.

قال للصّبّان: فهو عطف على للمعنى، وهو عطف التّوهم فهما واحد... لكن  
لا يعبر في القرآن بعطف التّوهم<sup>(6)</sup>.

وقال للناميني: "الذي يظهر أنّ (كُذِّهْتُوا) منصوب بأن مضمرة جوازا  
والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من (لو) وصلتها فهو من  
عطف مصدر على مصدر آخر، هذا هو الذي ينبغي أن يقال فإنّه تخريج ماث على  
القواعد"<sup>(7)</sup>.

---

(1) ينظر: لرشاف الضرب، 3/6؛ وشرح التصريح، 4/167.

(2) شرح ابن النّاطم، 487.

(3) ينظر: للكتاب، 3/36.

(4) ينظر: لآل المصون، 6/351 وما بعدها؛ وحاشية للشهاب، 237، 9.

(5) ينظر: شرح الكافية، 4/464.

(6) حاشية للصّبّان، 4/50.

(7) حاشية للمروقي، 1/587.

وقيل: انتصب (فَيُدْهِنُوا) على أنه جواب التمني للمفهوم من الفعل (وَكُونُوا) <sup>(1)</sup>، وإلى هذا الوجه أشار العكبري في قوله: «وفي بعض المصاحف بغير نون على للجواب» <sup>(2)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن هذا القول الأخير أي لَنْ (فَيُدْهِنُوا) منصوب على أنه

جواب التمني للمفهوم من الفعل (وَكُونُوا) هو قُلْ هذه الوجوه تكلفا وأقربها إلى وقوع

للغة، لأنَّ للفعل (وَكُونُوا) في قوَّة (ليت) من حيث دلالته على التمني، بل هو أحد من (ليت) على ذلك.

2- عطف فعل منصوب بـ(لَنْ) مضمرة على فعل مجزوم بأداة جزم

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَكَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ

جَاهِلُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران/142].

بنصب (يَعْلَمُ) وهي قراءة للجمهور <sup>(3)</sup>.

وقيل في تخريجها: إِنَّ (يَعْلَمُ) في قوله: ﴿يَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾ منصوب بأن

مضمرة بعد اللولو للمقتضية للجمع، كما في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي:

لا تجمع بينهما <sup>(4)</sup>؛ والتفسير في الآية: لظننتم أن تدخلوا الجنة ولم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين.

(1) ينظر: لذر المصون، 355/6.

(2) التبيان، 1234/2.

(3) ينظر: البحر المحيط، 71/3.

(4) ينظر: لذر المصون، 219/2؛ والمجيد (تح طوية)، 199.

قال العكبري: "ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو قُترت لولو بس (مع) صحَّ  
المعنى والإعراب" (1).

وهذا للتخريج جار على مذهب البصريين، ولما على مذهب الكوفيين فإنَّ  
(تَعْلَمَ) منصوب بالصرف (2)، يريدون به مخالفة الثاني للأول في الحكم ومن ثمَّ عدم  
إتباعه له في الإعراب (3).

وقيل: إنَّ (تَعْلَمَ) مجزوم لأنه معطوف على قوله: (وَلَمَّا يَعْلَمِ) ولكنه فتح  
ولم يكسر لالتقاء الساكنين، لأتباع حركة اللام في (تَعْلَمَ) (4).

وضعف لبو البركات الأنباري هذا الوجه وقال: "والوجه هو الأول" (5).  
وما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ للفعل (تَعْلَمَ) منصوب بالصرف، هو الذي  
نطمئن إليه فكلهم أقرب إلى وقع اللغة منه إلى الصنعة النحوية.

2- قراءة الحسن البصري: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ يَنْبِ مَهْجَرًا إِلَى اللَّهِ وَمَسْوُلًا  
ثُمَّ يَنْصِبْكَ الْمَوْتُ فَقَدْ وَجَّحَ أَجْرًا عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء/100]. ينصب (يَنْصِبْكَ) (6).  
وخرَّجت قراءة للنصب هذه على إضمار (أن) قبل (يَنْصِبْكَ) وقصبه  
بها، وهو معطوف على معنى الشرط لا على لفظه، كما يعطف بالواو

(1) التبيان، 295/1.

(2) ينظر: النثر المصون، 219/2.

(3) المصطلح الكوفي، 24.

(4) ينظر: الجوهري، 931/3.

(5) البيان، 223/1.

(6) ينظر: المحاسب، 195/1.

والفاء<sup>(1)</sup>؛ فهو من عطف المصدر على مصدر متوهم، كقولك: أكرمني وأكرمك؛ أي: ليكن منك إكرامٌ ومني<sup>(2)</sup>.

قال ابن جني معقباً على قراءة الحسن: "وليس هذا بالسهل، وبابه الشعر لا القرآن، ولشد أبو زيد فيه:

سَلَرْتُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ      وَلَحَقَ بِالْحَجَّازِ فَلَمَسْتَرِيحَا

والآية أقوى من هذا لتقدم الشرط قبل المعطوف<sup>(3)</sup>.

وهو بقصد أن نصب للفعل المضارع بـ(أن) مضمرة يكون بعد اللو والفاء في جواب الأشياء الثمانية التي منها (الأمر والنهي والنفي والاستفهام ...) <sup>(4)</sup>.

ونصب للفعل بأن مضمرة في غير تلك المواضع يعدّ ضرورة كالبيت المتقدم<sup>(5)</sup>؛ وكقول طرفة بن العبد:

لَمَّا هَضْبَةً لَا يَنْزِلُ لَذْلُ وَسْطِهَا      وَيُلَوِّي إِلَيْهَا الْمَسْتَجِيرُ فَيَعْصِمَا<sup>(6)</sup>

ولجاز الكوفيون نصب (يُدْرِكُكَ) لاعتبار آخر وهو أن للفعل يجوز فيه الرفع والنصب والجزم إذا وقع بعد اللو والفاء<sup>(7)</sup>، كما في قول الشاعر<sup>(8)</sup>:

---

(1) ينظر: التبيين، 385/1.

(2) ينظر: حاشية الشهاب، 338/3.

(3) المحتسب، 195/1، والبيت للمغيرة بن حنين التميمي، ينظر: المقاصد النحوية، 390/4.

(4) ينظر: تفصيل ذلك: شرح المفصل، 246/7.

(5) ينظر: اللز المصون، 420/2.

(6) ديوانه، 43.

(7) ينظر: شرح التصريح، 197/4؛ وحاشية الشهاب، 338/3.

(8) البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر: الحماسة البصرية، 83/2 (ولم نجده في ديوانه).



ومن لا يقنم رجله مطمئناً فثبتها في مستوى الأرض يزلقي

وقاسوا عليها (ثم) فأجروها مجرى للفاء والاولو<sup>(1)</sup>.

والذي نطمئن إليه هو ما ذهب إليه اللكوثيون لأنّ منهمهم في ذلك لقرب إلى المنهج الوصفي وهو بعيد عن التأويل والتقدير، ثمّ إنّ ورود هذه للظاهرة في القرآن الكريم يكفي دليلاً لثبوتها، لأنّ القرآن الكريم هو الخلق بأن تكون لسايبه وتركيبه المثال الذي يقتدى به وينحى نحوه<sup>(2)</sup>.

3- عطف فعل مجزوم على آخر مرفوع على توهم اسم للشرط موصولاً.

ومن ذلك قراءة قبل\*: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعْ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف/90]، بإثبات

الياء في (يَتَّبِعْ)<sup>(3)</sup>.

وخرجت هذه للقراءة بوجود:

لوجه الأول: أن (مَنْ) بمعنى (الذي) ولذلك رفع (يَتَّبِعْ) لأنّه صلة لـ (مَنْ) وعطف (وَيَصْبِرْ) على معنى للكلام، لأنّ (مَنْ) وإن كانت بمعنى (الذي) إلّا أنّ فيها معنى للشرط، ولذلك تدخل الفاء في خبرها<sup>(4)</sup>، لما فيها من الإبهام، والإيهام مضارع للشرط فتجزم (وَيَصْبِرْ) حملاً على معنى للشرط<sup>(5)</sup>.

---

(1) ينظر: شرح الصريح، 197/4.

(2) نحو القرآن، 7.

\* هو قبل بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المكي (ت 291هـ) قرأ على عبد الله بن كثير وكان من أصحابه ومن جهته انتشرت قراءته، ينظر: معجم الأدباء، يافوت الحموي، 5/ص 11.

(3) ينظر: للكشف، 18/2.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 391/1؛ والبيان، 44/1، والملخص في إعراب القرآن، 67.

(5) ينظر: للكشف، 18/2.

قال أبو حيان: "وذلك على التوهم، كأنه توهم أن (مَنْ) شرطية، و(نَنْتِي) مجزوم<sup>(1)</sup>."

ولم يرتض السمين الحلبي كلام شيخه وقال: "وهذه عبارة فيها غلط على القرآن، فينبغي أن يقال فيها: مراعاة للشبه اللفظي ولا يقال للتوهم<sup>(2)</sup>."

للوجه الثاني: أن هذه القراءة جاءت على لغة بعض العرب الذين يجرون للفعل للمعتل مجرى التصحيح فيقولون: لم يأتي زيدٌ ولم يقضي، والقياس لم يأت ولم يقض، بحذف الياء للجزم<sup>(3)</sup>

وعلى ذلك خرجت القراءة على أن (مَنْ) شرطية جازمة و(نَنْتِي) فعل مجزوم بحذف الضمة المقترنة على الياء<sup>(4)</sup>

وإنما تجوز هذه اللغة عند سيبويه وسائر النحويين في ضرورة الشعر<sup>(5)</sup>، كما في قول الشاعر:

لم يأتك والأبناء تنمي      بما لاقت لبونُ بني زياد<sup>(6)</sup>

وضعف مكِّي بن أبي طالب هذا الوجه بقوله: "وفي هذا ضعف لأنه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشعر<sup>(7)</sup>"، وقال أبو البركات الأنباري: "وكلا الوجهين ليس بقوي في القياس<sup>(8)</sup>".

---

(1) البحر المحيط، 338/5.

(2) لذر المصون، 212/4.

(3) ينظر: إعراب القراءات، 316/1، والحجة في القراءات السبع، 198.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 391/1، والبيان، 44/1.

(5) إعراب القراءات، 316/1.

(6) البيت لقيس بن زهير العبسي، ينظر: المقاصد الفحوية، 230/1.

(7) مشكل إعراب القرآن، 391/1.

(8) البيان، 45/1.

الوجه الثالث: لَنْ (مَنْ) بمعنى (الذي) و(نَتَيَّ) صلتها، والفعل (صَيَّرَ) مرفوع لأنه معطوف على (نَتَيَّ) إِلَّا لَنْ للضمّة حذفت منها استخفافاً<sup>(1)</sup>، واستبعد مكّي بن أبي طالب هذا الوجه<sup>(2)</sup>.

وفي ظننا لَنْ للوجه الثاني هو الأولى بالأخذ لأن حمل القراءة على لغة مسموعة من العرب أولى من التمثل في التأويلات البعيدة وهذا ما ذهب إليه أبو حيان إذ قال: "والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (نَتَيَّ) مجزوماً على لغة وإن كانت قليلة، ولا يرجع إلى قول أبي علي، قال: وهذا مما لا يحمل عليه لأنه إنما يجيء في الشعر لا في الكلام؛ لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنه لغة"<sup>(3)</sup>.

4- عطف فعل مجزوم على آخر منصوب بـ(أن) على توهم عدم وجود (أن) في أول الكلام ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران/64].

لجاز للكسائي<sup>(4)</sup>، والفرّاء<sup>(5)</sup>، الجزم في قوله: (أَلَّا نَعْبُدَ وَلَا نُشْرِكَ) على توهم سقوط (أن) في أول الكلام.

(1) ينظر: لذر المصون، 4/212.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 1/391.

(3) البحر المحيط، 5/338.

(4) ينظر: معاني القرآن، 1/100 وما بعدها.

(5) ينظر: معاني القرآن، 1/220.

قال أبو جعفر للنحاس: "لأنهم لا يحصل منه شيء، ولكن مذهب سيبويه أنه يجوز في (تَعَبَّدَ) وما بعده الجزم على أن تكون (أن) مفسرة بمعنى (أي) كما قال عز وجل: ﴿أَنْ أَمْسُوا﴾ [ص/6]. وتكون (لا) جازمة<sup>(1)</sup>.

ونكر الزجّاج كلاماً قريباً من ذلك إذ قال: "ولو كان (أَلَّا تَعَبَّدَ إِلَّا اللَّهَ) بالجزم لجاز، على أن يكون (أن) كما فسرنا في تأويل (أي)، ويكون (أَلَّا تَعَبَّدَ) على جهة النهي، وللمنهي هو الناهي في الحقيقة كأنهم نهوا أنفسهم<sup>(2)</sup>. وأجاز ذلك مكّي بن لبي طالب<sup>(3)</sup>.

2- قراءة الحسن والأشهب العقيلي: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَكْثَرُ مُوسَى وَعَوْمَهُ لِيَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرُكَ وَإِيَّاهُكَ﴾ [الأعراف/127]. بجزم (وَيَذَرُكَ)<sup>(4)</sup>.

وخرّجت قراءة الجزم هذه على أن قوله: (وَيَذَرُكَ) معطوف على التوهم، كأنه توهم جزم (يفسدوا) في جواب الاستفهام فعطف عليه بالجزم، كقوله: (فَأَصْلَحَ وَاتَّكَفَى) [المنافقون/10]<sup>(5)</sup> وكقول عمرو بن معد يكرب<sup>(6)</sup>:  
دعني فلذهب جتياً  
يوماً وأكفك جتياً.

(1) إعراب القرآن، 206.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 359/1؛ وينظر: المجيد (تح عطية)، 108.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 162/1.

(4) ينظر: المحتسب، 256/1.

(5) اللز المصون، 325/3.

(6) شعر عمرو بن معد يكرب اللبيدي، 185.

جزم (لَكَفَكَ) للمعطوف على جواب الأمر (فَأَذْهَبَ) على توهم عدم وجود  
للفاء، لأنها لو لم تدخل فيه لكان مجزوماً<sup>(1)</sup>.

إِلَّا أَنْ الْعُطْفَ عَلَى التَّوَهُّمِ يُقَالُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ لِلْكَرِيمِ كَمَا فِي هَذَا الْبَيْتِ، لَمَّا  
إِذَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ لِلْكَرِيمِ فَيُقَالُ فِيهِ الْعُطْفُ عَلَى الْمَعْنَى<sup>(2)</sup>.

وذهب ابن جني إلى أن قوله: (وَيَذَرُكَ) مرفوع إلا أن للضمّة قد تركت فيه  
للتخفيف، كما في قراءة أبي عمرو: (بَأْمَرِكُمْ) بإسكان الراء مستقلاً للضمّة عند  
توالي الحركات<sup>(3)</sup>.

وفيما يبدو لنا أن جزم (وَيَذَرُكَ) هو لإرادة معنى للجزاء فضلاً عن معنى  
للتعليل، أي أن (وَيَذَرُكَ) عطف بالجزم على جواب الاستفهام المنصوب بأن  
مضمرة بعد لام التعليل لإرادة معنى للتعليل والجزاء معاً، وللتقدير: أنذر موسى  
وقومه للإبصار إنك إن تفعل ذلك (يَذَرُكَ وَآلِهَتَكَ)؛ فعبّر عن هذا المعنى بهذا  
الإيجاز المعجز.

3- قراءة الجمهور غير أبي عمرو: «رَبِّ لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ  
فَأَصْلَحَ وَتَأْتِي مِنَ الصَّالِحِينَ» [المنافقون/10]. بجزم (وَأَكُنْ)<sup>(4)</sup>.

ذكر سيبويه أنه سأل شيخه للخليل عن عطف (وَأَكُنْ) للمجزوم على  
(فَأَصْلَحَ) المنصوب في هذه الآية فقال: «هذا كقول زهير:

(1) ينظر: الحمل على المعنى في العربية، 231.

(2) ينظر: حاشية الشهاب، 349/4؛ وينظر: روح المعاني، 26/9.

(3) ينظر: المحتسب، 258/1.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر، 290/2.

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فإنما جرّوا هذا لأنّ الأول قد يدخله اللبّاء فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد انبثوا في الأول للّبّاء، فكذلك هذا لما كان للفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ولا فاء فيه تكلّموا بالثاني وكأنّهم قد جزموا فعلى هذا توهموا هذا<sup>(1)</sup>.

أرد سيبويه أنّهم كما جرّوا (سابق) على تقدير دخول اللّبّاء في (مدرك) لأنّه خبر (ليس) كذلك جزموا (وأكنّ) على تقدير أنّ الأول مجزوم ولا فاء فيه وهذا كثير الوقوع<sup>(2)</sup>.

فقال للعطف على المضارع الواقع جواباً للطلب على العطف على خبر (ليس) المنصوب فكما أنّ خبر (ليس) توهم فيه وجود اللّبّاء مع خلوها فقد توهم في الآية خلو المعطوف من الفاء مع وجودها<sup>(3)</sup>.

ولم يرتض بعض الباحثين هذا الوجه الذي ذكره سيبويه بحجّة أنّ للشأن في الآية مختلف عمّا في بيت زهير، لأنّ (سابق) في البيت قد جرّ على توهم وجود عامل غير موجود وهو اللّبّاء في خبر (ليس) وليس في الآية عامل متوهم وجوده<sup>(4)</sup>. وفي الحقيقة إنّ هذا الكلام ينقصه الدقّة لأنّ سيبويه كان دقيقاً في قياسه إذ إنّ هناك رابطاً ما بين الآية وبيت زهير الذي استشهد به وقد أوضح ذلك السمين الحلبي فقال: "تخفيض (ولا سابق) عطفاً على (مدرك) الذي هو خبر (ليس) على توهم زيادة اللّبّاء فيه لأنّه تنكّر جرّ خبرها باللّبّاء المزيّدة وهو عكس الآية للكريمة

---

(1) الكتاب، 100/3؛ والبيت لزهير بن أبي سلمى؛ ينظر: ديوانه، 170، ونسبه سيبويه في أحد المواضع لصرمة الأنصاري، ينظر: الكتاب، 165/1؛ وينظر: شرح أبيات سيبويه، المرزباني، 53/1.

(2) ينظر: فاتحة الإعراب، 27.

(3) ينظر: للتوهم في كتاب سيبويه، 246.

(4) ينظر: للنحويون والقرآن، 192 وما بعدها.

لأنه في الآية جزم على توهم سقوط لفاء وهنا خفض على توهم وجود الباء، ولكن للجمع توهم ما يقتضي جواز ذلك، ولكنني لا أحب هذا النمط مستعملاً في القرآن، فلا يقال: جزم على التوهم لقبحه لفظاً<sup>(1)</sup>. وخزج الفراء جزم (وَأَكُنْ) بوجه قريب مما ذكره سيبويه إذ قال: يُقال: كيف جزم (وَأَكُنْ) وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك أن الفاء لو لم تكن في (فَأَصَدَّقَ) كانت مجزومة فلما رددت (وَأَكُنْ) ردت على تأويل للفعل لو لم تكن فيه للفاء<sup>(2)</sup>، وكذلك فعل الأخفش<sup>(3)</sup>.

والى ذلك ذهب ابن هشام فنكر بأن (وَأَكُنْ) معطوف على (فَأَصَدَّقَ) على تقدير إسقاط لفاء، وجزم (أَصَدَّقَ)؛ وقال: ويسمى ذلك العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم<sup>(4)</sup>؛ لما في القرآن الكريم فلا يقال ذلك لبشاعة اللفظ، وإن كان المعنى صحيحاً أي: توهم ما ليس موجوداً موجوداً<sup>(5)</sup>.  
وقيل: إن (أَكُنْ) معطوف على محل (فَأَصَدَّقَ) الواقع جواباً للطلب وهو منصوب بـ(إن) مضمرة بعد الفاء، والمصدر المنسبك من (إن) وصلتها مبتدأ وقد حذف خبره، والجملة الاسمية واقعة جواباً لشرط مقدر والتقدير: إن أخرتني فتصنفي ثابت ولكن<sup>(6)</sup>.

(1) لذر المصون، 323/6؛ وينظر: إعراب القراءات، 369/2.

(2) معاني القرآن، 160/3.

(3) ينظر: معاني القرآن، 226/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب، 553؛ والجوهر، 930/3.

(5) ينظر: حاشية للموقفي بهامش المغني، 892/2.

(6) ينظر: حاشية الصبان، 443/3؛ وحاشية للشهاب، 184/9.

ونسب هذا الوجه إلى أبي علي الفارسي<sup>(1)</sup>، وبه قال مكي بن أبي طالب<sup>(2)</sup>، وردّ ابن جني هذا الوجه لأنّ لفاء رابطة وليس عاطفة<sup>(3)</sup>.

وقيل: إنّ مراد أبي علي ومن وافقه من العطف على الموضع هو العطف على الموضع لمتوهم إلاّ أنّه عبّر عن ذلك بالعطف على الموضع فراراً من لفظة (لنتوهم) لأنّه لا يقال في القرآن الكريم<sup>(4)</sup>.

وقد فرّق أبو حيّان بين العطف على الموضع والعطف على التوهم فذكر بأنّ العامل في العطف على الموضع موجود ولثّره مفقود، أمّا العطف على التوهم فالعامل فيه مفقود ولثّره موجود<sup>(5)</sup>.

من المعروف أنّ المعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب، غير أنّ للبيان الأسمى قد عدل عن التماثل بين للمتعاطفين في الإعراب لسرّ لطيف لا مسيل إليه مع التماثل وهو "إنّ المعطوف عليه يراد به السبب والمعطوف لا يراد به السبب، فإنّ (أَصْلَحَ) منصوب بعد فاء السببية، ولّمّا المعطوف فليس على تقدير الفاء ولو أراد السبب لنصب ولكنه جزم لأنّه جواب للطلب... فجمع بين معنيي التعليل والشرط"<sup>(6)</sup>.

وقد حام حول هذا للمعنى عدد من المعربين كسيبويه والفرّاء وابن هشام حين ذكروا بأنّ جزم (أَكَّنَ) على نيّة إسقاط لفاء من جواب (الولا) إلّا أنّ الصنعة النحوية وتكلف تقدير العامل قد حالاً دون أن ينتبهوا على ذلك صراحة.

(1) ينظر: لذر المصون، 323/6.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 737/2.

(3) ينظر: شرح اللع، 370/2.

(4) ينظر: روح المعاني، 103/28؛ وحاشية الشهاب، 184/9.

(5) ينظر: لبحر المحيط، 371/8.

(6) معاني النحو، 230/3 وما بعدها؛ وينظر: لمسات بيانية للمؤلف نفسه، 140.



ثالثاً: العطف على مغاير في الدلالة الزمنية

## 1- عطف فعل ماض على مضارع

ومن ذلك:

1- قراءة من قرأ: ﴿وَإِذَا أَوَّلَىٰ لَشَيْءٍ فِي الْأَرْضِ لِغُسْفٍ فِيهَا وَيَهْلِكُ الْحَرْتُ  
وَالنَّسْلُ﴾ [البقرة/205]، برفع (وَيَهْلِكُ)<sup>(1)</sup>.

وقيل في تخريجها إن رفع (وَيَهْلِكُ) على الاستئناف، أو على إضمار مبتدأ،  
والتقدير: وهو يهلك<sup>(2)</sup>.

ويجوز أن يكون (وَيَهْلِكُ) معطوفاً على معنى قوله: (سَعَى) لأنه بمعنى  
(يسعى) والتقدير: وإذا تولى يسعى؛ لو أن يكون معطوفاً على (يُحْجِبُكَ) في قوله  
تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُحْجِبُكَ قَوْلُهُ...) [البقرة/204]<sup>(3)</sup>.

والذي نطمئن إليه هو القول بأنَّ للفعل (وَيَهْلِكُ) معطوف على لفظ للفعل  
(سَعَى) دونما حاجة إلى تأويله بالمضارع، لأنه يجوز على الصحيح عطف الفعل  
للماضي على المضارع والمضارع على الماضي وقد أقر ذلك نخاة مشهورون<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: البحر المحيط، 125/2.

(2) ينظر: التبيان، 167/1؛ والذر المصون، 506/1.

(3) التبيان، 167/1.

(4) ينظر تفصيل ذلك: شرح للتصريح، 499/3.

2- قوله تعالى: ﴿أَبُودُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ فُحِيلٍ وَأَعْنَابٍ  
تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾  
[البقرة/266].

في تخريج قوله: (وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ) وجوه .

ف قيل: إن الواو للحال، وجملة (وَأَصَابَهُ) في محل نصب حال من (أحد)  
و(قد) مقدرة، والتقدير: وقد أصابه<sup>(1)</sup>.

ويجوز أن يكون قد وضع للفعل الماضي (أَصَابَهُ) موضع المضارع لأنه في  
معنى: ويصيبه الكبير كقوله تعالى: ﴿يَقْدِمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾  
[هود/98]. أي: فيوردهم النار<sup>(2)</sup>.

وقيل: إن عطف (وَأَصَابَهُ) محمول على المعنى، لأن المعنى: ليؤد أحدكم  
أن لو كانت له جنة فأصابه الكبير<sup>(3)</sup>.

والى ذلك ذهب للزمخشري فقال: 'يقال: وندت أن يكون كذا وندت لو كان  
كذا، فحمل العطف على المعنى، كأنه قيل: ليؤد أحدكم لو كانت له جنة وأصابه  
الكبير'<sup>(4)</sup>.

وهذا الوجه فيه تأويل المضارع بالماضي، ليصح عطف الماضي عليه<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: التبيان، 218/1.

(2) ينظر: اللز المصون، 643/1.

(3) ينظر: التبيان، 218/1؛ واللز المصون، 643/1.

(4) الكشاف، 151.

(5) اللز المصون، 643/1.

وردَ أبو البقاء هذا الوجه وقال: "وهو ضعيف إذ لا حاجة إلى تغيير اللفظ مع صحة معناه"<sup>(1)</sup>، وفيما يبدو لنا أن القول الأول على ما فيه من تكلف تقدير (قد) لو تأويل الماضي بالمضارع هو أقرب هذه الوجوه إلى المعنى المراد، لأن حمل جملة (أَصَابَهُ) على معنى للحالية هو الأنسب لسياق الآية لأن المراد بيان حاله إذ ذاك؛ والفعل (أَصَابَهُ) لا يدل على زمن مقيد بل زمانه مطلق، لما فيه جاء بصيغة الماضي لما في صيغة الماضي من الدلالة على التحقق - والله أعلم - .

3- قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَرْجَمَنَّ فِي السَّمَاءَاتِ وَتَخْسِفُ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل/87].

استشكل المعربون عطف الفعل الماضي في قوله: (فَتَرْجَمَنَّ) على صيغة المضارع في قوله: (يُنْفَخُ) فذهب الفراء إلى أن المسموع لذلك هو أن للكلام عند قوله: (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ) محمول على المعنى لأن معنى قوله: (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ) هو: وإذا نفخ في الصور ففزع؛ فالكلام محمول على معنى للشرط بـ(إذا)؛ و(إذا) يصلح معها الماضي والمضارع<sup>(2)</sup>.

وذهب أبو البقاء إلى أن الفعل الماضي (فَتَرْجَمَنَّ) في معنى المضارع، أي: فيفزع<sup>(3)</sup>. وعبر عن المستقبل بصيغة الماضي مع أنه لم يقع بعد، للإشارة إلى تحقق وقوعه لا محالة، وهذه فائدة وضع الماضي موضع المستقبل<sup>(4)</sup>.

(1) التبيان، 218/1.

(2) ينظر: معاني القرآن، 300/2 وما بعدها؛ وينظر: إعراب القرآن، 631.

(3) ينظر: التبيان، 1014/2.

(4) ينظر: البحر المحیط، 93/7.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج/25].

يجوز في تخريج، قوله: (وَيَصُدُّونَ) وجوه تبعاً لتوجيه (الواو)، فإذا كانت

عاطفة فإنّ قوله: (وَيَصُدُّونَ) يكون معطوفاً على المعنى، لأنّ المعنى: إنّ الكافرين

والصّائتين<sup>(1)</sup>؛ أو يكون المعنى: إنّ الذين يكفرون ويصدّون، على أنّ قوله: ﴿كَفَرُوا﴾

محمول على معنى المضارع. أو: إنّ الذين كفروا وصدّوا ؛ على أنّ (صَدُّونَ)

محمول على معنى الماضي<sup>(2)</sup>.

ويجوز أن يكون عطف المضارع على الماضي لأنّ المضارع لا يقصد به

الدلالة على زمن معين وإنما يراد به الإستمرار، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَطَمُوا قُلُوبَهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد/28]<sup>(3)</sup>؛ وكقولك: فلان يحسن إلى الفقراء؛ أي:

إنّ إحسانه مستمر لهم<sup>(4)</sup>.

ولجاز أبو البقاء أن تكون (الواو) حالية، وعلى ذلك فإنّ جملة (صَدُّونَ)

تكون حالاً من فاعل ﴿كَفَرُوا﴾<sup>(5)</sup>.

وردّه السمين الحلبي بقوله: "وهو فاسد ظاهر، لأنّه مضارع مثبت وما كان

كذلك لا تدخل عليه الواو، وما ورد منه على قلته مؤول فلا يحمل عليه القرآن"<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 3/1341 وإعراب القرآن، 1566 ومشكل إعراب القرآن، 2/489.

(2) ينظر: التبيان، 2/222.

(3) ينظر: لذر المصون، 5/139؛ وروح المعاني، 17/125.

(4) ينظر: روح المعاني، 7/125.

(5) التبيان، 2/222.

وعلى هذين الوجهين فإن خبر (إن) محذوف دلّ عليه آخر الآية والتقدير:  
إنّ الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله معذبون<sup>(2)</sup>.

ولجاز بعضهم أن تكون (اللو) في (وَصَلُّونَ) زائدة في خبر (إن) والتقدير: إنّ الذين كفروا يصدون<sup>(3)</sup>.

ويأتي هذا وفقاً لمذهب الكوفيين الذين أجازوا وقوع الواو زائدة ووافقهم في ذلك الأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين ؛ وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك<sup>(1)</sup>.

وفيما يبدو لنا أنّ القول بأنّ للفعل المضارع (صَلُّونَ) لا يقصد به الدلالة على زمن معين وإنما يراد به الإستمرار هو أقلّ هذه الوجوه تكلفاً و أدلّها على المعنى المقصود من الآية لأنّ في إثارة صيغة المضارع في صدّ الكافرين عن سبيل الله إشارة إلى أنّ صدّهم مستمر إلى قيام الساعة؛ ولذلك لم يتطابق المعطوف مع المعطوف عليه في الدلالة للزمنية لأنّ للتطابق يفقد هذا المعنى.

---

(1) ينظر: لثر المصون، 139/5.

(2) ينظر: البيان، 173/2.

(3) م. ن، وينظر: لثر المصون، 193/5.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، 456/2.

## نتائج الدراسة



لقد انتهى البحث إلى نتائج ملموسة يمكن إيجازها فيما يأتي:

- إنَّ التَّوَهُّمَ معناه للتَّخِيلُ والظَّنُّ، وليس معناه للخطأ كما زعم عدد من النُّحاة المتأخرين والمحدثين فذهبوا إلى إنكار وقوعه في اللِّغَةِ، بحجَّة أنَّ سيبويه عبَّر عنه في موضعين من كتابه بـ(الغلط) غير أنَّ سيبويه لم يكن يريد بـ(الغلط) للخطأ، وإنَّما أراد به التَّوَهُّمَ لأنَّ الغلط كما نكر لأصحاب المعجمات "هو وضع الشيء في غير موضعه ويمكن أن يكون صواباً" وهو ضرب من الظَّنِّ والتَّخِيلِ، لَمَّا للخطأ فلا يكون صواباً على وجه ؛ وبذلك لا يمكن وضع الخطأ موضع الغلط .

- إنَّ الحمل على التَّوَهُّمَ أسلوبٌ فصيحٌ يعتمدُ إليه المتكلم للتعبير عن معانٍ عدَّةٍ بعبارةٍ قصيرة؛ فهو ضربٌ من الإيجاز الذي هو سمة من سمات اللِّغَةِ العربيَّةِ؛ ويتمثَّل ذلك بتخييل عنصر صوتي أو صرفي في الكلمة أو الجملة وجعله في حكم الموجود من حيث الإعمال والدلالة .

- إنَّ الحمل على التَّوَهُّمَ أسلوبٌ يعتمدُ إليه المتكلم عمداً، لأداء معنى لا سبيل إليه مع أسلوب آخر، وليس كما قيل بأنَّه ناتج عن الإغفال أو انشغال القلب، لأنَّ العربي للفصيح كان على وعي كامل بما يريد فهو صاحب بلاغة وبيان.

- إنَّ الحمل على التَّوَهُّمَ في حقيقته هو خروج عن الكلام المعتاد يقصدُ إليه لجلب انتباه المخاطب، وتنشيط فكره وذلك بإهدار بعض القرائن عند تضافر القرائن للدَّالة على المعنى المراد كالإعراب والبناء والربط والسياق ... الخ فيكشف المعنى المراد من غير لبس.



- إنَّ الحمل على التَّوَهُّم لا يَقْتَصِرُ بابُه على مسائل العطف كما ذكر عدد من النّحاة، بل إنّه يشمل العطف وغيره، فقد وقع في الأسماء والأفعال والأنكوت والأساليب في غير باب للعطف وبالمثل ورد في باب للعطف.

- إنَّ الحمل على التَّوَهُّم من أهم أساليب التّأويل التي لجأ إليها النّحاة لردّ النّصوص الخارجة عن قسواعدهم، وقد ذهب به بعضهم مذهباً بعيداً حتى تجلوزت تأويلاته كل مدى موضوعي، والسبب في ذلك هو اهتمامهم البالغ بالإعراب أكثر من غيره من القرائن الأخرى التي تشارك الإعراب في إيضاح المعنى، وإنّما كان إهتمامهم منصّباً لجانب الإعراب لأنّهم نظروا إلى المعنى من جهة فكرة العامل.

- لقد عمد القرآن الكريم إلى هذا الأسلوب في طائفة من المواضع لأنّه الأنسب لمساق الآية الذي ورد فيه، لدلالته على معنى لا سبيل إليه مع أسلوب آخر، غير أنّه عند وروده في الكتاب المعجز لا يسمى بـ(الحمل على التَّوَهُّم) لأنّ هذا المصطلح لا يتناسب مع البيان الأسمى، وإنّما يسمى عند وروده فيه بـ(الحمل على المعنى) ويكون ذلك من باب تسمية الجزء بالكل، لأنّ باب (الحمل على المعنى) باب واسع ينضوي تحته التّضمين وتذكير المؤنث وتأنيث المنكر ومخاطبة الولد بالجمع والجمع بالولد والمثنى بالمفرد والمفرد بالمثنى وكذلك الالتفات والحمل على التَّوَهُّم.

- لقد تبين لنا من خلال مسار البحث أنّ هناك أساليب بيانية فصيحة جاءت في مواضع من القرآن الكريم لتؤدي وظيفة دلالية لا سبيل إليها مع أساليب أخرى، وقد بلغت من الدقّة والمتانة درجة ضاقت بها قواعد النّحو العربي، فأخذ أربابه

يعتونها خارجة عنه فجاءت تخريجاتهم لها متقلة بالتوليولات والتقديرات التي لا حاجة لهذه للنصوص بها، ومن هذه الأساليب:

- إقتران خبر المبتدأ بالفاء وهو طلب.

تأتي هذه الفاء في خبر المبتدأ لتكون قرينة على أن المبتدأ في قوة للشرط. ولأن الخبر في قوة الجواب لهذا الشرط للضماني الذي يستدل به بالقرينة السياقية، وإنما يؤتى بهذا الشرط للضماني لإفادة معنى لا سبيل إليه مع الشرط للصريح وهو الثبات والاستقرار الذي يتحقق بالجملة الاسمية التي تفيد هذا المعنى، بخلاف الجملة الفعلية التي تفيد التجدد، ومثال ذلك قوله تعالى:

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور/2]، فإن الفاء الواقعة في ﴿فَاجْلِدُوا﴾ قرينة على كون المبتدأ في ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ في قوة للشرط، ولأن قوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ في قوة الجواب لهذا الشرط وإن معنى الآية: إذا زنت المرأة وزنى الرجل فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة؛ وإنما لو ثرت صيغة الشرط للضماني المتمثل بالجملة الاسمية على صيغة الشرط للصريح للإشارة إلى أن حد الزنا لا يترتب إلا إذا وقع للرجل للمرأة فعلاً، حتى وصفا به واستقر فيهما، وهذا للمعنى ما كان ليتحقق مع أسلوب الشرط للصريح.

وفي ضوء ما تقدّم لا يمكن اعتبار الفاء زائدة في هذا النمط من التعبير كما زعم عدد من المعربين.

- ومن ذلك مخالفة اللبيل لإعراب المبدل منه .

من الثابت في قواعد النحو العربي أن اللبيل لا بد أن يتبع المبدل منه في الإعراب، إلا أن هنالك بعض النصوص القرآنية قد خالف هذه القاعدة فجاء اللبيل

فيه مخالفاً للمبدل منه في الحكم الإعرابي وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَكَذَا نِي مَرِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام/161].

ولا شك أن الأسلوب القرآني هو الأولى في الاتباع وعلى أساس ذلك يمكننا القول: إن البديل يمكن أن يأتي مخالفاً لإعراب المبدل منه ولا يكون ذلك اعتباراً وإنما يأتي هذا للتخالف بين البديل والمبدل منه في الإعراب عند إرادة معنى لا يمكن تحقيقه مع للتطبيق بينهما في الإعراب، ففي الآية للكرامة قد وقع للتخالف بينهما لأنه أريد بالآية تحقيق معنى للفعل (هدى) بقرينة ذكره، كما أريد معنى للفعل (دلّ وعرف) بقرينة النصب (دبّنا) وإنما كان للنصب قرينة في هذا المقام لأنّ للفعل (هدى) لا ينصب به (دبّنا) وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه مع للتطبيق.

- ومنه ورود اسم للتفضيل (فعل) مجرداً من (إل) ومن الإضافة إلى اسم معرفة. وقد تكرر هذا النمط في ما يربو على خمسين موضعاً من القرآن الكريم، وإنما لوثر أن يكون اسم للتفضيل مجرداً في هذه المواضع لإفادة معنى الإطلاق، وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه مع اسم للتفضيل إذا كان مقترناً بـ(إل) لو كان مضافاً إلى معرفة، لأنه في هذه الحالة يكون مقيداً، ومن هذه المواضع للخمسين قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنً﴾ [البقرة/83] في قراءة من قرأ (حُسْنً) بصيغة اسم للتفضيل للمؤنث على وزن (فعل) لأنه يراد به معنى الإطلاق والعموم في إحسان القول للناس، وقد تحقّق هذا المعنى من تنكير صيغة (حُسْنً) ولأطراد هذه للظاهرة في البيان الأسمى لذلك ينبغي إجازة ورود اسم

للتفضيل (فعلی) مجرداً عند إرادة معنى الإطلاق دون الالتفات إلى منع للنحويين.

- ومنه نصب للفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء في جواب التّرجي.  
ورد في مواضع من القرآن الكريم نصب للفعل المضارع بأن مضمرة في جواب التّرجي وذلك في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر/36، 37] بنصب (فَأَطَّلِعَ) وكذلك في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَازِكِي أَوْ يَدْرُكِي﴾ [عبس/3، 4] ومنه قول الرّاجز:

عَلَّ صُرُوفُ الدَّهْرِ لَوْ دَوْلَاتُهَا      يَدُلُّنَا اللَّهُمَّ مِنْ لَمَتِهَا  
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا.

وهذه مسألة فُرحها عدد من النحويين من أمثال الفراء، ولبي حيان وابن النّاذم، وفي ضوء ذلك يمكننا القول: لأن هذه المسألة خَلِيقُ بَأْنٍ يَقَاسُ عَلَيْهَا نصب للفعل المضارع في جواب التّرجي.

- جزم الفعل المضارع بعد فعل مضارع صريح  
كما يجزم للفعل المضارع في جواب للطلب كذلك يمكن أن يجزم بعد فعل مضارع صريح، وذلك إذا كان هذا الفعل يحمل معنى للطلب، فقرينة السّياق هي التي ترشح لهذا المعنى ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿بَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُجِيزُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ \* تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ... يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الصف/10، 12]. فقد جزم الفعل (تَغْفِرُ) مع أنه واقع بعد فعل مضارع صريح

(تُؤْمِنُونَ) وذلك لأنَّ للفعل (تُؤْمِنُونَ) يحمل معنى للطلب فهو في قوّة: آمنوا، وقد دلَّ سياق الآية على هذا المعنى، وقوّاه بقرينة الجزم للفعل (تَمَنَّى) و(يَدْخُلُكُمْ) ويأتي هذا الأسلوب للإشارة إلى تأكيد الأمر وللإشعار بقوّه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله وكان السامع أصبح بفعل هذا الأمر فعلاً، وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه مع النّقط للمتعارف عليه: فعل أمر + فعل مضارع مجزوم (جواب طلب).

- ومنه رفع للفعل المضارع الواقع جواباً لشرط فعله فعل مضارع .  
 كما يجوز رفع للفعل المضارع الواقع جواباً لشرط فعله فعل ماضٍ كذلك يجوز رفع جواب للشرط المضارع إذا كان فعله مضارعاً أيضاً، لأنَّ ذلك وُرد في الكلام العربي الفصيح كما في قراءة طلحة: ﴿أَتَيْتُمَا تَكُونُوا بِذُنُوبِكُمُ الْمَوْتَ﴾ [النساء/78]، برفع (بِذُنُوبِكُمُ) ومنه أيضاً قول الشاعر:  
 يَا قَرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا قَرَعُ      بِكَ إِن يُصْرَعُ لُخُوكَ تُصْرَعُ.  
 وما قيل في قراءة طلحة من أن (تَكُونُوا) محمول على معنى للمضي لا يخلو من النّكف لأنّه يفقد معنى الاستمرارية لادّال عليه صيغة للفعل المضارع .

- ومنه التّخالف بين المتعاطفين .  
 ورد في عدد من آيات القرآن الكريم مخالفة المعطوف لحكم المعطوف عليه إمّا في الدلالة الزمنية أو في الحركة الإعرابية.  
 فالتخالف بين المتعاطفين في الدلالة الزمنية يؤتى به للإشارة إلى عدم إشراك المعطوف في حكم المعطوف عليه فيأتي للمعطوف بصيغة زمنية مخالفة

لصيغة المعطوف عليه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْلَحُونَ﴾ [الحج/25]، فلما كان المقصود من (يصلحون) الإستمرار من دون إرادة زمن معين أثر عدم تطابقه مع المعطوف عليه بعدم إرادة هذا المعنى فيه.

لما للتخالف بين المتعاطفين في الحكم الإعرابي فيؤتى به لإرادة معنى في المعطوف مخالف لمعنى المعطوف عليه فيعبر بذلك للتخالف عن المعنيين كليهما كما في قراءة الأشهب: ﴿وَعَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمٍ فِرْعَوْنَ أَكْثَرَ مُوسَى وَغَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَكْفُرُوا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف/127]، فنصب (يُفْسِدُوا) بأن مضمرة بعد اللام لإرادة معنى السببية، وجزم المعطوف في (وَيَكْفُرُوا) لإرادة معنى للشرط فأراد المعنيين جميعاً، فعبّر عن ذلك بهذا الأسلوب المعجز.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّاصِرِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [المائدة/69]، فرفع (الصَّابِقُونَ) لأنهم غير دخلين في التوكيد ب(إِنَّ).

- إن هناك أساليب فصيحة وقعت في كلام العرب كما وردت في لغة القرآن الكريم لا تعبّر عنها المصطلحات خير تعبير لها في ظاهرة (التوهم) التي وردت في فصيح كلام العرب، إلا أن (التوهم) مصطلحاً لم يكن دقيقاً في دلالاته لأنه يوحي للوهلة الأولى بأن معناه الخطأ والإغفال وهذا ما دفع بعض النحاة المتأخرين إلى إنكار وجوده كما أنكره بعض المحدثين .

وفي الحقيقة أن الخليل بن أحمد هو أول من ذكر (التوهم) للإشارة إلى هذا  
 الأسلوب الفصيح (موضوعة للبحث) ولأخذه منه تلميذه سيبويه وهما باستعمالها  
 لمصطلح (التوهم) كانا مدركين بأن معناه ليس الخطأ لو الإغفال بل هو أسلوب  
 فصيح ورد في كلام العرب شعراً ونثراً و مثلاً له بما ورد في أشعار العرب،  
 كما استشهدوا له بآيات من القرآن الكريم، ولا يخفى أن الخليل بن أحمد كان  
 لفتى من أن ينسب الخطأ لو الإغفال لآيات القرآن الكريم لأنه كان مدركاً بلا  
 شك بأنه كلام الله سبحانه الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾  
 ، ولكن الذي حدث أن الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه عاشا في زمن نشأة النحو  
 العربي وهما اللذان أرسا قواعد النحو العربي ولم تكن للمصطلحات قد استقرت  
 بعد، وعندما جاء تلامذتهم أخذوا عنهما ما استعملاه من مصطلحات من غير أن  
 يطوروها وتتأقلمتها كتبهم حتى وصلت إلى أيدي المتأخرين من النحاة فأصلتوا  
 لهذه المصطلحات ؛ وبناء على ما تقدم ينبغي أن لا تكون المصطلحات حجرة  
 عثرة أمام الباحثين لأنه (لا مشاحة في الاصطلاح) ما دامت للظاهرة واقعة في  
 فصيح كلام العرب.

## أولاً: المصادر والمراجع

- إبتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبدالله بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802 هـ) تحقيق: د. طارق عبد عون، عالم الكتب / بيروت، ط1: 1407هـ-1987م.
- الإبتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) تحقيق: سعيد المنذوب، دار الفكر / لبنان، ط1: 1416 هـ - 1996م.
- إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، لجنة للتأليف والترجمة / القاهرة 1959م.
- إرتشاف للضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) تحقيق: أحمد النّماس، مطبعة المدني/ القاهرة، ط1، ج1: 1404هـ-1984م، ج2: 1408هـ-1987م، ج3: 1409هـ - 1989م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت 1426هـ - 2006 م.
- الأصمعيات، أبو سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف/ مصر، ط7، 1993م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة اللبنانية / كلية التربية، 1973م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن المتراج النحوي البغدادي (ت 316هـ) تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، ط4: 1420هـ-1999م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبدالله الحسن بن أحمد بن خالوية (ت 370هـ) دار التربية للطباعة والنشر، (دت) .
- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالوية، تحقيق: عبدالرحمن بن سلمان العثيمين، مطبعة المدني، ط1: 1992م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس (ت 388هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت/ لبنان ط1: 1426هـ-2005م.



- الأمالي الشجرية، ضياء الدين أبو المعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسين المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، (د.ت)
- الأمالي النحوية، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 636هـ) تحقيق: د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، قطر، الدوحة، ط1: 1406هـ-1986م.
- إلهام ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، (د.ت) .
- الإتيان في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى/مصر، ط1: 1370هـ-1961م.
- أقوال التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ(تفسير الليضاوي) ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر الشيرازي (ت 685هـ)، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، دار الفتوة الجديدة، بيروت/ لبنان، ط6: 1980م.
- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العائني، بغداد 1982 م .
- لبحر المحيط، أبو حيان، تحقيق: للشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1: 1422هـ-2001م.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبدالله الزركشي (ت 794هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة / بيروت، لبنان، (د.ت).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية/لبنان، (د.ت).
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ) تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1398هـ -1969م.

- التأويل للنحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد/الرياض، ط1: 1404هـ-1984م.
- تاج للعروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت).
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي: 1396هـ-1976م.
- التحرير والتتوير من التفسير، للشيخ محمد طاهر ابن عاشور، دار مكتون، تونس، (د.ت)
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأندب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم للشنتمري (ت 476هـ) تحقيق وتعليق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، دار للشؤون الثقافية، بغداد، ط1: 1992م.
- التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات المبع، عبد العباس عبدالجاسم أحمد، للمجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 2001م.
- التمرينات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ) حققه وقّم له ووضع فهرسه: إبراهيم الأبياري، دار للكتاب العربي، (د.ت).
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) فخرالدين محمد بن عمر الرازي المعروف بالأمام الفخر الرازي (ت 606هـ) دار للكتب العلمية، بيروت، 1421هـ-2000م.
- تفسير القرآن الحكيم المشتهر باسم (تفسير المنار) للسيد محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط4: 1373هـ-1954م.
- التلويح في كتاب سيبويه، د. عدنان محمد سلمان جامعة بغداد، 1991م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ) دار الشعب/ للقاهرة (د.ت).
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/ لبنان، ط1: 1421هـ-2000م.
- الجوهر في إعراب القرآن، نورالدين أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الباقولي المعروف بجامع العلوم للنحوي (ت 543هـ) وهو للكتاب الذي نشره إبراهيم

- الأبياري بعنوان (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) وصحح نمبته وحرر عنونه بالنص المذكور: أحمد راتب للنجاح، دار الكتب اللبناني/ بيروت، ط3: 1406هـ-1986م.
- حاشية التمسوقي على مغني اللبيب، مصطفى محمد عرفة للتمسوقي (ت1230 هـ) لر السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة 1426 هـ -2005 م.
- حاشية للشيخ ياسين العلمي على شرح للتصريح على التوضيح للأزهري، ياسين بن زيد الدين (ت1206هـ) (بهاشم شرح للتصريح على التوضيح) // المكتبة التوفيقية، (د.ت).
- حاشية للشهاب على تفسير البيضاوي للمصممة (عناية للقاضي وكفاية للراضي) للقاضي شهاب الدين أحمد محمد بن عمر الخفاجي (ت1069هـ) ضبطه وخرج آياته ولحاديته: الشيخ عبدالرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان (د.ت).
- حاشية للصبتان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي (ت1206هـ) تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1: 1423هـ-2002م.
- الحجة في علل لقراءات السبع، أبو علي بن أحمد الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، و.ذ. عبدالفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1403هـ-193م.
- الحجة في لقراءات السبع، ابن خالويه للحسين بن أحمد (ت370هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار للشرق، بيروت، ط2: 1397هـ-1977م.
- حجة لقراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (توفي في القرن الرابع من الهجرة)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5: 1422هـ-2001م.
- الحماسة البصرية، صدرالدين علي بن حسين البصري، تحقيق: مختارالدين أحمد، عالم للكتب، بيروت، 102هـ-1983م.
- خزنة الأديب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، (د.ت).

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم للكتب، بيروت (د.ت).
- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د. تامل حسن، عالم للكتب، القاهرة، ط1: 1427هـ-2006م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالحق عزيمة، مطبعة دار الحديث، القاهرة، (د.ت).
- لآلئ اللوامع على جمع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، (1331هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار للكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1: 1419هـ-1999م.
- لآلئ المصون في علوم الكتاب المكنون، الإمام شهاب الدين أبو العباس بن يوسف ابن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756 هـ) تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار للكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1: 1414هـ-1994م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجية، (د.ت).
- ديوان لمرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط3، (د.ت).
- ديوان جرير (بشرح محمد بن حبيب)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط2: 1977م.
- ديوان حسان بن ثابت، وضعه وضبطه وصححه: عبدالرحمن البروققي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت).
- ديوان روبة بن العجاج . (ضمن مجموع أشعار العرب): تصحيح وليم بن الورد، ليبزج 1903 م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1380هـ-1961م.
- ديوان كعب مالك، تحقيق: د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة ط1، بغداد، (د.ت)

- ديوان للناطقة الذنباني، صنعه: ابن السكيت (ت 244هـ) تحقيق: د. شكري فيصل، دار الفكر، 1388هـ-1968م.
- رصف للمباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (ت 702هـ) تحقيق: أحمد محمد للخرائط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1395هـ-1975م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي (ت 1270هـ) إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت).
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت 324) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 2ط، (د.ت).
- مرآة صناعة الإعراب، ابن جنّي، قُثم له: د. فتحي عبدالرحمن حجازي حقّقه وعلّق عليه: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د.ت).
- شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك، أبو عبدالله بدرالدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك المعروف بأبن النّاظم (ت 686هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1420هـ-2000م.
- شرح أبيات مسيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان الميّراني (ت 385هـ)، تحقيق (ج1): د. محمد علي الرّيح هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1: 1420هـ-2000م، تحقيق (ج2): د.محمد علي سلطاني مطبعة الحجاز، دمشق، 1396هـ-1976م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت 929هـ) مطبوع مع حاشية الصبان، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط1: 1323هـ-2002م.
- شرح للتّصريح على التّوضيح على ألفية ابن مالك في النحو، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرّي (ت 905هـ) تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د.ت).
- شرح للتّسهيل، ابن مالك أبو عبدالله محمد جمال الدّين (ت 672هـ) تحقيق: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي (ت 686هـ) تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ت).

- شرح لللمع، ابن برهان المعروف بالعكبري (ت 456 هـ) تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط1: 1405-1984م.
- شرح المفصل، للشيخ موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ) تحقيق: أحمد السيد أحمد، للمكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).
- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمع وتحقيق: مطاع الطرابشي، دمشق، 1394هـ-1974م.
- الصلحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ) تحقيق: مصطفى الشويبي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، 1384هـ/1963م.
- طبقات المفسرين، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1: 1396هـ .
- على طريق التفسير البياني، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: 1423هـ-2002م.
- العين، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت 175 هـ) تحقيق: د. مهدي المفرومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر / 1982 م.
- الغرة المخفية في شرح الذرة الألفية، ابن الخطّار (ت 639هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة المعاني، بغداد ط: 1411هـ-1991م.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تاج الدين الأسفرهني (ت 684 هـ) تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن منشوراً جامعة يرموك 1400هـ-1984م.
- فتح التقدير للجامع بين فني البرولية والدولية من علم للتفسير، محمد علي بن علي الشوكاني . دار الفكر، بيروت، (د.ت) .
- قواعد النحو في ضوء نظرية للنظم، سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن ط 1: 2003.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت 180 هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط (د.ت).

- الكُشَف عن حقائق التتريِل وعبور الأكاريل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري (ت 538 هـ) اعتنى به وخرّج لحديثه وعلّق عليه: خليل مأمون شبحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2: 1426 هـ - 2005 م.
- الكُشَف عن وجوه للقراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكيّ بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) تحقيق: د. محي الدين رمضان، طبعة دمشق: 1394 هـ.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفرق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (1094 هـ) أعدّه للطبع ووضع فهرسه، د: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت / لبنان ط2: 1419 هـ 1998 م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإهريقي المصري (ت 711 هـ) دار صادر بيروت، ط1، (دت).
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط 1: 1971 م.
- لمسات بيانية في نصوص من التتريِل، د. فاضل صالح السامرائي دار الشؤون الثقافية، بغداد 1998 م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت 211 هـ) تحقيق: أحمد فريد المريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1: 1427 هـ - 2006 م.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاسي (ت 742 هـ) تحقيق: موسى محمد زينب طرابلس / ليبيا 1955 م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ للقراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث، القاهرة ج1: 1386 هـ 1966 م، ج2: 1389 هـ / 1969 م.
- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: القاضي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 546 هـ) تحقيق: عبد السلام عبدالشافى محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 1413 هـ - 1993 م.

- مختصر في شواذ القراءات من كتاب اللبديع، ابن خالويه (ت 370 هـ) عنى بنشره:  
برجشتراسر، دار الهجرة: 1934 م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، دراسة وتحقيق: حاتم صالح للضامن. دار الحرية للطباعة، بغداد، 1395 هـ - 1975 م.
  - المصباح المنير في غريب الفصح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770 هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت).
  - المصطلح للنحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد للقوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط 1: 1401 هـ - 1981 م.
  - معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ) اعداد وتقديم: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 م.
  - معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد للفراء (ت 207 هـ) تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور (د.ت).
  - معاني القرآن، معبد بن مسعدة البليخي المجاشعي (ت 215 هـ) دراسة وتحقيق: د. عبدالأمير محمد أمين اللورد، عالم الكتب، بيروت، ط 1: 1405 هـ - 1985 م.
  - معاني القرآن، أبو جعفر النخاس، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة 1425 هـ - 2004 م.
  - معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311 هـ) شرح وتحقيق: د. بدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424 هـ - 2004 م.
  - معاني للنحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1: 1428 هـ - 2007 م.
  - معجم الأدياء، أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت 626 هـ)، دار المأمون، مصر: 1955 م.
  - للمعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، د. جميل صليبا. (د.ت).
  - المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، لؤميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 2: 1420 هـ - 1999 م.
  - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن مبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، (د.ت).



- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد للكبرى، الإمام العيني محمود. بهامش خزنة الألب لعدد القادر البغدادي، مطبعة بولاق، ط1 (د.ت).
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) تحقيق: كلظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد: 1982 م.
- المقتضب، أبو العباس محمد يزيد المبرّد (ت 285 هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم للكتب/ بيروت: 1963 م.
- نحو التيسير، د. احمد عبدالستار الجولاري، مطبعة المجمع العلمي للعراقي، 1404 هـ - 1984 م.
- نحو القرآن، د. احمد عبدالستار الجولاري، مطبعة المجمع العلمي للعراقي، بغداد: 1394 هـ - 1974 م.
- النحو الوصفي من خلال لقران الكريم، د. محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة علي جراح الصباح للنشر والتوزيع / الكويت (د.ت).
- النحويون والقران، د . خليل بنين الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة/ عمان، ط1: 1423 هـ - 2002 م.
- للنشر في القراءات العشر، الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد للمشقي الشهير بابن الجزري (ت 833 هـ). تقديم: الأستاذ علي محمد الضباع، دار للكتب العلمية/ بيروت، ط2: 1423 هـ - 2002 م.
- التُكت في كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعظم الشنتمري (ت 476 هـ ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية/ الكويت، ط1 1407 هـ - 1987 م.
- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: الأستاذ عبدالسلام هارون، د.د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية / الكويت، 1394 هـ - 1975 م.

## ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية

- أثر الاحتمالات الإعرابية في توجيه المعنى، دراسة في كتب إعراب القرآن حتى نهاية للقرن الرابع للهجرة، جمعة حسين محمد، أطروحة دكتوراه بإشراف: د. محي الدين توفيق إبراهيم، كلية الآداب/ جامعة الموصل 1413 هـ - 1993 م.
- جهود ثعلب في معاني القرآن وإعرابه، خضر حسن ظاهر، أطروحة دكتوراه، بإشراف د. جمعة حسين محمد، كلية التربية جامعة تكريت 1427 هـ - 2006 م.
- الحمل على المعنى في العربية، علي عبدالله حسين العنكي، رسالة ماجستير بإشراف: د. احمد نصيف الجنابي، كلية الآداب / الجامعة المستنصرية 1406 هـ - 1986 م.
- الخلاف للنحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية للقرن الثامن للهجرة، عماد مجيد علي العبيدي، أطروحة دكتوراه، بإشراف: د. لطيفة عبدالرسول عبد، كلية للتربية/ للجامعة المستنصرية 1425 هـ 2005 م.
- عطف للنسق في العربية، عبدالعزيز علي مطلق الدليمي، رسالة ماجستير بإشراف: د. حسام سعيد النعمي، كلية الآداب/ جامعة بغداد. 1409 هـ - 1988 م.
- للمجيد في إعراب القرآن للمجيد، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت 742 هـ) (آل عمران والنساء والمائدة) دراسة وتحقيق: عطية احمد محمد. أطروحة دكتوراه، بإشراف د. محمد عبداللطيف عبدالكريم، كلية للتربية/ للجامعة المستنصرية 1420 هـ - 1999 م.
- للمجيد في إعراب القرآن للمجيد، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي من أول (سورة الإسراء إلى أخر سورة الحجر) دراسة وتحقيق: محمود محمد خميس، رسالة ماجستير، بإشراف: د. هاشم طه شلاش، كلية للتربية ابن رشد/ جامعة بغداد 1423 هـ - 2002 م.
- للمجيد في إعراب القرآن للمجيد، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي من سورة (المؤمنون) إلى سورة (ص) شنشول فريج عسكر، أطروحة دكتوراه بإشراف: د. محمد صالح محمد التكريتي، كلية للتربية ابن رشد/ جامعة بغداد 1423 هـ - 2002 م.

### ثالثاً: للبحوث المنشورة

- أسلوب التفضيل في القرآن الكريم، للدكتور عبدالستار الجوارى، بحث منشور في مجلة للمجمع العلمي للعراقي - المجلد 38 للجزء 1، سنة 1987 م.
- مصطلح التوهم في كتاب مسيويه، د. محمد عبدالوهاب شحاته، مجلة مركز للوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر للعدد الرابع عشر / 2002 م.
- المصطلح الكوفي، د. محي الدين توفيق إبراهيم، مجلة للتربية والعلوم / جامعة الموصل - العدد الأول / شباط 1979م.

### رابعاً: للمخطوطات

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 873 هـ) مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد برقم 1216.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، منتخب للدين بن أبي العز رشيد الدين الهمداني (ت 643هـ - 1245م) مخطوط مصور على آلة الميكروفيلم في المكتبة المركزية بجامعة الموصل برقم (153).

## الفهرس

الصفحة

الموضوع

13	التمهيد: مصطلح التوهم تعريف وتاصيل
25	الفصل الأول: الحمل على التوهم
27	المبحث الأول: توجيه الأسماء على التوهم
29	أولاً: في الاسم المرفوع 1- حمل المبتدأ على وجه غير ظاهر
31	2- اقتران خبر للمبتدأ بالفاء وهو أمر
36	3- رفع الاسم بعلّة متوهمة
41	4- رفع نعت اسم (إن) بعد الخبر
43	ثانياً: في اليل 1- وقوع الاسم المنصوب بدلا من اسم مجرور
44	2- وقوع الاسم بدلا من خير جنسه
46	3- وقوع الاسم بدلا من فاعل فعل يتوهم انحلال المصدر إليه
48	4- ليقاع الظرف الماضي بدلا من الظرف للحاضر
51	ثالثاً: في المصدر المنسبك 1- نصب المصدر المنسبك بفعل مقتر ليصحّ عطف الأمر على للنهي
53	2- توهم سبك مصدر من غير حرف مصدري
54	3- حمل الجملة الفعلية المصدرّة بالاستفهام معنى المصدر
57	4- توهم إقامة شبه جملة مقام مصدر منسبك من (أن) وما في حيزها
58	5- توهم سبك مصدر مضاف الى اسم آخر يلق على خفضه
60	رابعا: في الاسم الموصول ( توهم اسم موصول مكان آخر)
62	خامسا: توهم الاسمية من سياق الكلام 1 توهم اسم من سياق الكلام ليصحّ عود الضمير عليه

63	2- توهم اسم من ميثاق الكلام ليصبح وقوع الحال عنه
65	3- توهم لسمين على أنهما اسم واحد
69	المبحث الثاني: توجيه الأفعال على التوهم
71	أولاً: جزم للفعل المضارع في جواب طلب مؤول
74	ثانياً: جزم للفعل المضارع بـ(لا) الناهية بعد(أن) على توهم عدم نكره
75	ثالثاً: توهم صرف الفعل المضارع الذي يلفظ الخبر عن الأمر
78	رابعاً: توهم فعل أمر موضع فعل مضارع ليصبح عطف الإنشاء على الخبر
80	خامساً: توهم فعل ماضٍ موضع فعل مضارع لتصحيح أصل نحوي
83	المبحث الثالث: توجيه الأدوات والحروف على التوهم
85	أولاً: فتح همزة (أن) لعلّ متوهمه
87	ثانياً: وضع (بما) موضع (أو)
88	ثالثاً: توهم وضع حرف مكان آخر ليصبح تسلط العامل على مصوله
90	رابعاً: حمل حرف الجر على الزيادة
91	خامساً: توهم للحرف الذي قبل الأخير في الكلمة على أنه الحرف الأخير
93	المبحث الرابع: توجيه الأساليب على التوهم
95	أولاً: التوهم في أسلوب الشرط
95	1- توهم للشرط من الجملة الاستفهامية
97	2- توهم للشرط من ميثاق الكلام
104	3- توهم إهمال أداة الشرط للعاملة
106	4- توهم اسم للشرط أنه اسم موصول

107	5- وقوع (ليس) مع معموليها سادة مسد جواب الشرط
109	ثانيا: توهم النفي من كلام مثبت
111	ثالثا: توهم للنهي من سياق الكلام
114	رابعا: توهم القسم من سياق الكلام
115	خامسا: وقوع الجملة الطلبية حالا
116	سادسا: حمل جواب الاستفهام على المعنى
118	سابعا: اقتران سياق الترجي بـ (هل) الاستفهامية
119	ثامنا: الاستغناء بمعنى التعجب عن الرابط في خبر المبتدأ الواقع جملة
120	تاسعا: اقتران جواب الطلب بالواو بدل الفاء
121	عاشرًا: توهم خلو اسم التفضيل من معنى التفضيل
123	أحد عشر: توهم معنى غير المعنى للظاهر من اللفظة
131	الفصل الثاني: العطف على التوهم
133	المبحث الأول: التوهم في عطف الأسماء
135	أولا: حالة الرفع 1- عطف اسم مرفوع على اسم منصوب
144	2- عطف اسم مرفوع على اسم مجرور بالإضافة على توهم كونه فاعلا لفعل ينحل للمصدر اليه
146	ثانيا: حالة النصب (عطف اسم منصوب على مجرور على توهم نصبه بعامل الاسم المنصوب)
155	ثالثا: حالة الجر 1- عطف اسم مجرور على مرفوع على توهم جرّه بحرف جر
157	2- عطف اسم مجرور بحرف جر على آخر مجرور بالإضافة على توهم جرّه بحرف الجر نفسه
158	3- عطف اسم مجرور بحرف جر على آخر مجرور بحرف غيره على توهم جرّه بالحرف نفسه
163	4- عطف الاسم على مغاير له في المعنى مما لا يصح أن ينسب إلى المعطوف ما ينسب إلى المعطوف عليه

169	المبحث الثاني: التوهم في عطف الأفعال
71	أولاً: اللطف على معنى ما تقدم 1- عطف للفعل على المصدر
35	2- عطف مصدر صريح على فعل منصوب بـ (أن) مضمرة لتأويله به
186	3- عطف للفعل على فعل متوهم من مشتق ليتم التجانس بين المتعاطفين
193	4- اللطف على فعل متوهم من سياق الكلام
195	5- عطف للفعل على فعل متوهم من مشتق
195	6- عطف للفعل على معنى فعل متوهم من الشرط وجوابه
196	ثانياً: اللطف على مفاير في الإعراب
196	1- عطف فعل منصوب بـ (أن) مضمرة على آخر مرفوع متوهم فيه النصب
199	2- عطف فعل منصوب بـ (أن) مضمرة على فعل مجزوم بإداة جزم
202	3- عطف فعل مجزوم على آخر مرفوع على اسم الشرط موصولاً
204	4- عطف فعل مجزوم على آخر منصوب بـ (أن) على توهم عدم نكر (أن)
210	ثالثاً: اللطف على مفاير في الدلالة للزمنية
210	1- عطف فعل ماض على مضارع
213	2- عطف فعل مضارع على ماض
215	نتائج الدراسة
225	ثبت المصادر والمراجع